بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب – الدراسات العليا

النمو الحضري في مركز جبل الخليل: (الاتجاهات، والأنماط، والأسباب، والآثار):

(مدن الخليل، حلحول، ودورا) كحالة دراسية

Urban Growth in the Central Hebron Mountain: Trends, Patterns, Causes, and Impacts.

The Towns of Hebron, Halhul, and Dura as a case Study

اعداد: إبراهيم ناصر أبو هاشم

1075421

إشراف : د. كمال عبد الفتاح

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا في

جامعة بيرزيت – فلسطين

2012

النمو الحضري في مركز جبل الخليل: (الاتجاهات، والأنماط، والأسباب، والآثار):

(مدن الخليل، حلحول، ودورا) كحالة دراسية

إعداد

إبراهيم ناصر أبو هاشم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 17/1/2013

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
د. كمال عبد الفتاح / رئيساً	_____
د. أحمد حمـــاد / عضواً	_____
د. عثمان شركس / عضواً	_____

الإهداء

إلى والدي....

ناصر

الشكر

الحمد والشكر للـــه أولاً الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة، وكما قال عليه السلام " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "..... اعترافاً مني بالفضل والجميل أرى أنه لزاماً عليّ أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم العرفان إلى كل من وقف بجانبي وساعدني في إتمام هذه الدراسة، واخص بالشكر الدكتور كمال عبد الفتاح لتفضله بالإشراف على رسالتي، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة النقاش الدكتور أحمد أبو حماد والدكتور عثمان شركس، كما أتقدم بالشكر إلى الزملاء والإخوة الذين وقفوا بجانبي وساعدوني على إتمام هذه الدراسة، ولا أنسى الوزارات والمؤسسات التي زودتني بالبيانات اللازمة لإثراء الدراسة واخص منها(وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، وزارة الحكم المحلي، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلدية الخليل، بلدية حلحول، بلدية دورا).

وفي النهاية لا أقول إلا كما قال الشاعر.....

ولو أنني أتيت كل بلاغة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصراً ومعترفاً بالعجز عن واجب الشكر

إبراهيم أبو هاشم

قائمة المحتويات

قرار لجنة المناقشة .....ب

الإهداء .....ت

الشكر.....ث

قائمة المحتويات ....ج

فهرس الخرائط .....ر

فهرس الجداول.....ر

فهرس الأشكال البيانية.....ز

فهرس الصور الجوية والفوتوغرافية..... .....ز

فهرس الاشكال ..... ز

الملخص بالعربية..... س

الملخص بالانجليزية .....ص

الفصل الأول: " منهجية الدراسة ".....1

1.1 المقدمة.....2

2.1 حدود منطقة الدراسة 4

3.1 مشكلة الدراسة 5

4.1 أسئلة الدراسة 5

5.1 أهداف واهمية الدراسة 5

6.1 الفرضيات..... 6

7.1 أدوات ومنهجية الدراسة 6

8.1 مصادر جمع البيانات ومعالجتها 7

9.1 الدراسات السابقة 8

الفصل الثاني : " الخلفية المفاهيمية للدراسة ".....21

1.2 مفهوم النمو الحضري 22

2.2 العوامل المؤثرة في النمو الحضري.....23

1.2.2العوامل الطبيعية.....23

2.2.2العوامل الديمغرافية.....23

3.2.2العوامل الاقتصادية.....24

4.2.2العامل العمراني (التخطيط) 24

3.2 العوامل المؤثرة في النمو الحضري على منطقة الدراسة 25

4.2 نظريات النمو الحضري.....27

1.4.2 نظرية النطاقات الدائرية.....27

2.4.2 نظرية القطاعات.....28

3.4.2 نظرية النويات المتعددة.....29

4.4.2 نمط النمو المحوري.....30

5.2 تطبيق نظريات النمو الحضري على منطقة الدراسة.....31

6.2 مشكلات النمو الحضري.....31

1.6.2ضعف والطرق البنية التحتية 31

2.6.2 المرور والمواصلات.....32

3.6.2 التلوث.....33

4.6.2 النمو غير المخطط.....34

6.6.2 المشكلات الاقتصادية 34

7.6.2 عدم وجود مخططات هيكلية حديثة 35

6.6.2 وجود المستعمرات 35

7.2 الآثار المترتبة على النمو الحضري.....36
1.7.2 ازمة السكن الحضري.....36
2.7.2 ظهور الضواحي والاحياء السكنية.....36
3.7.2 عدم كفاية الخدمات الاجتماعية.....36
4.7.2 عدم توفر الخدمات وتجهيز المرافق 37
5.7.2 عدم كفاية الانشطة الاقتصادية.....37
6.7.2 الاثار الاجتماعية 37
7.7.2 التوسع العمراني على حساب الاراضي القيمة 38
الفصل الثالث: الجزء الاول " الجوانب الطبيعية للدراسة " 39
1.1.3 الموقع الجغرافي 40
2.1.3 الموقع الفلكي.....42
3.1.3 المناخ.....43
1.3.1.3 الأمطار..... 43
2.3.1.3 الرياح 45
3.3.1.3 الحرارة 46
4.3.1.3 الرطوبة النسبية 47
4.1.3 التربة 47
5.1.3 مظاهر السطح 49
6.1.3 جيلوجيا منطقة الدراسة..... 51
7.1.3 الأودية 53
8.1.3 السهول 54

الفصل الثالث : الجزء الثاني " الجوانب البشرية لتجمعات منطقة الدراسة ".....55

1.2.3 النمو السكاني لتجمعات الدراسة في الفترة بين 1922 – 2012 م 56

2.2.3 التركيب العمري.....59

3.2.3 التركيب النوعي 59

4.2.3 التركيب الاجتماعي **.....**60

1.4.2.3 الحالة الزواجية.....60

2.4.2.3 الحالة التعليمية 61

5.2.3 التركيب الاقتصادي.....64

6.2.3 الحركة العمرانية في تجمعات الدراسة في الفترة بين 1922 – 2012 م 65

1.6.2.3 النمو العمراني لمدينة الخليل 65

2.6.2.3 النمو العمراني لمدينة دورا 69

3.6.2.3 النمو العمراني لمدينة حلحول 71

7.2.3 أثر الاستيطان على النمو الحضري "....74

1.7.2.3 الاستيطان في الايدولوجية الصهيونية 74

2.7.2.3 الخليل في الفكر الاستيطاني الصهيوني 74

3.7.2.3 الاستيطان محافظة الخليل وتجمعات الدراسة..... 75

4.7.2.3 دور المستوطنات الإسرائيلية في التأثير على النمو الحضري لمنطقة الدراسة 77

الفصل الرابع : النتائج والمناقشة " واقع ومستقبل النمو الحضري في منطقة الدراسة ".....81

1.4 تطور مساحة المخططات الهيكلية في منطقة الدراسة ،..... 82

1.1.4 تطور مساحة المخططات في مدينة الخليل 82

2.1.4 تطور مساحة المخططات الهيكلية في مدينة دورا 83

3.1.4 تطور مساحة المخططات الهيكلية في مدينة حلحول 85

2.4 تطور مساحة المنطقة المبنية في مدن الدراسة عبر التاريخ 86

1.2.4تطور مساحة المنطقة المبنية في مدينة الخليل عبر التاريخ..... 86

2.2.4تطور مساحة المنطقة المبنية في مدينة دورا عبر التاريخ.....88

3.2.4 تطور مساحة المنطقة المبنية في مدينة حلحول عبر التاريخ 89

3.4 المباني.....91

1.3.4 انماط المباني..... 91

2.3.4 نوع الوحدة السكنية 92

3.3.4 استخدامات المباني 92

4.3.4 نوع مادة البناء..... 93

5.3.4 عدد الطوابق..... 95

4.4 العوامل المؤثرة في النمو العمراني المستقبل.....96

1.4.4 التصنيف الجيوسياسي 96

2.4.4 المخططات الهيكلية 96

3.4.4 طبيعة الارض 97

4.4.4 المستوطنات 97

5.4 الاماكن المتوقعة والملائمة للنمو العمراني المستقبلي..... 97

1.5.4 الاماكن المتوقعة للنمو في مدينة الخليل 97

2.5.4 الاماكن المتوقعة للنمو في مدينة دورا 100

3.5.4 الاماكن المتوقعة للنمو في مدينة حلحول 101

الفصل الخامس: "الاستنتاجات والتوصيات ".....102

1.5 الخاتمة 103

2.5 الاستنتاجات 104

3.5 التوصيات 108

المصادر والمراجع 110

الملاحق..... 120

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
.1	حدود منطقة الدراسة	4
.2	الموقع الجغرافي لمحافظة الخليل بالنسبة لمحافظات الضفة الغربية	40
.3	توزيع الأمطار على محافظة الخليل	45
.4	توزيع الترب على محافظة الخليل	49
.5	طبوغرافيا منطقة الدراسة	50
.6	جيولوجيا منطقة الدراسة	52
.7	توزيع الأودية في محافظة الخليل	54
.8	المنطقة المبنية في مدينة الخليل، 1997	68
.9	المنطقة المبنية في مدينة دورا عام 1997	71
.10	المخطط الهيكلي لحلحول عام 1978 م	72
.11	المنطقة المبنية في مدينة حلحول عام 1997	73
.12	محددات النمو العمراني لمدينة حلحول	73
.13	تطور مساحة مدينة الخليل عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية	83
.14	تطور مساحة مدينة دورا عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية	84
.15	تطور مساحة مدينة حلحول عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية	85
.16	تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة الخليل	87
.17	تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة دورا	88
.18	تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة حلحول	90
.19	الاماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة الخليل	99
.20	الاماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة دورا	100
.21	الاماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينةحلحول	101

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
2.	السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية 2007	62
3.	توزيع سكان منطقة الدراسة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل 2007	65

فهرس الرسوم البيانية

الرقم	عنوان الرسم البياني	رقم الصفحة
.1	التذبذب في معدلات الامطار بين 1955 – 2011 حسب الاشهر	44
.2	التذبذب السنوي في كميات الأمطار الساقطة على مدينة الخليل للفترة بين 1955 – 2011	44
.3	التذبذب في معدل درجات الحرارة الشهرية (مْ) للسنوات من 1996 – 2011	47
.4	تطور عدد سكان تجمعات الدراسة عبر التاريخ	56
.5	السكان الفلسطينيون في تجمعات الدراسة (12 سنة فأكثر) حسب الجنس والحالة الزواجية 2007	61
.6	توزيع نسبة الذكور إلى الإناث ممن لا يجيدون القراءة والكتابة على تجمعات الدراسة	63
.7	توزيع نسبة الذكور إلى الإناث من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى على تجمعات الدراسة	64
.8	التوزيع النسبي للمباني المكتملة في منطقة الدراسة حسب نوع المبنى	91
.9	التوزيع النسبي للوحدات السكنية في منطقة الدراسة حسب النوع	92
.10	التوزيع النسبي للمباني المكتملة في تجمعات الدراسة حسب الاستخدام	93
.11	التوزيع النسبي للمباني المكتملة في منطقة الدراسة حسب نوع مادة البناء	94
.12	التوزيع النسبي للمباني المكتملة حسب عدد الطوابق	95

فهرس الصور الجوية والفوتغرافية

الرقم	عنوان الصورة الجوية	رقم الصفحة
4.	صورة جوية مدينة الخليل بدقة 12.5 سم	69

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.	مناطق المدينة وفقا لنظرية برجس	27
2.	مناطق المدينة وفقاً لنظرية هومر هوايت	28
3.	مناطق المدينة وفقا لهاريس وألمان	29
4.	نمط النمو المحوري(النجمي)	30

الملخص

تعتبر ظاهرة النمو الحضري عملية مستمرة بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة، وقد حظي موضوع النمو الحضري بأهمية كبيرة في الدراسات الحضرية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فيشير مفهوم النمو الحضري إلى ظاهرة توسع الأماكن الحضرية وتطور البنية التحتية والمؤسسات الخدمية والاجتماعية، كما يشير إلى معدلات الزيادة في السكان سواء أكانت ناجمة عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، أو الهجرة الداخلية والخارجية، واتساع المساحة التنظيمية للمدن.

تحاول الدراسة التطرق إلى ظاهرة النمو الحضري في مركز جبل الخليل تحديدا مدن (الخليل، دورا، حلحول) والتي أدى غياب وجود سلطة مهتمة بالتخطيط فيها إلى آثار سلبية كالتوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية القيمة، وضعف البنية التحتية، والازدحامات المرورية، وكذلك الخلل في تغطية كامل منطقة الدراسة بالخدمات، كما تمتاز دراسة النمو الحضري بنظرة شمولية تعدت التركيز على توسع العمران في المنطقة الحضرية فحسب إلى الاهتمام بنوعية الحياة وبالنواحي الاجتماعية والسكانية وخاصة عند التخطيط لتوفير الخدمات للحد من المشكلات المترتبة على النمو الحضري .

تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى تأثير النمو الحضري والنشاطات الاستيطانية المختلفة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الدراسة، والتعرف على أهم العوامل التي أثرت على النمو الحضري لمنطقة الدراسة والمشاكل والآثار المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى التعرف على أنماط واتجاهات النمو الحضري والتوسع العمراني في مدن الدراسة، ومحاولة الوصول إلى تصور مستقبلي لذلك بناءً على المعطيات والبيانات المتوفرة.

لقد تمت معالجة الدراسة عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالنمو الحضري والدراسات السابقة وكذلك عن طريق استخدام صور الأقمار الصناعية والخرائط في معالجة النمو الحضري في منطقة الدراسة.

وقد أظهرت الدراسة أن المنطقة شهدت في الآونة الأخيرة وخاصة بعد قدوم السلطة الفلسطينية نمواً حضرياً واسعاً تمثل بالنمو العمراني الهائل الذي شهدته مدن الدراسة، والنمو السكاني المطرد وما نتج عن ذلك من الضغط على الخدمات المقدمة من قبل الجهات المختصة، كما أظهرت الدراسة العوامل التي أثرت على النمو الحضري في مدن

الدراسة والمشاكل المترتبة على ذلك، مثل ظاهرة المناطق العشوائية، وارتفاع أسعار الأراضي، والنقص الحاد في كمية المياه الصالحة للشرب، كذلك في حدوث خلل في توزيع الخدمات على كافة مناطق الدراسة.

على ضوء النتائج السابقة فقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات والتي من أهمها العمل على وضع خطة وطنية للعمل على توفير احتياجات منطقة الدراسة من الإسكان والخدمات في ظل الإمكانيات المتاحة، كذلك العمل على تنظيم عملية النمو والتوسع العمراني وتحسين وتوسيع البنية التحتية لمنطقة الدراسة، وتقديم الخدمات امثل .

Abstract

The phenomenon of urban growth is a continuous process due to natural increase and migration. The topic of urban growth is of great interest in urban studies, especially after World War II, where the concept of urban growth indicates to the phenomenon of the expansion of urban areas, the development of infrastructure, service and social institutions, and refers to the rates of increase in population, whether due to the high rates of natural increase, or internal and external migration, and the expansion of organizational space of cities.

The study attempts to address the phenomenon of urban growth in the center of Hebron Mount, specifically in the cities of: (Hebron, Dura, Halhoul) as a case study, where the absence of authority interested in planning led to negative effects such as the random Urban expansion at the expense of valuable agricultural land, poor infrastructure, traffic jams, as well as imbalance in the coverage of the entire study area in services. The study is also characterized by a comprehensive view went beyond a focus on the expansion of urbanization in the urban area only for attention to the quality of life and social and demographic aspects, especially when planning for the provision of services to reduce the problems caused by urban growth.

The importance of the study lies to know the extent of the impact of urban growth and settlement activities on the social and economic realities of the study area, and to identify the most important factors that affected the urban growth and the problems and implications, in addition to identifying patterns and trends of urban growth and urbanization in the cities of the study, and try to access to imagine a future based on available facts and data.

The study has been addressed by collecting data related to urban growth and from previous studies as well as through the use of satellite images and maps in the treatment of urban growth in the study area.

The study showed that the region has seen in recent times, especially after the arrival of the Palestinian Authority, broad urban growth represented by the huge urban growth witnessed in cities of the study, and rapid population growth, resulting in pressure on the services provided by the competent authorities, as the study showed the factors that affected the urban growth in the cities of the study and the resulting problems, such as the phenomenon of squatter areas, high land prices, and an acute shortage in the amount of potable water, as well as an imbalance in the distribution of services to all areas of study.

In light of previous results, the study concluded several recommendations, the most important is to develop a national action plan to meet the needs of the study area in terms of housing and services in light of the possibilities available, as well as to regulate the growth, urbanization, and improve and expand the infrastructure of the study area, and provide the optimal services.

الفصل الأول

"منهجية الدراسة"

1.1 المقدمة

2.1 حدود منطقة الدراسة

3.1 مشكلة الدراسة

4.1 أسئلة الدراسة

5.1 أهداف وأهمية الدراسة

6.1 فرضيات الدراسة

7.1 منهجية الدراسة وأدواتها

8.1 مصادر جمع البيانات

9.1 الدراسات السابقة

1.1 المقدمة

يعتبر موضوع النمو الحضري من المواضيع الهامة في هذه الأيام في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل وتحسن نوعية الحياة، وتكمن أهمية الموضوع في كون النمو الحضري يعنى بدراسة ظاهرة توسع الأماكن الحضرية ومعدلات الزيادة السكانية، وتطور البنية التحتية والمؤسسات الخدمية والاجتماعية.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري في مركز جبل الخليل تحديداً في مدن (الخليل، دورا ، حلحول)، حيث انه نتيجة للتزايد السكاني المستمر وما نتج عنه من زيادة في البناء والتوسع العمراني واثر ذلك على كيفية وشكل التوسع العمراني في هذه المنطقة، بالإضافة إلى الدور السلبي للاحتلال الإسرائيلي في التأثير على عملية التوسع العمراني من خلال مصادرة الأراضي الزراعية لصالح التوسع الاستيطاني، حيث أدى ذلك إلى التمركز العمراني الفلسطيني داخل تجمعات كثيفة، في المقابل توسعت المستوطنات على حساب التجمعات الفلسطينية، ومما زاد الأمر سوءاً قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإنشاء الطرق والشوارع الالتفافية لتضييق الخناق على الفلسطينيين.

لقد كان لقدوم السلطة الفلسطينية دوراً مهماً في ازدهار عملية النمو الحضري في منطقة الدراسة، ولكن إعاقة الاحتلال الإسرائيلي لتطوير الأراضي الفلسطينية وغياب عملية التخطيط أدى إلى تدهور المناطق الحضرية الفلسطينية وأدى إلى حدوث مشكلات أثرت على النمو الحضري مثل قيام الأبنية غير المرخصة، والتمدد العمراني غير المنتظم، وإساءة استخدام الأراضي الزراعية، والتأثير على الموارد الطبيعية وإمكانية استدامتها وتطويرها .

وعليه يمكن القول أن أهمية الدراسة تكمن في معرفة مدى تأثير النمو الحضري والنشاطات الإسرائيلية المختلفة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعمراني في منطقة الدراسة، وتحليل أثر التوسع العمراني العشوائي على استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة، من اجل الخروج بتوصيات تساعد على الوصول إلى مفهوم أوضح واشمل للنمو الحضري في تجمعات الدراسة في الحاضر والمستقبل، ووضع السيناريوهات المحتملة لاتجاهات النمو الحضري .

وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول، تناول الفصل الأول إشكالية الدراسة، وتحديد الفرضيات، كما تناول أهمية البحث والأهداف التي تصبو الدراسة إلى تحقيقها، والعديد من الدراسات السابقة في هذا الصدد واهم النتائج التي توصلت إليها.

وناقش الفصل الثاني الخلفية المفاهيمية للنمو الحضري من حيث المفهوم، والعوامل المؤثرة، وبعض النماذج العالمية للنمو، والمشكلات والآثار المترتبة على عملية النمو الحضري بشكل عام وعلى منطقة الدراسة بشكل خاص.

أما الفصل الثالث فتناول الجزء الاول الجوانب الطبيعية لمنطقة الدراسة من حيث الموقع الفلكي و الجغرافي لمنطقة الدراسة، والمناخ، والتربة، والجيولوجيا، ومظاهر السطح، والسهول والأودية، في حين تناول الجزء الثاني التركيب السكاني والنمو العمراني لمنطقة الدراسة، ودور الاستيطان الصهيوني في التأثير السلبي على النمو العمراني لمنطقة الدراسة.

وتناول الفصل الرابع واقع ومستقبل النمو الحضري في منطقة الدراسة والسيناريوهات المحتملة لاتجاهات النمو العمراني والحضري في ظل الواقع السياسي الذي تعيشه الضفة الغربية بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

وخلص الفصل الخامس إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإضافة إلى التوصيات التي تساعد في الوصول إلى واقع أفضل لتجمعات الدراسة في الحاضر والمستقبل.

2.1 حدود منطقة الدراسة

تشتمل حدود منطقة الدراسة على: –

الحدود المكانية: تم اختيار هذه المنطقة لكون مدينة الخليل هي المركز الحضري التاريخي الذي يعود إلى أكثر من 5000 عام في سكنة حضارية مستمرة، وبنمو مدينة الخليل في القرن العشرين أصبحت تضم بالضرورة دورا وحلحول وأصبحت من النسيج المديني للخليل الكبرى حيث تشمل هذه الدراسة مدن مركز جبل الخليل تحديداً مدن : (الخليل، دورا ، حلحول) بصفتها تشكل منطقة متواصلة إداريا وجغرافيا، وتشكل المركز الحضري الرئيسي لمنطقة جنوب فلسطين، وكونها تتوسط ذروة جبال الخليل.

الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الفترة الواقعة ما بين 1922- 2012 م، حيث شهد العالم وفلسطين في القرن العشرين تطورا في كافة مناحي الحياة منها نمو المدن وازدهارها، وتطور النقل وطرق المواصلات، كذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالاضافة إلى الهجرة والتي أدت إلى نمو المدن بشكل عام ومدينة الخليل على وجه الخصوص، وقد خضعت منطقة الدراسة في هذه الحقبة من الزمن للحكم البريطاني(1922- 1948) مرورا بفترة حكم الأردن (1948 – 1967)، فالاحتلال الصهيوني(1967- 1994)، ومن ثم قدوم السلطة الفلسطينية(1994- 2012).

خارطة (1) : حدود منطقة الدراسة

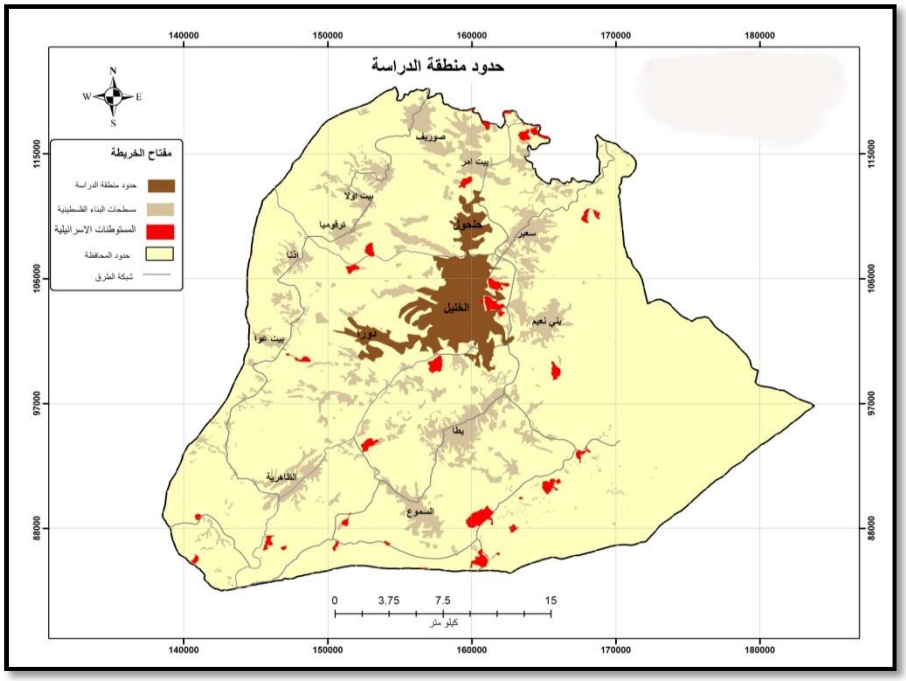

المصدر: وزارة احكم المحلي2010 ؛ وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان 2010، بتصرف

3.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الارتفاع الكبير في أعداد سكان منطقة الدراسة والتي تضاعفت بحوالي 10 مرات خلال الفترة بين (1922 – 2012)، وارتفاع مستويات المعيشة بصورة كبيرة خلال هذه الفترة مما أدى إلى الحاجة لنمو وتوسع مديني في أبنية السكن والأبنية العامة والشوارع والذي لم يكن من الممكن التخطيط له وانجازه تحت ضغط الوقت ونقص الإمكانات الاقتصادية والتقنية تحت الاحتلال الصهيوني الظالم الذي استولى على قلب مدينة الخليل التجاري وانتشر في كل أنحاء المدينة وعطل الاتصال في كثير من أرجاءها، وما تبع ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية، كذلك مشكلة نقص الخدمات المقدمة من قبل البلديات والجهات الحكومية، بالإضافة إلى الأثر السلبي لوجود الاحتلال الإسرائيلي ووجود المستوطنين في قلب المدينة، واثر ذلك كله على مستقبل النمو الحضري لمنطقة الدراسة.

4.1 أسئلة الدراسة

* ما هي توجهات وأنماط النمو العمراني الذي حصل ومراحله التاريخية ؟
* إلى أي مدى كان التخطيط غير كافي في ضبط عملية النمو العمراني ؟
* إلى أي مدى كان تطوير الخرائط الهيكلية والتنظيم في مدن الدراسة يتناسب مع النمو السريع ؟
* ما هو حجم التأثير السلبي والضرر الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الدراسة ؟
* ما هي التوجهات والسيناريوهات المستقبلية المحتملة للنمو في منطقة الدراسة ؟

5.1 أهداف وأهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير النمو الحضري على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لمنطقة الدراسة، و إلى تحليل اثر التوسع غير المنتظم وغير المتناسب على مستقبل النمو العمراني و استخدامات الأرض، كما وتهدف إلى تحديد السيناريوهات المختلفة والمواقع الجغرافية المحتملة لاتجاهات النمو الحضري لمنطقة الدراسة، ومحاولة وضع الخطط والتصورات المناسبة والملائمة لهذه السيناريوهات المحتملة، وإبراز الأثر السلبي للنشاطات الاستعمارية الصهيونية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

6.1 فرضيات الدراسة

* تفترض الدراسة حدوث تغير في النمو الحضري، وما رافق ذلك من تغيرات في أنماط واتجاهات النمو الحضري.

* هناك علاقة وتأثير للتخطيط السليم والممنهج على نوع ومستوى البنية التحتية والخدمات، وعلى اتجاهات وأنماط النمو الحضري.

* هناك دور سلبي للاحتلال الصهيوني في تضييق وتحجيم وتحديد النمو العمراني لمنطقة الدراسة بشكل عام ومدينة الخليل بشكل خاص.

7.1 منهجية الدراسة وأدواتها

استخدمت الدراسة المناهج التالية :-

* المنهج الوصفي الايضاحي: من خلال وصف المنطقة وكيفية واتجاه التوسع العمراني الحاصل من خلال الملاحظة، والزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة.

* المنهج التاريخي: من خلال توضيح نبذة تاريخية عن المنطقة بالإضافة إلى تتبع مراحل التوسع العمراني عبر التاريخ بدءاً بفترة الانتداب البريطاني، فالحكم الأردني، مروراً بالتطور زمن الاحتلال الإسرائيلي، وانتهاءاً بفترة السلطة الفلسطينية .

* المنهج التحليلي: من خلال تحليل أثر التوسع العمراني لمنطقة الدراسة على الأراضي الزراعية وعلى البيئة، وكذلك تحليل الصور الجوية والخرائط لاستخدامات الأراضي واسقاط ذلك على عملية النمو الحضري في منطقة الدراسة.

* المنهج الكمي: من خلال استخدام بعض المعادلات الإحصائية كذلك الإحصائيات التي تم الحصول عليها من المؤسسات والجهات المختصة بذلك، وعلى رأسها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض الإحصائيات المتوفرة في الكتب والمراجع والتي تتعلق بتطور السكان والمساكن في منطقة الدراسة.

أهم الأدوات التي تم استخدامها في الدراسة

* استخدام المراجع والإحصاءات والمنشورات حول موضوع النمو الحضري.

* استخدام نظم المعلومات الجغرافية في إنتاج الخرائط وتحليل الصور الجوية .

* المشاهدات الميدانية .

* التصوير الفوتوغرافي.

* الصور الجوية، الخرائط الطبوغرافية، الخرائط الهيكلية .

* الاطلاع و البحث في أرشيف البلديات .

8.1 مصادر جمع البيانات

تم جمع المعلومات والبيانات من خلال زيارة البلديات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختصة بهذا الشأن بالإضافة إلى المصادر والمراجع المتنوعة التي درست هذا الموضوع، كما تم الاعتماد على المقابلات مع ذوي الخبرة والاختصاص، بالإضافة إلى تحليل الصور الجوية ودراسة الخرائط الهيكلية، والزيارات الميدانية.

كيفية معالجة البيانات

تمت معالجة البيانات باستخدام برمجيات متنوعة مثل استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية(gis) في عرض وتحليل النمو الحضري لمنطقة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الصور الجوية والخرائط الهيكلية، و محاولة عرض النمو الحضري بشكل مرئي سواء أكان بالخرائط أو الأشكال والرسوم البيانية بحيث تسهل على القارئ فهم الموضوع بسلاسة ويسر وتؤدي الغرض المرجو من الدراسة.

9.1 الدراسات السابقة

1. **الحاج، حنان عبد الحميد (2001)** : "التوسع العمراني لمنطقة شفا بدران خلال النصف الثاني من القرن العشرين" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن .

تناولت الدراسة التوسع العمراني في منطقة شفا بدران خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شهدت المنطقة خلال مراحل تطورها نمواً كبيراً في اعدد السكان رافقه بطبيعة الحال توسعا في مساحتها العمرانية.

ومن **أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:-**

* هناك آثار واضحة للنمو العمراني في منطقة شفا بدران على البنية الحضرية والريفية أهمها نقصان مساحة الأراضي الزراعية وزيادة في تضخم المساحات الحضرية.

* إن لعملية التوسع العمراني آثار متعددة تتمثل في عمليات التوسع على حساب الأراضي الزراعية وارتفاع قيم الأراضي وزيادة عدد المالكين مما يقلل من الإنتاجية الزراعية.

* أدى التوسع والتطور العمراني السريع في منطقة الدراسة إلى اتساع رقعة الخدمات التي تشمل المنطقة كما ساعد ذلك على التوجه للبناء خارج حدود التنظيم نتيجة للطلب على الأراضي المنظمة وارتفاع أسعارها.

* يوجد علاقة مباشرة ما بين التجمعات السكانية وعمليات التلوث والعوامل المسببة له.

2 - **مصطفى، رشاد محمد رشاد (1996) :** " التطور العمراني في مدينة الزرقاء والمؤثرات المختلفة التي ساهمت في صياغة تشكيل الفراغ العمراني، حالة دراسية، شارع الملك حسين(السعادة)، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :-

* إن تطور مدينة الزرقاء دون وجود ضوابط يسبق النتائج المترتبة على التنظيم الحالي أبرز مشاكل عديدة منها الانتشار العشوائي وسوء توزيع الخدمات، وعدم وجود أسس واضحة للنمو العمراني .

* عدم وجود التخطيط والتنظيم الكافي من قبل البلدية في سبيل تطوير الحركة العمرانية والخدمات المقدمة .

*عدم وجود ضبط بالقدر الكافي من قبل البلدية لعملية البناء في شارع السعادة من خلال التراخيص التي يتم منحها

* هناك بعض المشاكل التي تعاني منها مدينة الزرقاء ومن أهمها التلوث بأشكاله المختلفة سواء أكان تلوث الهواء نتيجة العدد الكبير للمركبات بالنسبة لمساحة الشوارع، وتلوث المياه والتربة بالإضافة إلى التلوث الضوضائي والبصري.

* جمود المخطط الهيكلي الهادف إلى الوصول للحالة النهائية للمدينة وهذا من أحد أسباب عجز التخطيط لمنطقة الزرقاء.

* إن التنوع في النشاطات الإنسانية المختلفة لشارع السعادة أثرت سلباً على بيئة وفراغات الشارع والشخصية العامة له، تمثلت في تعدد الاستعمالات وتشريعات البناء ضمن شارع السعادة والمتغيرات التطويرية في التنمية العمرانية .

3- **صلاح، محمد عبد الهادي محمود** (**1999**) : "اثر التغير السكاني على التخطيط العمراني لمدينة سلفيت"، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح ، نابلس – فلسطين .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

* إن عزلة المدينة ونظام الملكيات والقوانين العسكرية الإسرائيلية هي المسئولة عن توسع المدينة وتنظيمها .

* أثبتت الدراسة أن 61% من مساحة المدينة مخصص للسكن .

* هناك تداخل في فئات التنظيم واستخدامات الأرض المختلفة (المقابر، المناطق الصناعية، المناطق السكنية).

* أظهرت الدراسة أن مخطط المدينة العمراني يتناسب مع بعض معطيات نموذج برجس الدائرية ويتماشى نوعا ما مع نموذج القطاعات الدائرية.

* أوضحت الدراسة أن تخطيط المدينة لم يكن يستند الى أسس جغرافية واضحة.

* إن للاحتلال الإسرائيلي دور كبير في توسع المدينة العمراني وتنظيمها .

* أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين توسع المدينة والاستيطان عند مستوى الدالة (a = 0.05) .

* إن 37.3 % من المساكن في المدينة استخدمت الحجر والباطون والطوب في بناءها .

4- **الفساطنة، عبد الحميد أيوب سالم (2006)** : "النمو السكاني والتوسع العمراني في مدينة معان 1950- 2004 م "، رسالة ماجستير في الجغرافية، الجامعة الأردنية – الأردن.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :-

* هناك معوقات تعيق النمو العمراني في مدينة معان مثل المقالع ومصنع الزجاج .

* هناك عجز في المخطط التقليدي للمدينة في معالجة الكثير من التغيير والتحديث .

* إن من نتائج النمو السكاني السريع في مدينة معان ازدياد الضغط على مرافق المدينة ومناطق الخدمات.

* من خلال دراسة التطور المساحي لمدينة معان يتضح أن الاتجاهات الشمالية والشمالية الغربية والغربية هي الاتجاهات السائدة في نمو المدينة .

* لم تلتزم خطة المدينة بأي نوع من النظريات الخاصة بنمو المدن بشكل منفرد وإنما أخذت من هذه النظريات مجتمعة لتفسير النمو العمراني في المدينة .

* تأثر التوسع العمراني والتطور المساحي لمدينة معان بمجموعة من العوامل الطبيعية التي تمثلت بطبوغرافية السطح والتركيب الجيولوجي والمناخ والعوامل البشرية التي تمثلت في الزيادة السكانية إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

* ارتبط تطور استعمالات الأرض للمدينة بتطور نموها السكاني والعمراني .

5- **كتانة، محمد تيسير (2009)** : "دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة، باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد" ، بيرزيت ، رام الله – فلسطين .

ناقشت هذه الدراسة أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية والبيئة في رام الله والبيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، ودراسة عوامل هذا الزحف بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآثاره على بيئة المدينتين، بالإضافة إلى دور الاحتلال الإسرائيلي في ذلك .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:-

* لا يوجد ضمن المخططات الهيكلية لكل من مدينتي رام الله والبيرة تخطيط للأراضي الزراعية والمناطق الترفيهية .

* إن للاحتلال الإسرائيلي دور كبير في توجيه التوسع العمراني لكل من مدينتي رام الله والبيرة كذلك كان للمستوطنات الإسرائيلية دوراً كبيراً في تقليص مساحة الأراضي الزراعية من خلال إصدار الأوامر العسكرية بمصادرة الأراضي القريبة منها.

* إن لتركز جميع هياكل ووزارات السلطة الفلسطينية في مدينتي رام الله والبيرة دور كبير في زيادة التوسع العمراني.

* إن زيادة أعداد السكان والمساكن والسيارات والمصانع ونقص الخدمات في المدينة ساهم مساهمة كبيرة في زيادة تلوث الهواء والماء والضجيج، كذلك فإن الزيادة السكانية المطردة تتناسب عكسياً مع النشاط الزراعي.

* إن زيادة أعداد السكان في مدينتي رام الله والبيرة جاءت نتيجة لعدة أسباب منها الاحتلال الإسرائيلي من خلال تهجير السكان عام 1948 وتوجههم إلى المدن المجاورة، والتضييق الذي قامت به إسرائيل في انتفاضة الأقصى مما اضطر الكثير من السكان إلى التوجه إلى رام الله سواء أكان للعمل أو السكن .

6- **السعايدة، محمد إبراهيم خليل (2003) :** " مدينة الخليل، دراسة في جغرافية المدن"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :-

* هناك توسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية خاصة في المنطقة الغربية والجنوبية من المدينة .

* نقص كميات المياه المتوفرة لأهالي مدينة الخليل خاصة، والمحافظة بشكل عام.

* تركز معظم الخدمات في مدينة الخليل دون غيرها من البلدات والمدن المحيطة بها .

* زيادة الضغط على الاستخدامات العامة في المدينة والاستخدامات السكنية .

* سيطرة الاحتلال على مساحات واسعة من أراضي المدينة خاصة في المنطقة الشرقية حال دون توسعها .

7- **أبو خرمة، سليمان (2005)** : " نظريات النمو الحضري، دراسة حالة : مدينة اربد – شمال الاردن"، مجلة أبحاث اليرموك(سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية)، مجلد 21، العدد 3(ب)، آب 2005 .

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة التوسعات العمرانية التي طرأت على مدينة اربد منذ العام 1950 حتى عام 2000، ودراسة نمو مدينة اربد وفقا لنظريات النمو الحضري واثر العوامل الجغرافية والبشرية في اتساع مساحة المدينة، واثر شبكات الطرق في تحديد اتجاهات النمو، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :-

*هناك عدة اشكال للنمو الحضري لمدينة اربد ولكن النمط العام هو النمط المحوري المتوافق مع الطرق الرئيسية .

* كان هناك عدة نويات عمرانية (سكنية، او صناعية، او تعليمية) منفصلة عن جسم المدينة ومرتبطة بطرق رئيسية ، ومع الزمن توسعت المدينة الى امتداد هذه الطرق.

* ساعدت الظروف الطبيعية السهلية على توسع المدينة في جميع الاتجاهات.

* لعب عامل الهجرة والزيادة الطبيعية دورا مهما في النمو السكاني للمدينة واثر ذلك على تحديد اتجاهات النمو العمراني لها .

* توقف النمو العمراني لمدينة اربد باتجاه الغرب بسبب تاثير وادي الغفر ووادي سوم .

8- **دودين، محمد فؤاد مصطفى(2004)**: " اتجاهات التطور العمراني لمدينة دورا في ضوء العلاقة الإقليمية بالتجمعات المحيطة "، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين .

تناولت الدراسة الخصائص الجغرافية لمدينة دورا والتطور العمراني والملامح التخطيطية للمدينة، والعلاقة الإقليمية والتفاعل المكاني بين مدينة دورا والتجمعات السكانية المجاورة لها، واتجاهات التطور المستقبلي للمدينة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :-

* تعاني مدينة دورا من زيادة سكانية مطردة بشكل ملحوظ .

* عدم وجود منطقة صناعية في دورا وبالتالي تبعثر الصناعات داخل المدينة مما يحرمها من الاستثمار الصناعي.

* تعاني مدينة دورا من مشاكل عمرانية في البلدة القديمة نتيجة البناء المكتظ والعشوائي وعدم وجود مخططات تفصيلية.

* تفتقر معظم المراكز الحضرية الثانوية والقرى والخرب في إقليم دورا للمخططات الهيكلية الحديثة وهذا يزيد من المشاكل الحضرية والبناء العشوائي.

* يعاني إقليم دورا من مشاكل اقتصادية أهمها البطالة نتيجة إغلاق الخط الأخضر، وضعف القطاع الصناعي.

* ضعف خدمات البنية التحتية وخاصة الطرق وشبكات الكهرباء والمياه وانعدام أنظمة الصرف الصحي .

* مشكلة وجود المستوطنات في نقاط إستراتيجية ودورها في عزل مناطق الإقليم والقرى عن بعضها البعض.

9- **معهد الأبحاث التطبيقية" أريج"** (**2005**) :"أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية"، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، بيت لحم- فلسطين .

قامت الدراسة بمسح تأثير النشاطات العمرانية الفلسطينية والنشاطات العمرانية الإسرائيلية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي على الأراضي الزراعية وتحديد الاتجاهات المستقبلية للتحضر.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:-

* أظهرت الدراسة أن هناك شكلان مختلفان من المناطق العمرانية وهي أشكال متضاربة سياسياً وغير متجانسة عمرانياً ويتوسع احدهما على حساب الآخر، يتمثل الشكل الأول في المناطق العمرانية الفلسطينية والشكل الثاني في المستوطنات الإسرائيلية.

* هناك نمو عمراني طبيعي للتجمعات الفلسطينية والمناطق العمرانية الفلسطينية أما التحضر الاستعماري الإسرائيلي فكان اصطناعي.

* زادت المنطقة العمرانية الفلسطينية بين عامي 1989 – 2000 بزيادة مقدارها 133%.

* إن مصادرة الأراضي وتجريفها وتدمير المنازل أضعف التطور والتوسع العمراني الفلسطيني بشكل طبيعي.

* نتج عن السيطرة الإسرائيلية على أجزاء كبيرة من الأراضي تحديدا مناطق (B,C) صعوبة في التخطيط.

* إن النمو الحضري لم يكن عملية منظمة في الأراضي الفلسطينية وهذا أثر بشكل كبير على الموارد الطبيعية.

* لقد زادت نسبة النمو الحضري في الفترة التي لحقت قدوم السلطة وفترة عملية السلام.

10- **محمد، عصام الدين مصطفى(1998) :** " عوامل النمو الحضري في مدينة كسلا، دراسة تحليلية في جغرافية المدن وتخطيطها"، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة البصرة – بغداد .

تناولت الدراسة موضوع النمو الحضري بمدينة كسلا ، ودراسة عوامل النمو الحضري واثر هذه العوامل على مستقبل النمو الحضري للمدينة بالإضافة إلى دراسة إمكانيات المدينة الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :-

* تميزت مدينة كسلا بمعدلات نمو مرتفعة مقارنة مع باقي مدن السودان وما لهذا النمو من تأثير على الخدمات .

* تعاني مدينة كسلا من مشاكل في المواصلات وحركة المرور نتيجة لتركز طرق المدينة في منطقة واحدة.

* تتركز الخدمات والسلع بالمنطقة المركزية لمدينة كسلا وبالتالي ضعف الخدمات في الأماكن الثانوية والأحياء.

* هناك زيادة عمرانية عشوائية وتعدي على المساحات الخضراء في مدينة كسلا.

* تعاني مدينة كسلا من تراكم مياه الأمطار والفيضانات بسبب الانخفاض وسوء التصريف.

* للهجرة سواء الداخلية أو الخارجية دور كبير في نمو المدينة الحضري.

* شهدت مدينة كسلا في الآونة الأخيرة نمواً عمرانياً ملحوظاً .

11 - **معهد الأبحاث التطبيقية" أريج"** (**2002**) :" أثر النشاطات العمرانية المختلفة على التجمعات الفلسطينية المحلية في محافظتي بيت لحم والخليل"، بيت لحم- فلسطين.

تناولت الدراسة أثر التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط، بالإضافة إلى أثر النشاطات العمرانية على التجمعات الفلسطينية في محافظتي بيت لحم والخليل، ودراسة الآثار البيئية والاجتماعية لهذا التوسع على التجمعات الفلسطينية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : –

* شهدت محافظتي بيت لحم والخليل زيادة سكانية ونمواً عمرانياً ملحوظاً في الفترة بين 1990- 2000 .

* كان لقدوم السلطة الفلسطينية دوراً كبيراً في زيادة النمو العمراني وتطوره خاصة في ظل الاستقرار السياسي النسبي.

* كان للتوسع العمراني غير المخطط آثار بيئية مختلفة، بالإضافة إلى دورها في التأثير على الأراضي الزراعية والخضراء.

12- **عبد الهادي، طه عبد القادر حمد** (**2005**) : "اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

* تفتقر منطقة الدراسة إلى التخطيط حيث أنه لا يوجد خطة شاملة أو وطنية أو إقليمية .

* هناك مشكلة في التخطيط الهيكلي للتجمعات في منطقة الدراسة حيث أن معظم التجمعات لم تقم بعمل توسعات للمشاريع الهيكلية الإسرائيلية.

* هناك اعتداء على الطرق والحق العام تتمثل في إقامة الأبنية والأسواق المخالفة .

* إن جل المشاريع في منطقة الدراسة مشاريع بنية تحتية وتفتقر إلى تمويل المشاريع الإنتاجية وتطوير الجانب الاقتصادي

*عدم الاهتمام الكافي بالمناطق الأثرية خاصة منطقة سبسطية الأثرية التي تتضمن الكثير من الآثار السياحية .

13- **اغريب، احمد عبد القادر (2010)** : "تقييم امكانية الوصول الى العقدة الحضرية على شبكة الطرق البرية ودرجة مركزيتها في محافظة الخليل "، مجلة الجامعة الاسلامية(سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد الثامن عشر، العدد الاول، صص 525 – 545، يناير 2010.

تناولت الدراسة التحليل الكمي لامكانية الوصول الى العقد الحضرية وتحديد درجة المركزية لها وقياس امكانية وسهولة الوصول، حيث اتضح من خلال الدراسة ان مدينة الخليل تحتل المرتبة الاولى في امكانية وسهولة الوصول، تليها حلحول في المرتبة الثانية، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها.

*يعكس ظهور عقد مركزية اولى في محافظة الخليل على تدني مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها .

* لا يوجد علاقة بين كثافة المرور على الطريق وعرض الطريق او طولها او قصرها او كونها مسلك او مسلكين.

* تلعب الحركة التجارية دورا مهما في التاثير على كثافة المرور داخليا وخارجيا .

14- **الوذينابي، حنان حامد حمود (2010)**: تباين النمو العمراني في المخططات السكنية، دراسة تطبيقية على جنوب مدينة مكة المكرمة"، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية .

تناولت الدراسة تباين النمو العمراني في مكة المكرمة ورصد المساحة العمرانية، والكشف عن اهم المعوقات التي تواجه النمو العمراني فيها وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها .

*ان الطبيعة الطبوغرافية هي المحدد الرئيسي المؤثر على طبيعة واتجاه النمو العمراني للمدينة حيث تعتبر الجبال ذات الانحدارات الشديدة معيقا لعملية النمو العمراني.

* يعتبر المناخ من العناصر المهمة المؤثرة في العمران في مكة المكرمة ويتمثل ذلك في نمط البناء ومظهر العمران.

* كان للعوائق الطبيعية التي تميز مكة المكرمة دورا كبيرا في انتشار ظاهرة البناء والنمو العشوائي.

* شمل التوسع العمراني في مكة المكرمة التوسع بنوعيه الافقي والعمودي، حيث انتشر البناء العمودي في المنطقة المركزية نظراً لقلة الأراضي وارتفاع أسعارها بينما انتشر البناء الافقي في الاطراف.

* يتزايد النمو العمراني في مخططات جنوب مكة المكرمة بالاقتراب من الطرق الرئيسية.

15- **وناسي، سهام (2009)**: " النمو الحضري ومشكلة السكن والاسكان(دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر، باتنة – الجزائر .

تناولت الدراسة النمو الحضري ومشكلة السكن والاسكان في مدينة باتنة والعوامل المؤثرة في ذلك، ومراحل النمو الحضري والتطور العمراني في المدينة، كذلك وظائف السكن وانماط استخداماته، وتحليل البيانات المتعلقة بواقع وازمة السكن والاسكان، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

*ان ازمة السكن في مدينة باتنة تكمن في عدم استجابة مخططات السكن للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان .

* ان النمو الحضري الحاصل كان نتيجة الزيادة السكانية من جهة وزيادة معدلات الهجرة الريفية من جهة اخرى .

* ان نمط المساكن الحديثة (العمارة) تعتبر تصميمات مستوردة ولم تاخذ بعين الاعتباراي دراسة اجتماعية للواقع ومدى ملائمة هذا النمط للخصائص الاجتماعية للافراد.

* هناك تصدع واضح في العلاقات الاجتماعية حيث تلاشي علاقات الجيرة القائمة على اساس القرابة وتبادل المساعدة .

16- **البسايطة، نايف عبد الله (2007)**: " ادارة التخطيط العمراني لمدينة الخليل (دراسة حالة)" ، رسالة ماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة، جامعة القدس، القدس – فلسطين.

تناولت الدراسة تحليل الوضع القائم لبلدية الخليل بصفتها المسؤولة عن التخطيط العمراني، كما تناولت معيقات التخطيط والحلول المناسبة لذلك للفترة من شهر آب حتى تشرين ثاني من العام 2006. وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:

*لعبت العوامل السياسية دورا مهما وكبيرا في عملية التخطيط حيث اثر الاستيطان في قلب المدينة والمستعمرات المحيطة على ذلك.

* ان اعتماد بلدية الخليل على المركزية والضعف الاداري فيها يعد من اهم اسباب عدم كفاءة التخطيط .

* ان القوانين المعمول بها في فلسطين هي قوانين قديمة من العهد العثماني والانتداب البريطاني، ولا تخدم المصالح الوطنية في التخطيط السليم .

* كان للاتفاقيات الدولية وخصوصاً اتفاقية الخليل التي قسمت بموجبها المدينة إلى H1, H2 دورا كبيرا في الإضرار بعملية التخطيط.

17- **علاونة، رياض فرحان حسن (2004)**: " انماط استخدام الارض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس (دراسة في جغرافية الريف) "، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين .

تناولت الدراسة انماط استخدام الارض والعوامل المؤثرة في ذلك، كذلك دراسة التركيب الداخلي لقرى منطقة الدراسة باستخدام التحليل العاملي. وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها :

*تعاني قرى منطقة الدراسة من نقص حاد في الخدمات الاساسية المقدمة في كافة المجالات .

* كان للاحتلال الاسرائيلي تاثيرا كبيرا على استعمالات الاراضي في قرى منطقة الدراسة .

* لعبت العوامل الطبيعية دورا مهماً في التاثير على طبيعة النمو العمراني لقرى منطقة الدراسة .

* تميزت منطقة الدراسة بالبناء الافقي على حساب البناء العمودي .

18- **الغامدي، سعد ابو راس، وياسر محمد النجار (2002)**: " تحليل النمو العمراني واتجاهاته باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد : دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة للفترة من 1978 – 2000م"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، عدد خاص، ص ص 231 – 373 (1422 هـ-2002 م) .

تناولت الدراسة تتبع النمو العمراني لمدينة مكة المكرمة عن طريق معالجة الصور الجوية وبيانات الاقمار الصناعية، كذلك تحليل النمو العمراني للمدينة باستخدام الاستشعار عن بعد للفترة من 1978 – 2000 م. وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

*لا يقتصر التخطيط الحضري لمدسينة مكة المكرمة على التنمية العمرانية فحسب بل انه تنمية هندسية واجتماعية واقتصادية وادارية شاملة.

* ان مخططات الاراضي الموافق عليها من قبل امانة المدينة تفوق الحاجة الى التوسع العمراني الحالي.

* الوظيفة الرئيسية لمكة المكرمة كانت ولا زالت هي الوظيفة الدينية وبالتالي يجب اخذها بعين الاعتبار عند وضع خطط التنمية الحضرية .

19- **جرف، محمد عبد الرحمن عبد الله (2007)**: " تخطيط الخدمات العامة في المدن : حالة دراسية لمنطقة المخفية في مدينة نابلس"، رسالة ماجستير في برنامج التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين

تناولت الدراسة تخطيط المرافق العامة في المدن بشكل عامة ومدينة نابلس بشكل خاص وقد خلصت الى عدة نتائج اهمها:

*وجود نقص في الخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية والثقافية على مستوى مدينة نابلس ومنطقة الدراسة .

* إن عملية فرز الاراضي تمن بدون الاخذ بعين الاعتبار الخدمات العامة التي تحتاجها تلك الاراضي .

* وجود نقص في الخدمات الدينة كالمساجد كذلك الحدائق العامة والملاعب الرياضية والمراكز والاندية الاجتماعية في منطقة الدراسة .

* افتقار مدينة نابلس الى خطط تطويرية ومخططات هيكلية يؤدي إلى نقص في الخدمات المقدمة.

20- **سمارة ، علي شعبان**: " تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني في فلسطين، الامكانيات، المعوقات، المقومات"، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس – فلسطين .

تناولت الدراسة دور التقنيات الحديثة كأداة فاعلة في التخطيط وصناعة اقرار ، كذلك بينت المعوقات والمقومات التي تواجه تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في فلسطين .وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

*ان امكانيات المؤسسات الفلسطينية في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية تعتبر متواضعة.

* ان التطور الجغرافي والعمراني بمعدلات نمو متسارعة وما رافقها من تطور تكنلوجي شجع وساهم في انشاء قواعد بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في مؤسسات مختلفة في فلسطين.

* هناك عدة تحديات ومعوقات واجهت مؤسسات التخطيط العمراني في فلسطين أهمها الوضع السياسي، والانظمة والقوانين .

21- **أبو حسان، صالح أحمد صالح (2004)**: " المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الاراضي في مدينة دورا (محافظة الخليل"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

تناولت الدراسة التخطيط الحضري، واهدافه، وتخطيط المدن، والخصائص الطبيعية والجغرافية لمنطقة الدراسة ، وتطرقت الى القوانين والانظمة التي تحكم التخطيط في الضفة الغربية، وتحليل استخدامات الاراضي في مدينة دورا ، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها :

*هناك تراجع في الاستعمال الزراعي لصالح الاستعمال السكني وتعدي على الاراضي الزراعية .

* هناك عشوائية وعدم تخطيط في النمو العمراني وتداخل في الاستعمالات السكنية في منطقة الدراسة .

* يواجه تطبيق نظام الابنية الفلسطيني مشاكل ومعوقات على ارض الواقع .

الفصل الثاني

الخلفية المفاهيمية للدراسة

النمو الحضري: "المفهوم، العوامل، النظريات، المشكلات، الاثار"

1.2 تعريف النمو الحضري

2.2 العوامل المؤثرة في النمو الحضري

3.2 العوامل المؤثرة في النمو الحضري على منطقة الدراسة

4.2 نظريات النمو الحضري

5.2 تطبيق نظريات النمو الحضري على منطقة الدراسة

6.2 مشكلات النمو الحضري

7.2 الآثار المترتبة على النمو الحضري

لقد حظي موضوع النمو الحضري بأهمية كبيرة في الدراسات الحضرية، ونتيجة الحاجة الملحة لبلورة الأفكار حول هذه الظاهرة، كان لا بد من إيجاد إطار نظري لظاهرة النمو الحضري لكونه يشكل أساساً للدراسات الحضرية والتخطيطية في المجال العملي والتطبيقي .

1.2 تعريف النمو الحضري

إن مفهوم **النمو الحضري** يشوبه لبس عند القارئ غير المتخصص حيث يختلط المفهوم مع بعض المفاهيم الأخرى كالتحضر ودرجة التحضر.

يعني مصطلح التحضر: عملية التغير النسبي في بعض الجوانب المادية والمعنوية للسلوك البشري خلال فترة معينة، والتغير في سلوك الأفراد وأفكارهم ومعتقداتهم نتيجة الانتقال من الريف إلى المدينة أو نتيجة غزو وسائل الإعلام للريف كالراديو، والتلفاز، والانترنت.(محمد، 1998)

أما التطور الحضري: فيركز على الجانب العملي في النمو مثل الارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين الهيكل للمركز الحضري.

بالنسبة للنمو الحضري بمعناه العام : فإنه يشير إلى توسع الأماكن الحضرية (المدينية) وتطور المؤسسات الخدمية والاجتماعية، كما يشير إلى معدلات الزيادة في السكان سواء أكانت ناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة أو الهجرة الداخلية والخارجية، واتساع مساحة المدن نتيجة الامتداد الأفقي والعمودي للعمران. (محمد، 1998)

أما **النمو الحضري بمعناه الديموغرافي**: فيعبر عنه النمو السكاني للقطاع الحضري دون الأخذ بعين الاعتبار النمو العام للسكان، **أما النمو الحضري بمعناه العمراني**: فيعني التوسع أو الامتداد العمراني Physical Growth للقطاعات الحضرية بصفة عامة والمدن بصفة خاصة. ويمكن القول :" إذا تساوى أو قل معدل نمو سكان الحضر عن معدل النمو الإجمالي لسكان الدولة، فإن هذه الدولة تعرف نمواً حضريا بالمعنى الديموغرافي، أما إذا ارتفع نمو السكان الحضر عن المعدل الإجمالي لسكان الدولة فإن الدولة تشهد ارتفاعا في معدلات تحضرها". كما ويرتبط مفهوم النمو الحضري ارتباطا وثيقا بالتصنيع في البلاد الصناعية إذ تتسم المدينة بقيام الإنتاج على المنتجات الصناعية ويزداد النمو الحضري بازدياد المصانع والمنتجات الأدبية والفنية والأعمال الإدارية.(القباني، 2007)

2.2 العوامل المؤثرة في النمو الحضري

إن العوامل المؤثرة في النمو الحضري عديدة ومتنوعة وتختلف هذه العوامل من بلد لآخر حسب ظروف كل بلد فعلى سبيل المثال قد تشكل العوامل الجغرافية دورا مهما في البلدان النامية، بينما تلعب التكنلوجيا ووسائل الاتصال دورا بارزاً في الدول المتقدمة ، ومن اهم هذه العوامل :ـ

1.2.2 العوامل الطبيعية :

وتعني العوامل الطبيعية مدى ملائمة الظروف الجغرافية من عوامل مناخية وموارد طبيعية، إذ تعد العوامل الطبيعية من العوامل المؤثرة في النمو الحضري وقد يكون لها أهمية عامة في المنطقة أو أهمية محدودة، فقد لعب تطور وسائل النقل والمواصلات دورا مهما في التأثير على درجة التركز السكاني.(نزاري، 2009)

كما أن ملائمة العوامل الطبيعية كالمناخ والطبوغرافيا والموارد البيئية والطبيعية لها دور كبير في التأثير على النمو الحضري وقد ساعد التطور الهائل الذي أحرزه الإنسان بفضل تراكم المعرفة والاختراعات العلمية والتكنولوجية على استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة واستعمالها لخدمة وتلبية حاجاته في التوطن والاستقرار والنمو الحضري، فقد ساعد موقع مدينة اسطمبول على مضيق البسفور – وحلقة وصل بين قارتين – والمناخ المعتدل وتوفر المياه والامطار والمساحات الخضراء والغابات واراضي الظهير الغني بالانتاج الزراعي في جعل اسطمبول مدينة ملائمة للسكان، كما ان نموها زاد بمعدلات تفوق مدن أخرى في تركيا .

2.2.2 العوامل الديمغرافية :

تعد العوامل الديمغرافية من أهم العوامل المؤثرة في دفع عملية النمو الحضري إلى درجة اعتمادها كمعيار لتحديد وتعريف المراكز الحضرية. حيث تتم عملية زيادة السكان عن طريق :

النمو الطبيعي: أو الزيادة الطبيعية والتي تعني الفرق بين عدد المواليد والوفيات، حيث يختلف النمو الطبيعي بين الريف والحضر ويعد مؤشراً على النمو الحضري خاصة في البلدان النامية، كما تلعب الجوانب الاجتماعية والعادات والتقاليد دورا في الزيادة الطبيعية . (محمد، 1998)

الهجرة : وتعني حركة السكان وانتقالهم من مكان لآخر وتقسم إلى هجرة داخلية وخارجية، كما أن هناك عوامل جذب للسكان إلى المدن وعوامل طرد من الريف فتؤثر الهجرة بشكل مباشر على النمو الحضري سواء أكانت هجرة داخلية أو خارجية، فالهجرة بأشكالها المختلفة لها دور كبير في عملية النمو الحضري مثل دول الخليج وعمان ومعظم العواصم العربية التي شهدت نموا حضريا ملحوظا نتيجة الهجرة الوافدة إليها من الأقطار المختلفة من اجل العمل.(وناسي، 2009)

3.2.2 العوامل الاقتصادية :

وتعني العوامل الاقتصادية مجموعة الظواهر المتعلقة بالحياة المادية للمجتمع ووسائل تنمية موارد ثروته وإنتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها. (نزاري، 2009) وتتمثل العوامل الاقتصادية في:

نوعية النشاطات السكانية المتمثلة بالصناعة والتجارة في المناطق الحضرية والتي تعمل على استقطاب الأيدي العاملة.

طبيعة اقتصاد المنطقة : وطاقتها الكامنة ووجود مميزات اقتصادية في موقعها . (محمد، 1998)

إن للعوامل الاقتصادية دورا مهما في دفع عملية النمو الحضري وخير مثال على ذلك دول الخليج حيث أدى توفر النفط والغاز فيها إلى نهضة اقتصادية هائلة رافقها بطبيعة الحال نمواً حضريا حيث حولت الصحراء القاحلة إلى مدن حديثة ومتطورة .

4.2.2 العامل العمراني " التخطيط "

يعد التخطيط عنصرا مهما في النمو الحضري وفي عملية الضبط الاجتماعي والنسق الحضري، حيث أن التخطيط العمراني يهدف إلى الاهتمام بتنظيم المدن والتنظيم الحضري وتوفير ظروف جيدة للإنسان، كما أن النمو الحضري غير المخطط (العشوائي) يعد من أهم مشكلات النمو الحضري. (البسايطة 2007)

3.2 العوامل المؤثرة في النمو الحضري على منطقة الدراسة

1.3.2 العوامل الطبيعية :

إن ملائمة الظروف الجغرافية والمناخية في مدينة الخليل اثر بشكل واضح على عملية النمو الحضري فيها فوقوعها في قلب المنطقة الخصبة سمح بسهولة الانتقال، كما أن موقعها على طريق عالمي قديم من أيام الكنعانيين ومحلي أعطاها ميزة ايجابية حيث كانت ولا زالت مركزاً تجاريا مهما، كما أن توفر المياه في الينابيع وملائمة المناخ طوال السنة ساعد بشكل واضح في عملية النمو الحضري، بالإضافة إلى أن توفر مواد وحجارة البناء الجيدة سمح ببناء أبنية ثابتة وقوية عاشت آلاف السنين، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إعطاء الخليل محفزات وعوامل ايجابية أثرت بطبيعة الحال على عملية النمو الحضري.

2.3.2 الزيادة الطبيعية:

تعتبر فلسطين من البلدان التي تتميز بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية (Natural Annual Growth) حيث يصل معدل الزيادة الطبيعية فيها (3.5 %) سنوياً، كما أن معدل الزيادة الطبيعية في قطاع غزة والخليل يتجاوز (3.8%)، ويعتبر معدل الزيادة الطبيعية في فلسطين مرتفعاً جداً إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تتراوح فيها النسبة من 1-2 % فقط. (World Bank, 1993, P.199).

إن ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية أثر بشكل مباشر على عملية النمو الحضري في منطقة الخليل هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معدل المواليد يتأثر بظروف معينة، على سبيل المثال أثرت انتفاضة الأقصى عام 2000 م على انخفاض معدل المواليد مقارنة مع الفترة التي سبقتها خاصة في ظل قدوم السلطة الفلسطينية، فقد بلغ معدل المواليد في مدينة الخليل عام 1998م 43.9 بالألف في حين بلغ المعدل في عام 2005م 36.2 بالألف. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008)

3.3.2 الهجرة :

تعد الهجرة من العوامل المؤثرة في النمو الحضري في منطقة الدراسة وتحديدا في مدينة الخليل بسبب خصائصها كمركز جذب للسكان وكذلك بسبب التنمية الاقتصادية وتوفر الخدمات فيها، فالعامل الاقتصادي من أهم عوامل جذب السكان وطردهم على حد سواء، من جهة أخرى فهناك عوامل أدت إلى انتقال بعض سكان منطقة الدراسة إلى أماكن أخرى من اجل العمل والتجارة أو لأسباب أخرى، فعلى سبيل المثال فإن هناك نسبة كبيرة من سكان منطقة الدراسة انتقلوا في فترة العشرينات إلى القدس، كما أن البعض انتقل إلى عمان في الفترة بين 1922- 1948، وفي الفترة الأخيرة فقد انتقل عدد من سكان منطقة الدراسة للعيش في مدينة رام الله خاصة بعد قدوم السلطة الفلسطينية باعتبارها مركزا للوزارات ومؤسسات السلطة، فكان هذا السبب عامل جذب للسكان من اجل العمل والتجارة، كما أن البعض انتقلوا إلى أماكن أخرى وابقوا على تجارتهم واستثماراتهم في منطقة الدراسة.

4.3.2 ازدهار التجارة وتوفر المرافق العامة والخدمات:

كان لازدهار التجارة وتوفر المرافق العامة والخدمات اثر كبير في نشاط المدينة ونموها الحضري حيث شهدت منطقة الدراسة وخاصة مدينة الخليل توسعاً تجارياً ملحوظاً، وتشير الدلائل أن مدينة الخليل تتصدر المدن الفلسطينية من حيث اتساع وتطور نطاق التجارة فيها وبالتالي اثر ذلك على تطور الخدمات والمرافق العامة فيها، فالعامل التجاري كان عامل جذب للسكان كما اثر أيضا على أسعار الأراضي والمحال التجارية والمنشآت، بالإضافة إلى أن توفر الخدمات في مركز المدينة مقارنة مع الأطراف كان له دور في ارتفاع معدل النمو الحضري.

4.2 نظريات النمو الحضري

1.4.2 نظرية النطاقات الدائرية

يعد ارنست برجس رائد هذه النظرية وقد نادى بها من خلال دراسة أنماط النمو الحضري وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عالج نموها في ضوء امتدادها منطلقا من فكرة أسعار الأراضي وسهولة الوصول، حيث تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري ثم تقل بالبعد عن المنطقة المركزية كما انطلق من فكرة " أن المدينة في نموها تتخذ خمس حلقات أو نطاقات متناقصة أو متحدة المراكز وهي مناطق متتابعة " ويعد هذا النموذج الأكثر انتشارا مقارنة بالنماذج الأخرى . (Paul L and onthers, 2005)

1 -منطقة الأعمال التجارية المركزية (CBD).

2 -المنطقة الانتقالية أومنطقة التحول(السكن المتدهور).

3- منطقة سكن العمال

4- منطقة سكنية أفضل.

5- منطقة الضواحي .(شكل 1)

الشكل (1) مناطق المدينة وفقا لنظرية برجس .

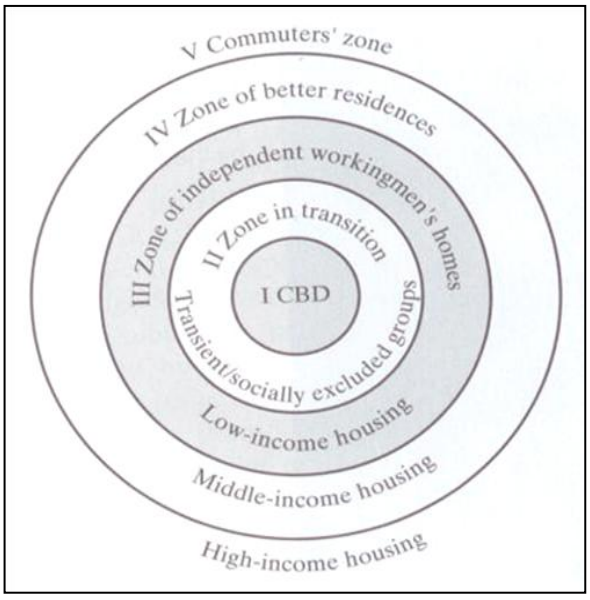

(Paul L and onthers, 2005 **)**

2.4.2 نظرية القطاعات (Sector theory)

نادى بهذه النظرية "هومر هوايت" بعد الانتقادات التي وجهت إلى نظرية النطاقات الدائرية بعد دراسة (142) مدينة من ناحية أجرة المساكن وميزاتها، وتركز هذه النظرية على نمو المدينة على هيئة قطاع يبدأ من مركز معين ويبدأ الانتشار من المركز على هيئة قطاع من الدائرة .كما يرتب المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات أساسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة:

- قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة.
- قطاع الإيجارات المتوسطة ويضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة.
- قطاع الإيجارات المرتفعة ويضم الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة.

كما أكد هويت أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية، وقد قسم القطاعات إلى:

1 -منطقة الاعمال التجارية المركزية (CBD) .

2 -منطقة تجارة الجملة والصناعات الثقيلة .

3 -منازل الطبقة العاملة.

4 -منطقة الطبقة المتوسطة.

5 -منطقة سكن الطبقات الغنية . (شكل 2)

الشكل (2) مناطق المدينة وفقاً لنظرية هومر هوايت

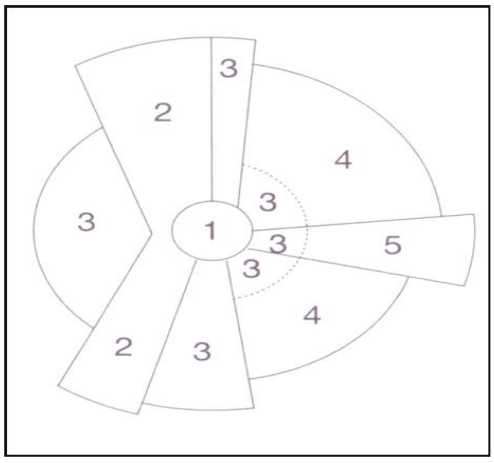

(Hall, Tim , 2006)

3.4.2 نظرية النويات المتعددة (The multi centered pattern)

ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينات لتفسير النمو الحضري كرد فعل على الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النطاقات الدائرية والقطاعات، نادى بها هاريس وألمان وتتلخص في وجود عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد وان كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها كما أن هناك أربع عوامل تؤثر في توزيع الأنشطة هي :

- تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة توجد في أجزاء محددة من المدينة.
- تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد وتجاورها .
- تميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة ويكون تأثير بعضها سلبيا مما يقلل من احتمال تجاورها.
- لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة بسبب ارتفاع الأعباء الإيجارية، مما يدفعها إلى البحث عن مواقع ذات إيجار منخفض مثل أنشطة التخزين التي تحتاج إلى مساحات كبيرة وتقع في المناطق الهامشية الفقيرة وقد قسموا المدينة إلى عدة مناطق كالآتي :

1- منطقة الاعمال التجارية المركزية (CBD) .
2- منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة .
3- منطقة سكن الطبقات الفقيرة .
4- منطقة سكن الطبقات المتوسطة.
5- منطقة صناعية .
6 - منطقة تجارية.
7 - منطقة صناعية سكنية.
8 - منطقة صناعية صناعية.
9- منطقة سكن الطبقات الغنية. (شكل 3) (الوذيابي، 2010)

الشكل (3) مناطق المدينة وفقا لهاريس وألمان

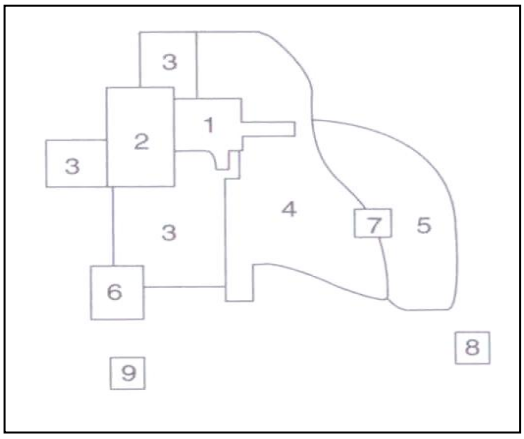

المصدر: (Latham,Alan and onthers, 2010)

5.4.2 نمط النمو المحوري أو الشعاعي (النجمي)

يعد بابكوك رائد هذه النظرية حيث درس تاثير محاور طرق النقل على الشكل المبسط للمدينة المتحدة المركز عام 1932 م، ويعني هذا النمط النمو السريع والمستمر للمدينة بالقدر الذي تسمح به الظروف الطبيعية ويؤدي الوقت اللازم للوصول الى المركز الحضري أثرا مهماً في امتداد المدينة .(شكل 4)

تتطاول الاستعمالات الحضرية في هذا النموذج مع خطوط النقل الرئيسية، حيث يلاحظ في هذا النمط استثمار المناطق المحيطة بالطرق بالاستعمالات التجارية بينما تستثمر المناطق الاخرى بالاستعمالات السكنية والصناعية، ويتم الاتساع العمراني مع امتدادات الطرق الرئيسية وتأخذ المدن الشكل النجمي وتعتمد الحركة في هذا النمط على عدد من الطرق الشعاعية الرئيسية. (أبو خرمة، 2005)

شكل (4) : نمط النمو المحوري

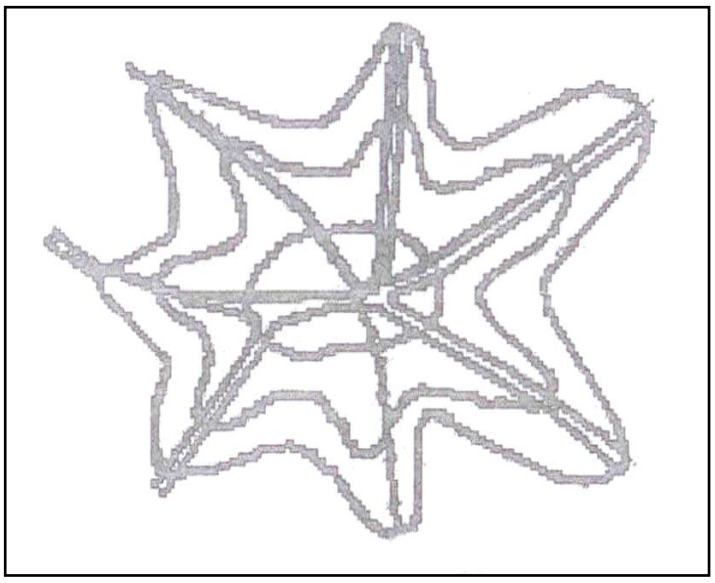

المصدر : أبو خرمة، 2005

5.2 تطبيق نظريات النمو الحضري على منطقة الدراسة

من الصعب تطبيق نظرية معينة من نظريات النمو الحضري على تجمعات الدراسة بحذافيرها، لان هذه النظريات كانت وليدة لظروف معينة وطبقت على مدن معينة لها طابعها الخاص ولكن يمكن أن يتقارب شكل البناء في التجمع إلى حد ما مع احد نظريات النمو الحضري العالمية، وبمحاولة إسقاط هذه النظريات على تجمعات الدراسة نجد أن نواة مدينة الخليل(CBD) تتكون من كتلة موحدة ومتلاحمة من الأبنية التي تتسم بالانسجام بحيث يمكن المرور من سقف بيت إلى آخر ويمكن تطبيق نمط القطاعات الدائرية عليها، كما تنتقل منطقة الـ (CBD) من البلدة القديمة إلى باب الزاوية، ويظهر نمط آخر من أنماط نمو المدن وهو نمط النمو المنتشر (النجمي) حيث يمتد العمران في جميع الاتجاهات على طول الطرق الرئيسة كما هو الحال بالنسبة لامتداد البناء على جانبي شارع عين سارة شمالاً، وشارع السلام، وشارع واد الهرية .

أما بالنسبة لمدينة دورا فمن الملاحظ ايضا أن نمط النمو المنتشر (النجمي) هو الأقرب لشكل البناء فيها حيث يمتد العمران في جميع الاتجاهات على طول الطرق ويظهر ذلك جلياً على جانبي الطريق الرئيسية الممتدة من وسط البلد إلى ضاحية سنجر في الشمال، والطريق الممتد من شارع البلدية إلى قرية الطبقة في الجنوب .

بالنسبة لمدينة حلحول فيمكن أن يكون شكل المدينة أيضا اقرب إلى النمط المنتشر أو النجمي حيث توزع المباني على جانبي الطريق الرئيسي الممتد من جسر حلحول حتى منطقة الحواور في الشمال .

6.2 مشكلات النمو الحضري

أدى ارتفاع معدلات النمو الحضري المتسارع إلى تفاقم المشكلات على التنمية الحضرية وظهور الأحياء العشوائية الغير مخططة، وتعاني منطقة الدراسة من عدة مشكلات نتيجة النمو الحضري الهائل الذي شهدته تجمعات الدراسة في الآونة الأخيرة ومن ابرز هذه المشكلات:

1.6.2 ضعف البنى التحتية وشبكة الطرق :

نتيجة التطور العمراني والنمو الحضري الذي شهدته تجمعات الدراسة في الآونة الأخيرة فرض ذلك على الحكومة والبلديات ضغوطا كبيرة من اجل توفير مشاريع بنية تحتية أوسع لمناطق العمران الجديدة كإيصال المياه، والكهرباء،

وخطوط الاتصال، وشبكات المجاري العامة، بالإضافة إلى توفير المرافق العامة كالمدارس، والعيادات الصحية، ونتيجة ضعف الإمكانيات لدى البلديات خصوصا بلدية دورا وحلحول فقد عانت هذه المناطق من بعض المشاكل المتعلقة بتوفير بنية تحتية أوسع لمناطق النمو العمراني فيها. فعلى سبيل المثال تعاني الطرق الداخلية المحلية من الكثير من المشاكل وعدم قدرتها على استيعاب الضغط المروري على شبكات الطرق الرئيسية خاصة في منطقة المركز (CBD)حيث تتركز المحال التجارية والنشاطات الخدمية والادارية فيها، كما وأنها تفتقر إلى التصميم الصحيح من حيث التواصل والهرمية، أما فيما يتعلق بأهميتها فيلاحظ أن الطرق الرئيسية والتي تشهد ضغطا مروريا كبيرا تكون طاقتها الاستيعابية محدودة ولا تتناسب مع حجم المرور عليها. (Barter, 2000)، كما أن معارضة أصحاب الأراضي لشق طرق جديدة على اراضيهم والبناء العشوائي على جوانب الطرق وضع البلديات أمام ضغوط كبيرة في مواجهة هذه المشكلة كما هو الحال في طرق البلدة القديمة وباب الزاوية في الخليل، وبعض الطرق في دورا وحلحول.

2.6.2 مشكلة المرور والمواصلات وضعف شبكة الطرق

إن لقطاع المرور والمواصلات دوراً هاما في حياة السكان، كما تعتبر المواصلات من الركائز والدعائم الأساسية لوحدة الإقليم وترابط أجزاءه وتقارب سكانه (أبو عيانة ، 1976)، وتعتبر مشكلة المواصلات من أبرز المشكلات التي تواجه الجهات المسئولة خاصة عند تعديل النواة القديمة للمدينة وترجع الصعوبة في الرغبة بالمحافظة على المظهر القديم (أبنية أثرية، مساجد، أضرحة) ومسايرة الجديد في آن واحد، فأصبحت مشكلة المرور تشكل أزمة خانقة في شوارع وطرقات المدن الكبيرة والصغيرة ومما زاد من تعقيد هذه المشكلة النمو الحضري المبكر والهجرة، والتوسعات المستمرة التي تعرضت لها المدن مما أضفى على كاهلها ضغوطاً لم تكن مهيأة لاحتمالها (عطال، 2009).

إن مشكلة المرور تظهر في أوجها فيما يعرف بمنطقة الأعمال التجارية المركزية (CBD) والتي تشهد ذروتها في أوقات الصباح حيث بدء أوقات العمل وتوجه الطلاب إلى مدارسهم والموظفين إلى أماكن عملهم وكذلك في أوقات الظهيرة حيث انتهاء أوقات العمل، كما يُرجع البعض السبب الحقيقي وراء مشكلة المرور إلى السيارات الخاصة وزيادة أعدادها في الوقت الذي لا تتحقق نفس الزيادة في الشوارع والطرق الرئيسية .

تبدو مشكلة المرور أكثر تعقيدا من غيرها من حيث أن التطور التكنولوجي كان أكبر من قدرتها على التأقلم والتكيف مع المتغيرات الجديدة وأدى النمو الحضري والتوسع العمراني والهجرة إلى إضفاء ضغوط جديدة عليها لم تكن مهيأة ولا مؤهلة لاحتمالها أو مواجهتها حيث تواجه المدن بشكل عام مشكلة عدم الملائمة بين بناء المدينة وبين الحالة التي بلغتها من التكدس العمراني. (روابحي، 2009)

3.6.2 مشكلات التلوث

كان من نتائج كثرة المركبات وتسببها في حدوث احتراق تلوث الهواء، كما أن تراكم النفايات المنزلية أمام البيوت والمحال التجارية والورش أدى إلى حدوث مشكلات حقيقية في بيئة المدينة بحيث أصبحت المدينة مستنقعاً للأمراض وأدى ذلك إلى تلوث مظهرها وجوهرها كماً ونوعاً. (عطال، 2009)، كما أن للامتداد العمراني العشوائي والتغير في استخدام الأرض دورا كبيرا في التأثير المباشر على النواحي البيئية. (Mather, S0 1986, P.147)

كذلك عانت المدن من زيادة حجم النفايات الصلبة نتيجة النمو السكاني المتسارع وارتفاع مستويات الاستهلاك وتحسن ظروف المعيشة حيث فاق حجم النفايات إمكانيات السلطات البلدية لجمعها والتخلص منها، كما أن مشكلة المياه العادمة نتيجة الازدحام السكاني أدت إلى تدهور المدن إن صح التعبير حيث اقترن تلوث الماء بتلوث الهواء نتيجة الدخان المتصاعد من السيارات هناك بالإضافة إلى الدخان المتصاعد من المصانع .

لقد عانت تجمعات منطقة الدراسة من مشكلات التلوث بأشكاله نتيجة النمو الحضري الهائل والتقدم العلمي والتكنولوجي حيث التلوث الضوضائي الناجم عن الازدحام المروري، وتلوث الهواء الناجم عن مخلفات السيارات، كما تعاني منطقة الدراسة من تداخل الصناعات والورش داخل الأحياء السكنية وما نتج عنه من تلوث بيئي وانبعاث روائح وغازات متعددة نتيجة إلقاء مخلفات المصانع خاصة مصانع الأحذية المنتشرة بكثرة في مدينة الخليل، كما تعاني بعض مناطق الدراسة من وجود قنوات الصرف الصحي المكشوفة كما هو الحال في منطقة الفحص جنوب شرق مدينة الخليل، بالإضافة إلى انتشار مزارع الأبقار والأغنام بالقرب من الأحياء السكنية كما في بعض مناطق دورا، ومنطقة جبل جوهر بالخليل .

4.6.2 النمو والتوسع غير المخطط (العشوائي)

وهو ما يعرف بالنمو الفوضوي للمدن والذي يرجع إلى الضعف في تطبيق القوانين والأحكام التنظيمية، حيث يكون النمو والتوسع عشوائياً حسب رغبة الأشخاص، وبالتالي لا يوجد من يسيطر على مناطق التوسع المستقبلي. كما وتعاني معظم مدن الشرق الأوسط من هذه المشكلة (Salman, N.1999.P 17).

ويعد الزحف العمراني والبناء العشوائي غير المخطط من أهم مشكلات النمو الحضري بالإضافة إلى انتشار ظاهرة البناء غير المرخص، كما يؤثر الوضع السياسي على هذا النوع من النمو والتوسع كما يحصل في معظم المدن الفلسطينية نتيجة السياسة العنصرية الاسرائيلة التي تحول دون التوسع المنتظم وتفرض نمطا معيناً من التوسع في بعض المناطق كما في البلدة القديمة في الخليل على سبيل المثال لا الحصر.

إن مشكلة النمو العمراني العشوائي تعد من أبرز المشكلات الناجمة عن النمو الحضري والتي تأثرت بها تجمعات الدراسة بشكل كبير وما نتج عنه من تأثير على الخدمات والمرافق العامة مما جعل البلديات أمام مشكلة صعوبة إيصال الخدمات لهذه المناطق العشوائية، كما أن وجود العديد من المخيمات في محيط مراكز المدن القائمة زاد من حدة مشكلة التمدد العمراني (Shadia, T ,1996)، وأدى سوء التخطيط والقيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى حدوث مشاكل عمرانية أثرت بشكل سلبي على عملية النمو الحضري صاحبها إقامة أبنية غير مرخصة وغير مخطط لها مما أدى إلى توسع عمراني غير منتظم. (أريج، 2006)، كما أن للامتداد العشوائي تأثير مباشر على مدى توفر الأراضي الزراعية–الحضرية، وبالتالي التأثير على الفقراء، حيث أنها تشكل لهم عنصر أساسي للحياة (Burgess, 2000).

5.6.2 المشكلات الاقتصادية

إن عملية النمو الحضري تفرض متطلبات باهظة التكاليف كإنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والخدمية وبناء المساكن والبنية التحتية، كل ذلك يتطلب توفير فرص عمل بالإضافة إلى توفير السلع الاستهلاكية للأعداد الضخمة من السكان، كما أن دخول التكنولوجيا والتقنيات الزراعية الحديثة في الإنتاج أدى إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من العمال مما زاد من حدة البطالة وتدهور الظروف الاقتصادية لعدد من السكان خاصة سكان الأرياف (نزاري،2009) .

إن عملية النمو الحضري أدت إلى تراجع التنمية الاقتصادية لأن النمو الحضري يفرض متطلبات باهظة كإنشاء المؤسسات والمرافق الصحية والمساكن، كما أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع نسبة البطالة وما رافق ذلك من تدني مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية في المناطق الريفية.... الخ (عطال،2009)

إن الانفتاح الاقتصادي جعل معظم النشاطات تتمركز في المدن الرئيسية مما أدى إلى الضغط على المرافق الأساسية للمدينة كالخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية .. الخ، مما أدى إلى نموها وتطورها على حساب القرى والريف وأدى ذلك إلى نمو غير متكافئ بين القرى والمدن .

6.6.2 عدم وجود مخططات هيكلية حديثة:

تعاني تجمعات منطقة الدراسة من مشكلة في المخططات الهيكلية حيث انه نتيجة النمو السكاني والعمراني السريع لتجمعات الدراسة فقد تطلب ذلك تحديث وتوسعة سريعة للمخططات الهيكلية لتستوعب هذه الزيادة السريعة والمضطردة، لكن المشاكل السياسية والإدارية تحول دون تحديث وتوسعة المخططات الهيكلية بالمستوى المطلوب بحيث تستوعب التطور العمراني الهائل، فعلى سبيل المثال فان بلدية الخليل تعتمد بشكل أساسي على المخطط الهيكلي البريطاني لعام 1944م .

7.6.2 مشكلة وجود المستعمرات الإسرائيلية:

وتعد من أهم المشاكل التي أثرت على النمو الحضري والتوسع العمراني خاصة في مدينة الخليل حيث حال وجود مستوطنتي كريات أربع وخارصينا من توسع المدينة من الجهة الشرقية، كما منع وجود مستوطنتي حاجاي وهار مانوح من توسع المدينة من الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية، وفي حلحول فإن وجود مستوطنة كرمي تسور منع توسع المدينة من الجهة الشمالية .

7.2 الآثار المترتبة على النمو الحضري

1.7.2 أزمة السكن الحضري

نتيجة للزيادة الطبيعية واستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة فقد خلق ذلك حاجة متزايدة للسكن في المناطق الحضرية وسبب ذلك ضغطاً على الخدمات في المدن، كما جعل السلطات غير قادرة على تلبية المتطلبات المتزايدة للسكان بتوفير سكن ملائم ولائق لجميع السكان وتوفير الخدمات وتوصيلها إليهم (عطال، 2009). وقد ظهرت الحاجة الملحة للسكن في تجمعات منطقة الدراسة خصوصا في مدينة الخليل، حيث أثر ذلك على أسعار العقار في المنطقة والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الأراضي والشقق السكنية في الآونة الأخيرة، وكان لسوء توزيع نظام الملكية اثر كبير على النمو الحضري، فنجد مساحات شاسعة من الأراضي مملوكة لشخص واحد في المقابل عدد كبير من السكان لا يجدون الأرض للبناء والتوسع وبالتالي شكل ذلك أزمة حقيقية في منطقة الدراسة.

2.7.2 ظهور الضواحي والأحياء السكنية:

كان من الآثار التي ترتبت على النمو الحضري في منطقة الدراسة انتشار ظاهرة الضواحي والأحياء السكنية نتيجة لزيادة الطلب على المساكن مثل ضاحية الزيتون، وضاحية الرامة، وحي الكرنتينا، وحي نمرة في الخليل، وضاحية معلمي سنجر، وضاحية الهجري في دورا .

3.7.2 عدم كفاية الخدمات الاجتماعية

إن للنمو الحضري اثر كبير على الخدمات الاجتماعية وتحديداً التعليمية والصحية التي تعد مصدر جذب للسكان في المدن نظراً للاهتمام بها من قبل الجهات المختصة، مما سبب ذلك في تشكيل ضغط على المدن نتيجة الإقبال على هذه المراكز، فالمستشفيات والجامعات على سبيل المثال توجد في المدن مما يضطر سكان الريف للتوجه إلى المدن لتلقي العلاج والتعليم مما يسبب ضغطاً على المدينة في هذا المجال .(عطال، 2009)

4.7.2 عدم توفر الخدمات وتجهيز المرافق العامة.

نتيجة لضغط النمو الحضري وازدياد عدد السكان أدى ذلك إلى صعوبة في توفير الخدمات الأساسية المتمثلة في المواصلات ومشاكل المرور خاصة في الفترة الصباحية وفترة الظهيرة بالإضافة إلى أزمة توفير مياه الشرب حيث أن الاستهلاك العالي من قبل السكان وازدياد سحب المياه يؤدي إلى انقطاعها بشكل متكرر، وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه المدن، حيث ان الدولة هي المسؤولة عن توفير هذه الخدمات وبسبب كبر حجم المدن تصبح تكاليف الخدمات الأساسية أكبر من طاقة الأجهزة الحكومية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تهرب القطاع الخاص من دفع الضرائب التي تساهم في سد جزء التكاليف اللازمة لتنفيذ هذه الخدمات. (عطال، 2009)

نتيجة النمو الحضري المتسارع في تجمعات منطقة الدراسة فقد أدى ذلك إلى صعوبة في توفير الخدمات كالمواصلات والمياه والكهرباء، كما نتج عن ذلك تدهور في شبكات الطرق وما نتج عنه من حدوث الأزمات المرورية خاصة في فترات الصباح والظهيرة، ويعد تناقص كميات المياه الصالحة للشرب من أهم الآثار المترتبة على عملية النمو الحضري في تجمعات منطقة الدراسة تحديداً في مدينة الخليل، حيث أن زيادة عدد السكان ونمو المدينة الحضري والاستهلاك الواسع للمياه أدى إلى حدوث تناقص وسوء في توزيع المياه على المواطنين.

5.7.2 عدم كفاية الأنشطة الاقتصادية

إن عملية النمو الحضري تفرض متطلبات باهظة في إنشاء المؤسسات والمدارس والمستشفيات وهذا يؤثر على مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في المنطقة الحضرية بشكل مباشر .

6.7.2 الآثار الاجتماعية

إن عملية النمو الحضري السريع وما ينتج عنها من تطور في الأنشطة التجارية والخدمات والحاجة إلى توفير المسكن، والخدمات الاجتماعية للأعداد المتزايدة من السكان، وتوفير الأندية الرياضية والاجتماعية تؤدي بشكل واضح إلى التأثير على النواحي الاجتماعية والنمو الحضري .... الخ (روابحي،2009).

حلت العلاقات المهنية والوظيفية في المدينة محل العلاقات الاجتماعية ذات الإطار العائلي والعشائري والقبلي، مما جعل المراكز الحضرية أكثر عرضة لإصابة روابطها بالتصدع وهذا ما يفسر انتشار الجرائم والسرقات وتفشي ظواهر اجتماعية مختلفة كتعاطي المخدرات والخمور خاصة في الأوساط الشبابية في ظل وجود مقوماتها في المدن(عطال، 2009)، لقد بدأت الروابط العشائرية بالتصدع في تجمعات الدراسة نتيجة التوسع، فقد كانت العائلات في الماضي تسكن في مكان واحد أما الآن فأصبح السكن متشتت بسبب عدد السكان المطرد ونقص الأراضي الصالحة للبناء مما قلص من حجم وقوة الروابط العائلية والعشائرية وما نتج عنها من انتشار الجرائم والسرقات في الأوساط الشبابية.

7.7.2 التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية القيمة

ومن هذه الآثار أيضا أن مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة الصالحة للإنتاج فقدت بسبب طغيان حركة البناء في هوامش المدن، ونظرا لهذه المشاكل فيجب الحد من التوسع العمراني للمدن على الأرض الخصبة ذات الصبغة الفلاحية والحفاظ عليها كونها تساهم في توفير جزء من الاحتياجات الغذائية لها، وضرورة تخفيف الضغط عن المدن المركزية والانتقال من النظام أحادي المركز إلى النظام متعدد المراكز (Carmona. M, 2000)

الفصل الثالث

"الجوانب الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة "

أولاً : الجوانب الطبيعية

1.1.3 الموقع الجغرافي

2.1.3 الموقع الفلكي

3.1.3 المناخ

4.1.3 التربة

5.1.3 مظاهر السطح

6.1.3 الجيولوجيا

7.1.3 الأودية

8.1.3 السهول

1.1.3 الموقع الجغرافي

1.1.1.3 موقع محافظة الخليل

تقع محافظة الخليل في الطرف الجنوبي من الضفة الغربية، مكونة أعلى هضبة منبسطة ومأهولة بالسكان على أرض فلسطين (خارطة 2)، حيث تصل أبعادها من الشرق إلى الغرب حوالي 24 كم، ومن الشمال إلى الجنوب 28 كم وعلى ارتفاع خط منسوب 600 - 1020 م فوق سطح البحر(الحوا مدة، 1992)، يحد المحافظة من الشرق البحر الميت بمسافة 28 كم، ومن الشمال بيت لحم والقدس، ومن الغرب غزة بمسافة 25 كم، ومن الجنوب بئر السبع. (جبارة، 1987)، وبلغت مساحة محافظة الخليل في عام 1945 حوالي 2076 كم^2، وبعد نكبة عام 1948م تقلصت مساحة المحافظة بحسب الإحصاء الفلسطيني الى حوالي 1000 كم^2.

خارطة (2) الموقع الجغرافي لمحافظة الخليل بالنسبة لمحافظات الضفة الغربية

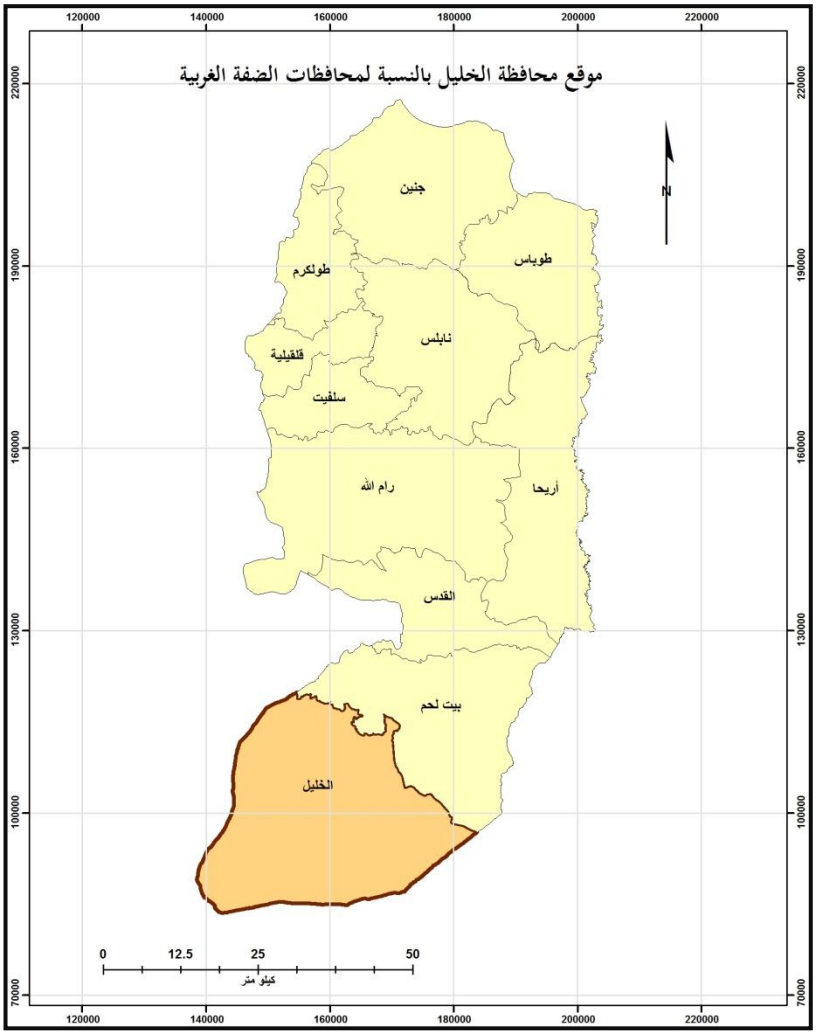

المصدر: وزارة الحكم المحلي، بتصرف

2.1.1.3 الموقع الجغرافي لتجمعات الدراسة

*** مدينة الخليل**

تقع مدينة الخليل إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس على بعد 36 كم وترتفع عن سطح البحر 990 م يصلها طريق رئيسي يربطها بمدينتي القدس وبيت لحم. (أبو حجر، 2003)، بالرغم من بعد موقع المدينة مقارنة مع مدن الضفة الغربية الأخرى، إلا أنها بالرغم من ذلك صلة الوصل بين مدن شمال ووسط فلسطين بمنطقة النقب وجنوب فلسطين والسهل الساحلي الجنوبي تأخذ مركزاً متوسطاً نسبياً بالنسبة للقرى الرئيسية في محافظة الخليل، حيث تمثل عقدة مواصلات ومحطة رئيسية للنقل والتنقل للأجزاء الجنوبية من فلسطين، كما ترتبط مع مدن الضفة الغربية الأخرى بطرق سريعة خاصة مع بيت لحم والقدس. (موسوعة المدن الفلسطينية، 1990)، ويحد المدينة من الجنوب يطا ودورا، ومن الشمال حلحول ، ومن الشرق بني نعيم أما من الغرب فيحدها بلدة تفوح (الحوامدة، 1992)

***حلحول**

تقع حلحول شمال مدينة الخليل إلى الشرق من الطريق العام على هضبة جبلية يصل ارتفاعها إلى 1027م عن سطح البحر، حيث تبعد عن مركز المدينة حوالي 7 كم، وعلى الطريق الرئيسي القدس- الخليل وتبعد عن مدينة القدس حوالي 30 كم، وعن البحر الميت 25 كم. (عبد الرحمن،1990)

***دورا**

تقع مدينة دورا في الجنوب الغربي من مدينة الخليل، حيث تتاخم مدينة الخليل وتبعد عن مركزها حوالي 6 كم، وتقع فوق هضبة من جبال الخليل ترتفع 898 م عن سطح البحر، كما تبعد عن بئر السبع 40 كم.

2.1.3 الموقع الفلكي

1.2.1.3 الموقع الفلكي للمحافظة.

تقع محافظة الخليل فلكيا بين خطي طول ً47 34º، 23 35º شرق غرينتش، وبين دائرتي عرض َ47 31º، ً13 31º شمالا. (عواد، 1997)

2.2.1.3 الموقع الفلكي لتجمعات الدراسة

*** الخليل**

تنحصر المدينة بين خط إحداثي محلي 104,42 شمالا وخط 159,61 شرقا وذلك حسب الشبكة القطرية لإحداثيات فلسطين، أما بالنسبة لموقعها حسب خطوط الطول ودوائر العرض العالمية فتقع على خط عرض 31,31 شمالا وخط طول 35,8 شرقا. (السعايدة، 2003)

***حلحول**

بالنسبة لموقع حلحول وفق الشبكة القطرية الفلسطينية فتقع بين خطي عرض 108.000 **و** 112.700 وخطي طول 158.500 **و** 161.500، أما بالنسبة لموقعها حسب خطوط الطول ودوائر العرض العالمية فتقع على خط عرض 31,35 شمالا وخط طول 35,6 شرقا. (أبو ريان، 1992)

***دورا**

بالنسبة لموقع دورا الفلكي فتقع دورا بين خطي (100,500 ، 102,500) وبين خطي إحداثيات (151,500 - 156,500) أما بالنسبة لموقعها حسب خطوط الطول ودوائر العرض العالمية فتقع بين خطي طول 31.55 ، 35.5 ودائرتي عرض 31.31 ، 31.26 . (دودين، 2004)

3.1.3 المناخ (Climate)

إن مناخ منطقة الخليل يتفاوت بين مناخ حوض البحر المتوسط والمناخ شبه الجاف، فتعتبر المنطقة الشرقية باتجاه غور الأردن والمنطقة الجنوبية باتجاه صحراء النقب ذات مناخ شبه جاف مقارنة مع المنطقة الغربية والشمالية. (مركز أبحاث الأراضي، 2002)

تقع محافظة الخليل ضمن المنطقة المعتدلة التي يسودها مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط ونتيجة لتباين تضاريس القضاء فان هناك نمطين من المناخ هما: –

* مناخ البحر الأبيض المتوسط: يسود في أنحاء المحافظة باستثناء المنطقة الشرقية وهو ماطر دافئ شتاءً، حار جاف صيفاً.

* المناخ شبه الصحراوي: يسود في المنطقة الشرقية وساحل البحر الميت ويتميز بالدفء شتاءاً . (أبو بكر، 1994)

إن العناصر المناخية تلعب دورا كبيرا في تشكيل المناخ(الأمطار، الرياح، الحرارة، الرطوبة) سوف نتحدث عنها على النحو الآتي : –

1.3.1.3 الأمطار (Rain)

تختلف كمية الأمطار الساقطة على المحافظة من مكان لآخر، فهي تهطل بغزارة في الشمال وتتناقص كلما اتجهنا جنوبا، كما أنها تزداد كلما اتجهنا غربا وتتناقص كلما اتجهنا شرقا، وتؤثر التضاريس على كمية الأمطار الساقطة فالمناطق المرتفعة تصلها كمية أمطار أكبر من المناطق المنخفضة. (مركز أبحاث الأراضي، 2002)، ويبدأ سقوط الأمطار في شهر تشرين أول وينتهي في أيار، ومن الجدير بالذكر أن الأمطار في منطقة الخليل متذبذبة وغير منتظمة تبعا للتغيرات المناخية التي تتعرض لها المنطقة. (مركز أبحاث الأراضي، 2002)، أما فصل الصيف فيبدأ من حزيران إلى منتصف أيلول حيث الجفاف وارتفاع درجات الحرارة. (رسم بياني 1)

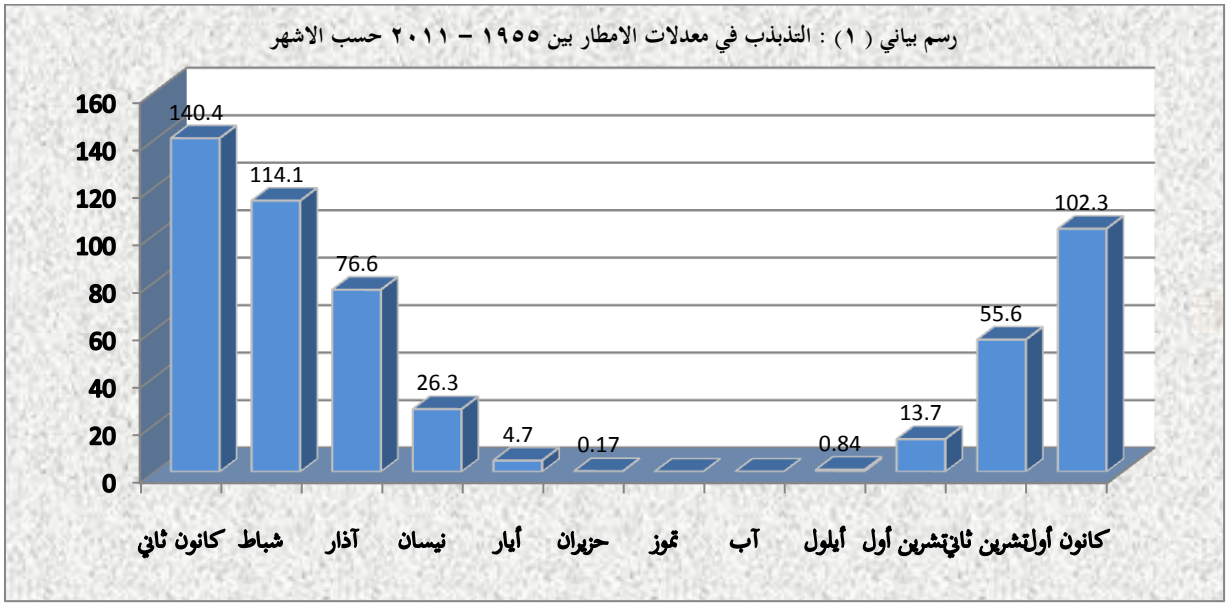

المصدر: دائرة الارصاد الجوية، 2012

إن كمية الأمطار الساقطة على المحافظة تتلاءم مع التضاريس وطبوغرافية المنطقة، فالمنطقة الغربية تتراوح كمية الأمطار فيها من 300- 400 ملم، وفي شمال المحافظة تحديدا القطاع الجبلي تصل كمية الأمطار فيه إلى 500- 600 ملم، أما في المنطقة الجنوبية فتتراوح كمية الأمطار فيها من 200- 400 ملم.(خارطة 3، رسم بياني 2)، بشكل عام فإن كمية الأمطار في المحافظة تتراوح بين 300 – 600 ملم في معظم أنحاء المحافظة، لكن هناك مناطق تقل فيها كمية الأمطار عن 200 ملم فتقع في الجزء الجنوبي الشرقي وخاصة منطقة البحر الميت. (فلاح، 1987)

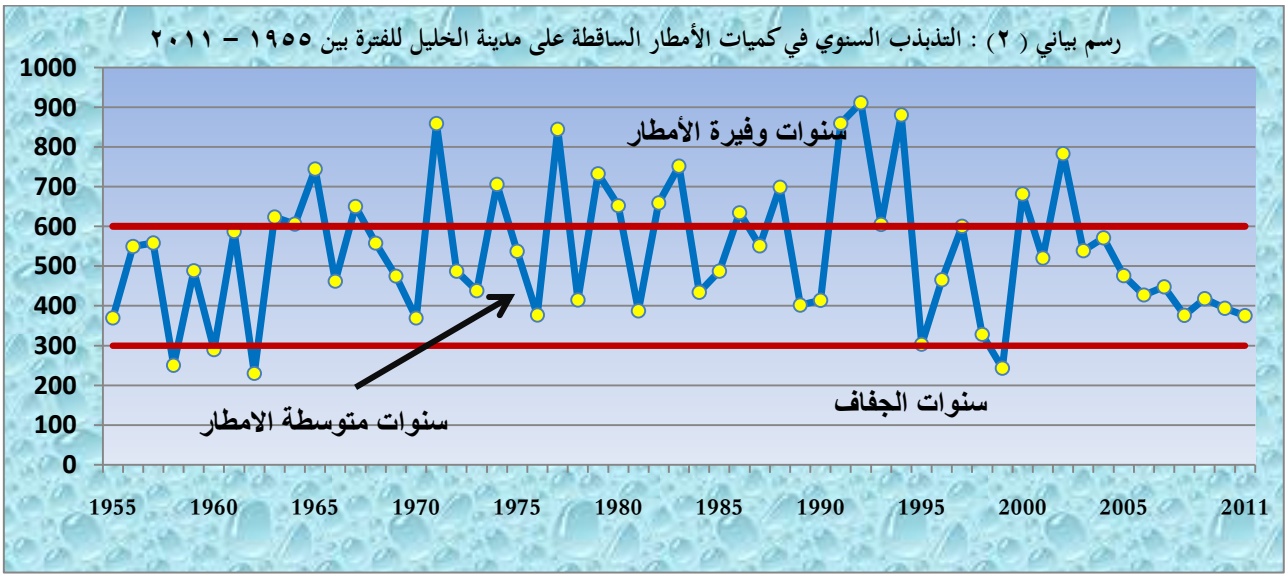

المصدر: دائرة الارصاد الجوية، 2012

خارطة (3) توزيع الأمطار على محافظة الخليل

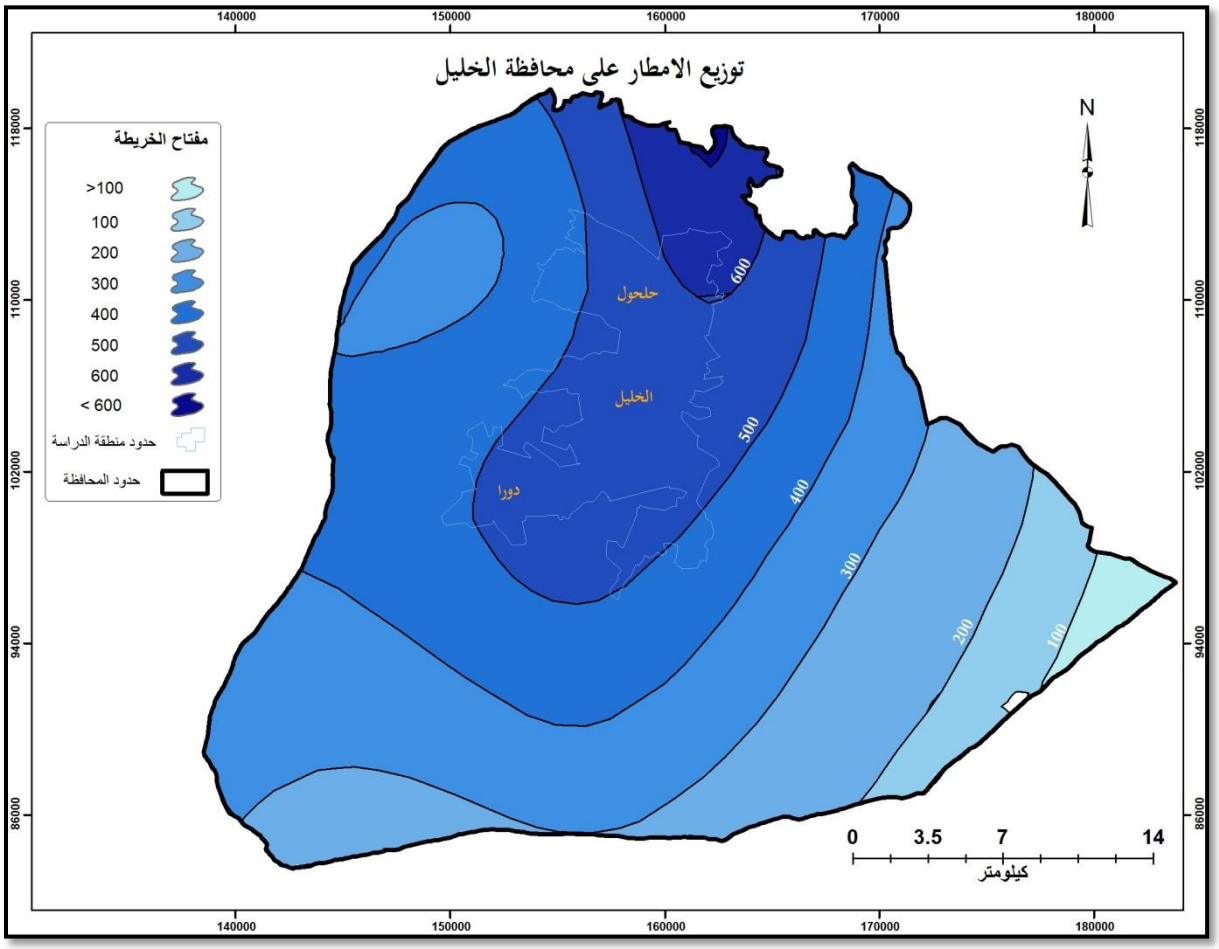

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – أريج بتصرف

2.3.1.3 الرياح

إن تشكل الرياح يتأثر باختلاف ظروف الضغط الجوي على المحافظة من فصل لآخر حيث تتأثر المحافظة بالرياح الغربية، ففي فصل الخريف والربيع تكون الرياح القادمة من البحر الأبيض المتوسط رطبة أما في فصل الصيف فتكون الرياح شمالية غربية بمعدل 10 كم/ ساعة خلال النهار، وفي فصل الشتاء تكون الرياح غالباً جنوبية غربية بسرعة تصل إلى 60-70 كم/ساعة، كما تتأثر محافظة الخليل برياح الخماسين وبالعواصف الرملية القادمة من الصحراء العربية وذلك من منتصف نيسان إلى حزيران . (مركز أبحاث الأراضي، 2002)

يمكن تقسيم الرياح السائدة في المحافظة حسب فصول السنة كما يلي:

فصل الشتاء : في فصل الشتاء تقع فلسطين تحت تأثير منطقتين للضغط الجوي المرتفع وهما : منطقة الضغط الآزوري فوق المحيط الأطلسي غرباً، ومنطقة الضغط الآسيوي شرقا، حيث تسود الرياح الجنوبية الغربية العكسية الماطرة والتي تسبب سقوط الأمطار على المنطقة الغربية، والرياح الشمالية الغربية الباردة التي تعقب المنخفضات الجوية أحيانا. وفصل الصيف : حيث تقع محافظة الخليل في فصل الصيف تحت تأثير منطقة الضغط العالي المداري بحيث تقل الرياح العابرة ويظهر اثر الرياح المحلية كنسيم الجبل والوادي. (الحمامدة، 2003)

3.3.1.3 الحرارة (Temperature)

تعتبر درجة الحرارة من عناصر المناخ المهمة، حيث أن لدرجة الحرارة تأثيراً كبيراً على عناصر المناخ الأخرى مثل الضغط الجوي، الأمطار، الرياح، كما أن لها تأثير كبير على الإنسان والغطاء النباتي.

إن المتوسطات الشهرية لدرجات الحرارة متفاوتة بشكل واضح في فصول السنة المختلفة فأدناها في فصل الشتاء وأعلاها في فصل الصيف وهذه من ميزات مناخ البحر الأبيض المتوسط والذي تعد منطقة الخليل جزءً من هذا المناخ، ففي فصل الصيف الذي يبدأ من شهر أيار وينتهي في أيلول تشهد محافظة الخليل ارتفاعاً ملحوظاً في درجة الحرارة تصل إلى 35 درجة مئوية بسبب سطوع الشمس لفترة طويلة وكونها عمودية. (عمرو، 2006)

أما في فصل الشتاء فتنخفض درجة الحرارة بشكل عام خاصة في شهري كانون الثاني وشباط حيث تنخفض درجة الحرارة لتصل إلى 8 درجات مئوية، وأحيانا إلى ما دون الصفر مما يتسبب في سقوط الثلوج على المحافظة.(رسم بياني 3). (السعايدة، 2003)

بشكل عام فان المناطق الشرقية والجنوبية في المحافظة ترتفع فيها درجة الحرارة بشكل ملحوظ وتبلغ ذروتها في أيام الخماسين لتصل إلى 40 درجة مئوية حيث أنه بالاتجاه جنوبا وشرقا تقترب درجة الحرارة من التطرف النسبي لاقترابها من صحراء النقب وغور الأردن أما المناطق المرتفعة في الخليل وشمال المحافظة فتتميز باعتدال حرارتها وبرودتها النسبية شتاءً . (عبد الرحمن، 1990)

رسم بياني (٣): التذبذب في معدل درجات الحرارة الشهرية (مْ) للسنوان من ١٩٩٦ – ٢٠١١

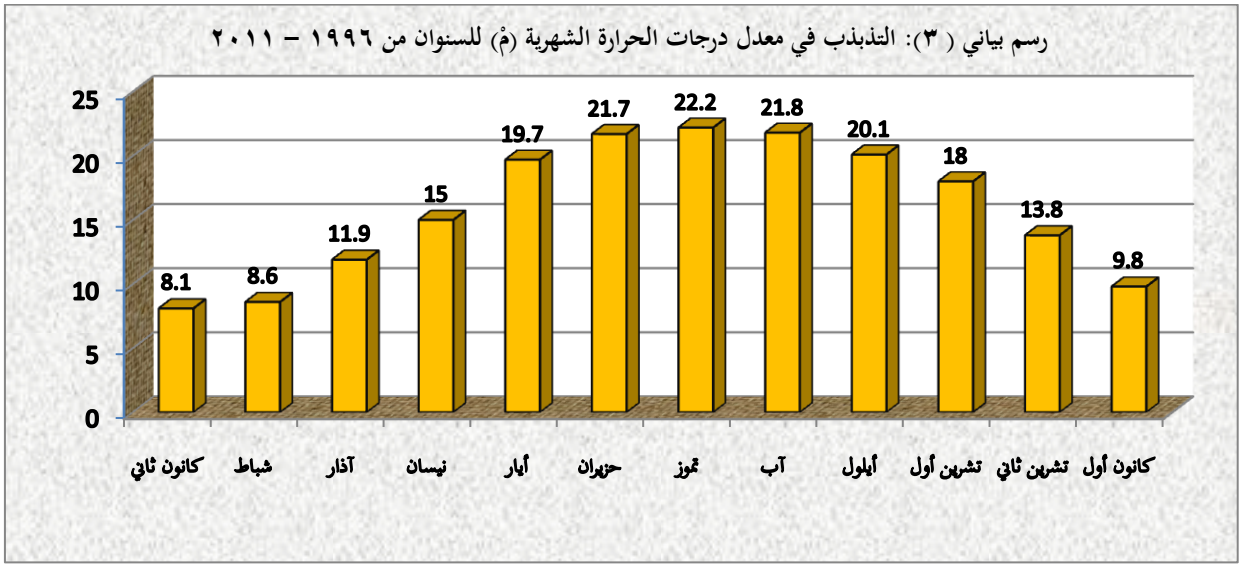

المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2012

4.3.1.3 الرطوبة النسبية

"يعتبر الهواء جافا إذا كانت نسبة الرطوبة فيه اقل من 50% ومتوسط الرطوبة إذا كانت من 60 – 70 % ورطب وشديد الرطوبة إذا زادت عن 70 % ". (مركز أبحاث الأراضي، 2002)

تقع محافظة الخليل ضمن الرطوبة المتوسطة إلى حد ما، حيث ترتفع الرطوبة في فصل الشتاء وتقل في فصل الصيف (عمرو ، 2006)، وتتفاوت الرطوبة النسبية بين أشهر السنة فتزداد في أشهر كانون أول، كانون ثاني، شباط ، والتي تعد أبرد شهور السنة وأكثرها رطوبةً حيث تصل إلى 70%، وتقل الرطوبة من شهر أيلول إلى شهر أيار.(مركز أبحاث الأراضي، 2002).

4.1.3 التربة (Soil)

تختلف التربة من مكان لآخر حسب الاختلافات الجيولوجية والمناخية والنباتية، حيث تتنوع الترب في الخليل بسبب تنوع العوامل المؤثرة في تكوينها، وتقسم الترب في محافظة الخليل إلى عدة أنواع وهي:(خارطة 4)

1.4.1.3 تربة التيراروسا (Terra Rossa) : تربة التيراروسا تربة ذات لون أحمر، تنشأ نتيجة إذابة مياه الأمطار لكربونات الكالسيوم بعد عملية غسل الصخور الجيرية الدولميتية ونتيجة لتجمع أكاسيد الحديد والسلكات غير القابلة للذوبان والتي تعطي التربة اللون الأحمر، وهذه التربة تحتوي على نسبة عالية من الطين ونسبة منخفضة من الرمل

والغرين والتي تتراوح الحموضة (pH) لها من (8 - 7.2) . (العدرة، 2007)، وينتشر هذا النوع من التربة في الأطراف الشمالية والشمالية الغربية من المحافظة، كما وتنشأ في المناطق ذات التضاريس المتموجة. (الحمامدة، 2003)

2.4.1.3 تربة الرندزينا (Rendzina) : تنشأ هذه التربة على الصخور الجيرية الطرية (الحوارية والطباشيرية) ولا تنشأ على الصخور الصلبة، حيث يغلب عليها اللون البني والرمادي، وتعتبر هذه الترب أكثر غنىً بالمواد العضوية مقارنة مع التربة الحمراء كما ترتفع فيها نسبة الجير بسبب عدم تعرضها للغسل كما يحدث للتربة الحمراء. (العدرة، 2007). تنتشر هذه التربة في الأجزاء الوسطى من المحافظة وفي المنحدرات الشرقية والمنطقة الانتقالية شبه الرطبة في الشمال والجافة في الجنوب. (الحمامدة، 2003)

3.4.1.3 تربة المناطق الجافة والرسوبية القاحلة : تعرف هذه التربة بالتربة الصحراوية أو السهلبية حيث تتحول هذه التربة تدريجياً إلى تربة شبه جافة بالاتجاه نحو الجنوب، كما يغلب على هذه التربة الألوان البنية الفاتحة، واللون الأصفر والرمادي، وتتميز بقلة سماكتها وارتفاع نسبة الأملاح وقلة المواد العضوية فيها. (العدرة، 2007).تنتشر هذه التربة في مختلف أنحاء برية الخليل وفي الجزء الجنوبي من قرى يطا، السموع، الظاهرية، وعرب الرماضين.(الحمامدة، 2003)

4.4.1.3 التربة الشهباء الجافة الرسوبية : هذه التربة تعاني من تعرية متسارعة بسب الانجراف، كما تتميز بارتفاع نسبة الملوحة فيها، وتستخدم لأغراض الرعي، ينتشر هذا النوع من التربة في شرق بني نعيم والمسافر، والمناطق البدوية شرق المحافظة.

5.4.1.3 تربة المناطق الصخرية الجرداء والقاحلة : تتميز هذه التربة بان صخورها جرداء وتربتها رقيقة جدا، وهي غير صالحة للزراعة لكن مجال استخدامها في الرعي، ينتشر هذا النوع من التربة في الجزء ذي المناخ شديد الجفاف في المحافظة وتقع في الجزء الشرقي الأقصى من المحافظة.(المصري، 2002).

خارطة (4) توزيع الترب على محافظة الخليل

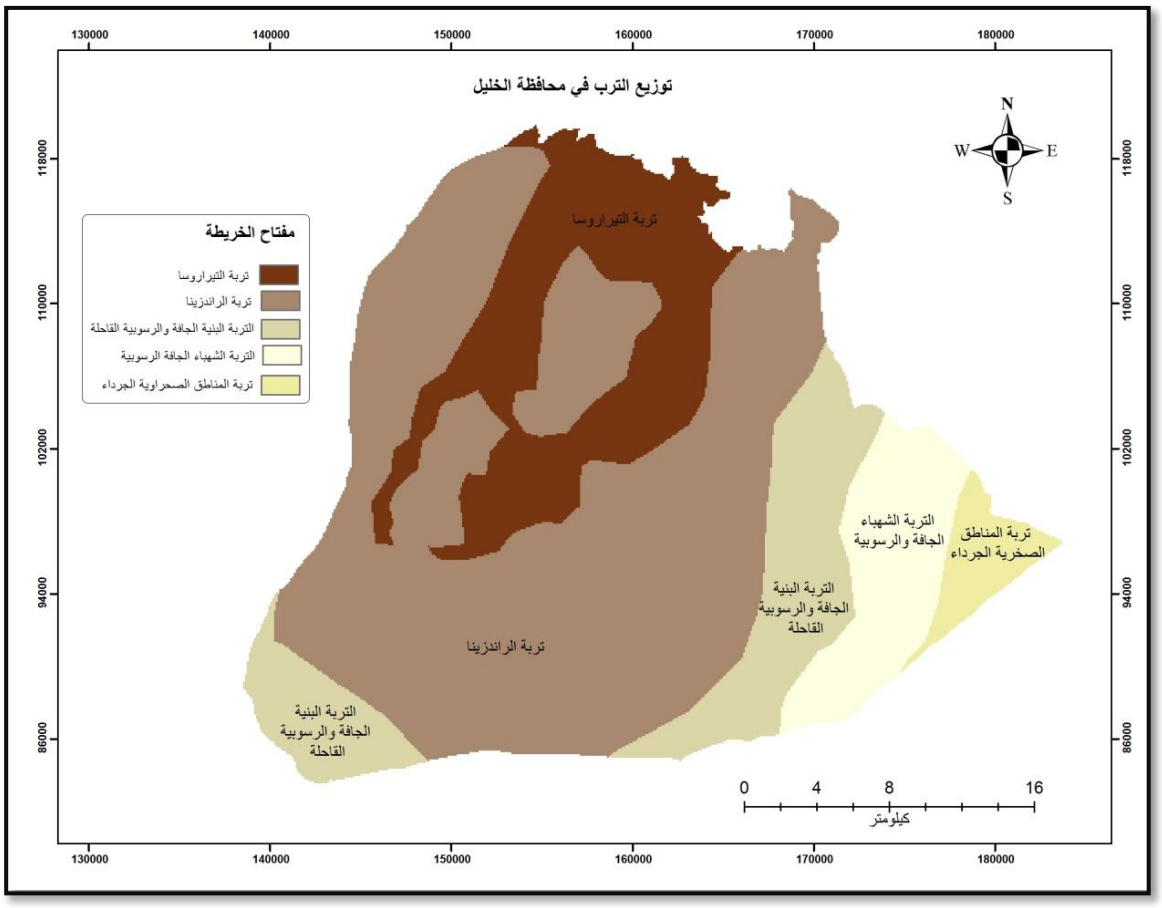

المصدر: وزارة التخطيط الفلسطينية، 2011 بتصرف

5.1.3 مظاهر السطح

تحتل أراضي محافظة الخليل أكثر من نصف جبال الجزء الجنوبي من الضفة الغربية وتشكل اكبر قطاع جبلي متواصل في فلسطين. (مركز أبحاث الأراضي، 2002)، وتتراوح الارتفاعات في المحافظة بين 200 - 1020 م فوق سطح البحر.(منظمة التحرير الفلسطينية، 1990)

يمكن تقسيم محافظة الخليل من ناحية الطبوغرافية إلى ثلاثة أقسام وهي : -

أ) المنطقة الانتقالية : تمتد هذه المنطقة من تجمع صوريف شمالاً حتى قرية البرج جنوبا مروراً بكل من خاراس، نوبا، بيت أولا، ترقوميا، إذنا، دير سامت، بيت عوا، المجد، وصولاً إلى البرج(عمرو، 2006)

ب) المنطقة الجبلية (الجبال الوسطى) : تنتشر هذه المنطقة في الجزء الأوسط من المحافظة والتي يزيد ارتفاعها عن 600 م فوق مستوى سطح البحر وتقسم إلى قسمين: السفوح الغربية:الممتدة من عرب الرماضين جنوب غرب

الظاهرية إلى الجبعة وخربة صافا شمالاً، وسطح الهضبة : تمتد هذه المنطقة من اراضي بيت فجار ونحالين في بيت لحم حتى خط الهدنة جنوب الظاهرية والسموع .(السعايدة،2003)

ج) برية الخليل (السفوح الشرقية) : تتمثل هذه المنطقة في المنطقة الشرقية المحاذية لظهر الهضبة من الشرق والجنوب حتى البحر الميت.

خارطة (5) : طبوغرافيا منطقة الدراسة

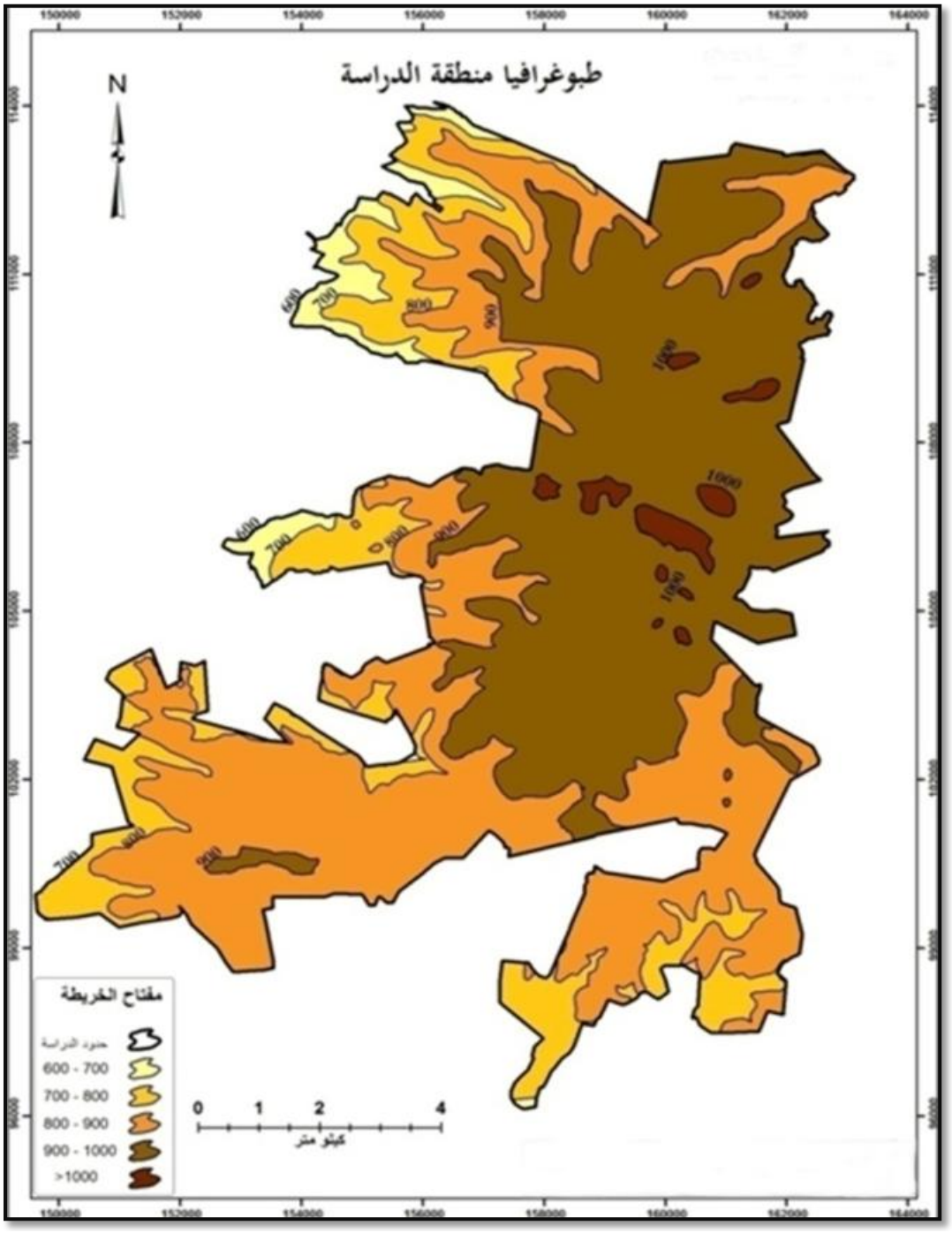

المصدر: وزارة التخطيط الفلسطينية، 2009 بتصرف

6.1.3 الجيولوجيا

تشكل منطقة الدراسة الجزء الأعلى من محدب بيت لحم – الخليل الجيولوجي والذي يمتد من جنوب القدس حتى الظاهرية والسموع شاملاً مناطق بيت لحم وجبل الخليل، وهذا المحدب الجيولوجي محدب عريض باتجاه شمالي شمالي شرقي، جنوبي جنوبي غربي، كما أن الميول الجيولوجية نحو الغرب هي ميول منتظمة وقليلة الميل بينما ينقطع استمرار هذه الطبقات في الجهة الشرقية بسبب الانكسارات الشديدة المتتالية التي تصل إلى البحر الميت (جزء من الحواف المتدرجة لانهدام غور الأردن والذي هو جزء من الانهدام السوري الأفريقي العظيم)، وتتكون صخور هذه المنطقة كلها من الصخور الكلسية الرسوبية من الزمن الثاني الجيولوجي ومن العصر الكريتاسي بصورة رئيسية ، وتنكشف على السطح في منطقة الدراسة (على صغرها) صخور كلها كلسية تعود إلى العصور التالية . (خارطة ، 6) .

1* صخور الألبيان الأدنى: وتتكون هذه الطبقة من الحجر الكلسي العادي، والحجر الطباشيري، وبه طبقات رقيقة من الحوّر، وعدسات صوانية.

2* ألبيان أعلى – سينوماني أدنى: وتتكون هذه الطبقة من الحجر الكلسي القاسي بصورة رئيسية، مع طبقات رقيقة من الحوار، وعدسات صوانية قليلة متناثرة بصورة غير منتظمة في بنية الصخور الكلسية .

3* سينوماني أوسط : ويتكون من طبقات من الصخور الدولميتية شديدة القساوة المتبلورة، ومن طبقات من الحجر الكلسي القاسي، ومن طبقات قليلة السمك من الحوّر .

4* سينوماني أعلى : ويتكون من طبقات من الصخور الدولميتية المتبلورة شديدة القساوة، ومن طبقات من الحجر الكلسي، وطبقات رقيقة من الحوّر ، وعدسات متناثرة من الصوان .

5* تورونيان: ويتكون من طبقات من الصخور الدولميتية المتبلورة شديدة القساوة، ومن طبقات من الحجر الكلسي القاسي، وطبقات رقيقة من الحوّر.

6* الكامبانيان: وتتكون من طبقات من الصخور الطباشيرية الهشة، مع اندساسات وعروق وطبقات صوانية رقيقة .

(Geological map of Palestine 1:200,000)

خارطة (6) : جيولوجيا منطقة الدراسة

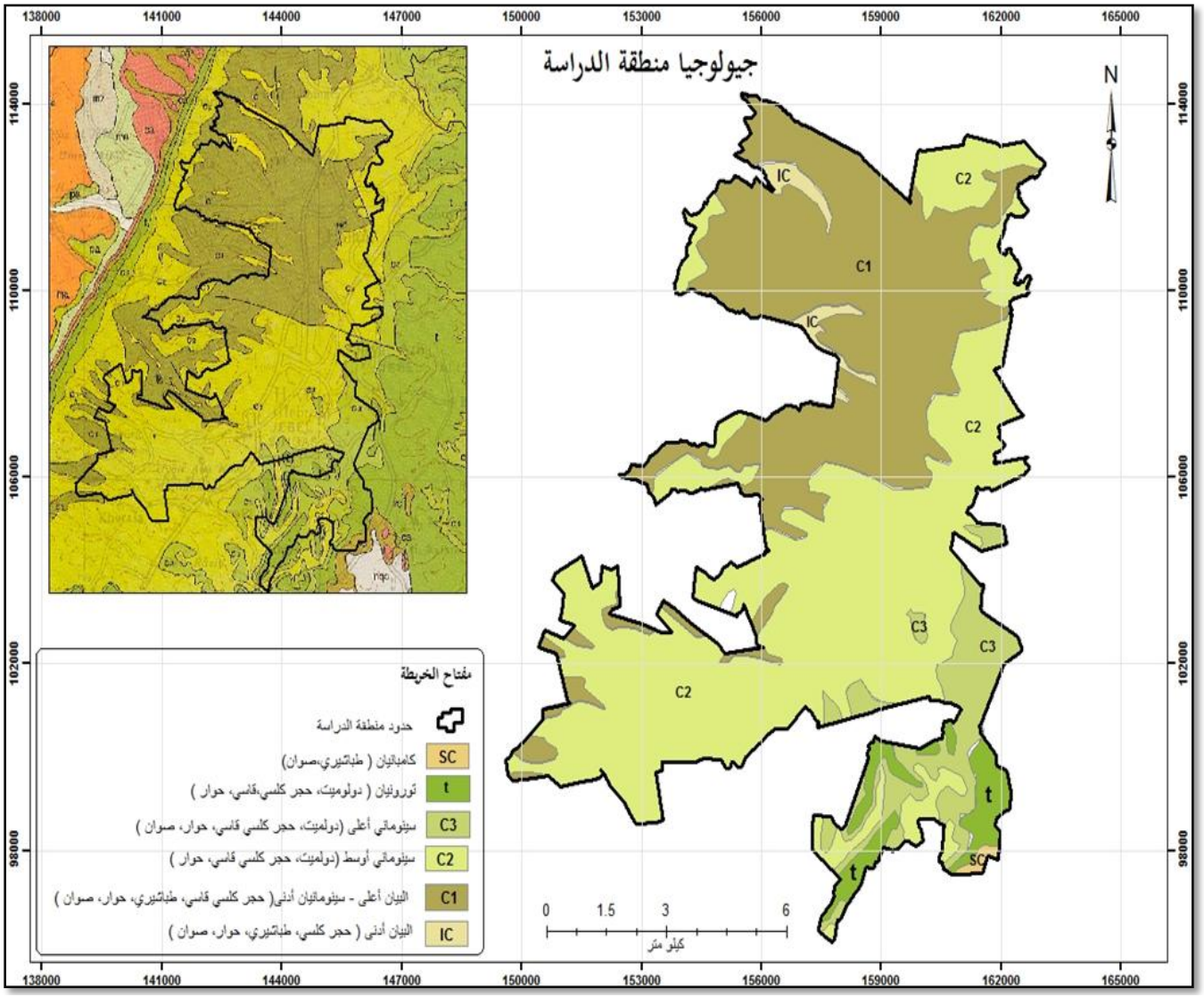

المصدر:Geological map of Palestine 1:200,000, Sheet 2 , Geological survey of Israel, 1998، بتصرف

بصفة عامة فإن كل أنواع صخور منطقة الدراسة تعتبر صالحة للبناء وقد بنيت منها البيوت في مدينة الخليل، ودورا، وحلحول عبر التاريخ وشكلت المادة الأساسية للبناء، كما أعطت صخور المنطقة بتحللها عبر ملايين السنين الماضية تربةً حمراء وبنية وحوّرية صالحة للزراعة والتي شكلت عبر التاريخ مصدر رزق ودخل رئيسي لأهل المنطقة . (شكل 5)

7.1.3 الأودية

تلعب التربة والتضاريس والتركيب الجيولوجي دورها في تشكيل الأودية في محافظة الخليل، حيث تعمل الأودية في قضاء الخليل على نقل مياه الأمطار الساقطة على المرتفعات إلى مصباتها في البحر الميت والأبيض المتوسط (عمرو، 2006)، كما تعتبر الأودية الغربية أكثر عمقاً من الأودية الشرقية نتيجة مواجهتها للسفوح الغربية التي تهطل عليها الأمطار بكميات كبيرة مما زاد نشاط العمل الحتي فيها على عكس الأودية الشرقية التي تقع في ظل المطر (الحمامدة، 2003)

تقسم الأودية في محافظة الخليل إلى ثلاثة أقسام وهي: –

الأودية التي تتجه غربا : تعتبر هذه الأودية طويلة وعريضة إلى حد ما، ومن أهم هذه الأودية واد الصرار الذي يربط القدس بالسهل الساحلي، واد السنط، واد الإفرنج، واد الحسا.

الأودية التي تتجه جنوبا : من أهمها واد الخليل الذي يبدأ من قمة جبل بطرخ .

الأودية التي تتجه شرقا : من أهمها وادي حساسة، واد الغار، واد مهرس، واد السيال، واد الخبر. (أبو بكر، 1994)

تلعب الطبوغرافيا دورا كبيرا في توزيع شبكة الأودية حيث انه بالنسبة للأودية المتجهة غربا فان الأودية الشمالية منها أطول وأكثر التواءً من الجنوبية وبسبب ارتفاع الطبوغرافيا في القسم الشمالي فان الأودية أخذت تتعمق وتجري في مسار متعرج، أما الأودية في القسم الجنوبي من السفوح الغربية فهي اقصر واقل تعرجاً لقلة ارتفاعها وشكلها المحدب نسبيا مثل وادي قبية، سويلم، أم كلخا، أما الأودية المتجهة جنوبا فهذه الأودية متأثرة بدرجة ميلان الطبقات وتتأثر بنوعية الصخور الحوارية وتتعرج لتتحد مع وادي بئر السبع، أما الأودية الشرقية فان مجرى بعضها هو عبارة عن قاعدة جرف لأودية الجرف في البحر الميت(خارطة 7). (فلاح، 1987)

خارطة (7) : توزيع الأودية في محافظة الخليل

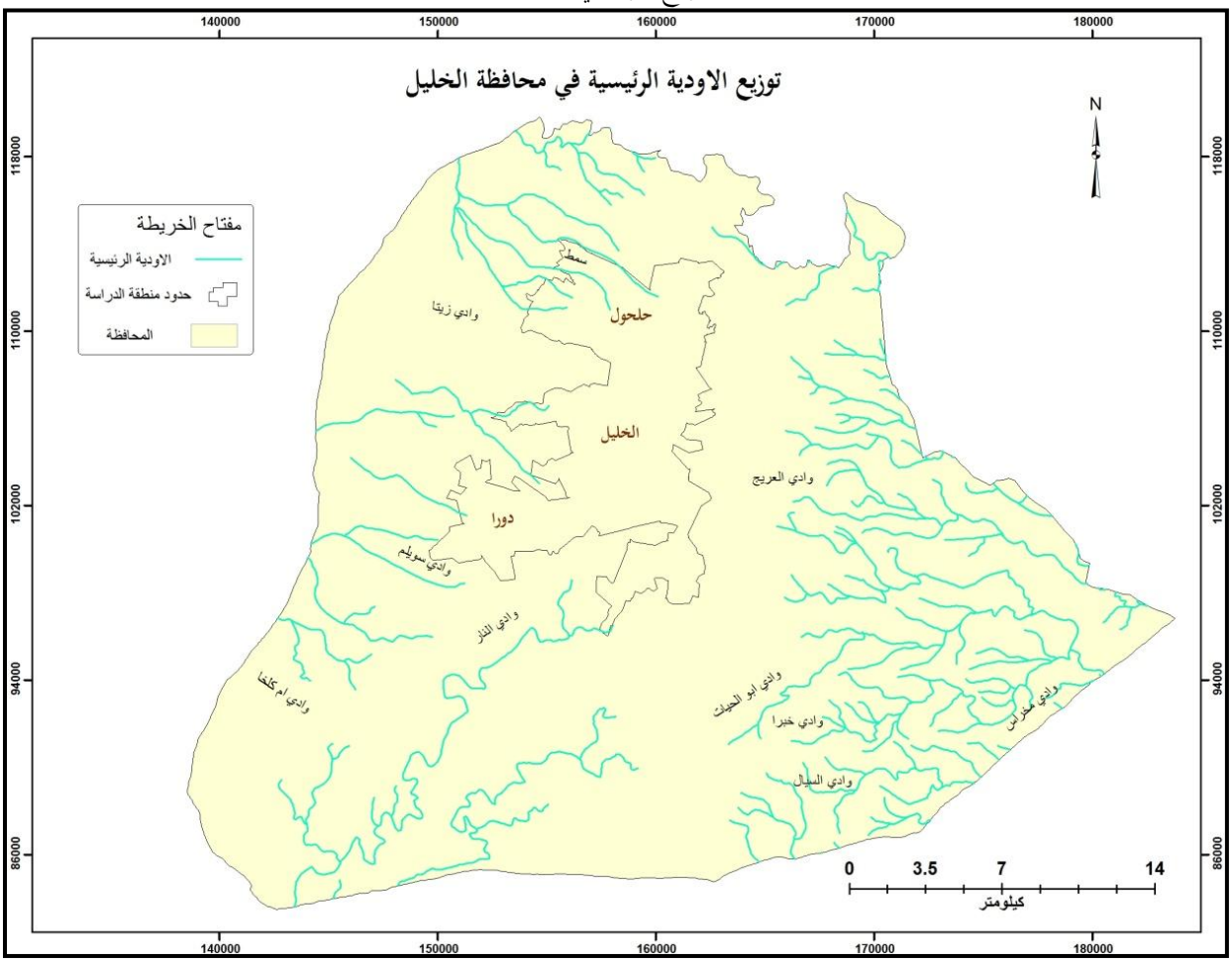

المصدر:معهد الأبحاث التطبيقية، أريج بتصرف

8.1.3 السهول

تسيطر على محافظة الخليل الطبيعة الجبلية، هذه المرتفعات الجبلية تخللتها بعض السهول أو الأشرطة السهلية الضيقة إذا صح الوصف، حيث أنه لا يوجد إلا القليل من السهول الضيقة والصغيرة على شكل أشرطة مثل سهل البرادعين ضمن بيت أمر، سهل السموع، تل زيف، كما توجد بعض السهول عند أقدام الجبال مثل سهل واحة عين جدي على ساحل البحر الميت.

بشكل عام فان المناطق السهلية تكثر في المنطقة الغربية مقارنة مع شرق المحافظة حيث أن معظم قرى المحافظة الغربية تقع ضمن المنطقة السهلية مثل أراضي بيت جبرين.(أبو بكر، 1994)

الفصل الثالث

ثانياً : الجوانب البشرية

1.2.3 النمو السكاني لتجمعات الدراسة في الفترة ما بين 1922 – 2012 م.

2.2.3 التركيب العمري للسكان.

3.2.3 التركيب النوعي لسكان تجمعات الدراسة.

4.2.3 التركيب الاجتماعي لسكان تجمعات الدراسة.

5.2.3 التركيب الاقتصادي للسكان في تجمعات الدراسة.

6.2.3 الحركة العمرانية لتجمعات الدراسة في الفترة ما بين (1922– 2012م).

7.2.3 الاستيطان الصهيوني وأثره على النمو الحضري.

1.2.3 النمو السكاني لتجمعات الدراسة في الفترة ما بين 1922 – 2012 م

بلغ مجموع سكان تجمعات الدراسة (الخليل، دورا، حلحول) عام 1922 م (24338) نسمة حيث شكل سكان تجمعات الدراسة حوالي 45% من مجموع سكان المحافظة آنذاك، وفي العام 1931 م بلغ مجموع السكان (27309)حسب التعداد الذي أجرته الحكومة البريطانية، أما فترة حكم الأردن فقد بلغ عدد سكان تجمعات الدراسة (47108) نسمة حسب التعداد الذي أُجري عام 1967 م وقد شكلت نسبتها حوالي 40 % من سكان المحافظة، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية وعودة بعض اللاجئين من الخارج، فقد أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أول تعداد عام للسكان والمساكن والمنشات عام 1997م وقد بلغ مجموع سكان تجمعات الدراسة (150568) نسمة ، وفي تعداد عام 2007م بلغ مجموع سكان منطقة الدراسة (213268) نسمة، أما اليوم فيقدر عدد سكان منطقة الدراسة عام 2012 م بحوالي (247964) نسمة حسب الجهاز المركزي للإحصاء.(رسم بياني4)

رسم بياني (4) : تطور عدد سكان تجمعات الدراسة عبر التاريخ

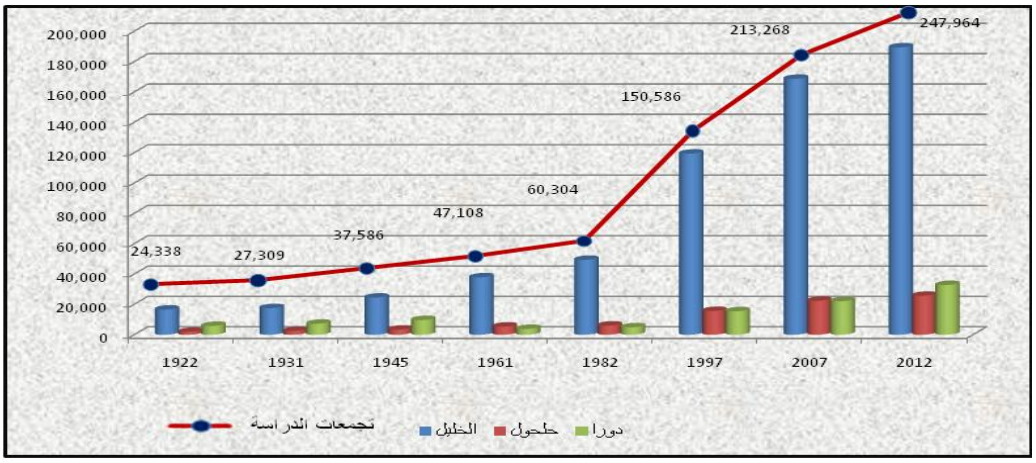

مصدر البيانات : (مسودي والقيق، 1987، الجهاز المركزي للإحصاء 2012)، تجميع الباحث

مرحلة الانتداب البريطاني (1922 – 1948).

بلغ عدد سكان **مدينة الخليل** حسب التعداد الذي أجرته الحكومة البريطانية عام 1922 (16,577) نسمة، وحسب بعض المصادر فقد تناقص عدد سكان المدينة عن العام 1875م حوالي 500 نسمة، وقد يعود السبب في ذلك إلى الهجرة أو إلى أخطاء في التقديرات. (مسودي والقيق ، 1988)، وبحسب التعداد الذي اجري عام 1931 فقد بلغ عدد سكان المدينة (17,531) نسمة وبلغ عدد سكان المحافظة آنذاك حوالي (67,631) نسمة. (ملز، 1932)، كما تشير المصادر أن السكان في تلك الفترة كانوا يقيمون في الريف بشكل أساسي لأن طبيعة حياتهم كانت تعتمد على الزراعة، كما قدر عدد سكان المدينة في العام 1945م بحوالي (24,506) نسمة .

أما **مدينة دورا** فقد بلغ عدد سكان دورا حسب تعداد عام 1922م(5,834) نسمة وفي تعداد عام 1931م فقد بلغ عدد سكان المدينة (7,255)نسمة، كما قدر عدد سكان دورا عام 1945م بحوالي(9700) نسمة.

بالنسبة لحلحول فقد بلغ عدد سكانها عام 1922م (1927) نسمة، ونتيجة الزيادة الطبيعية للسكان فقد ارتفع عدد سكان حلحول عام 1931م إلى (2533) نسمة، وقد شملت هذه الإحصائية سكان خربة الحسكة وخربة النقطة، وخربة بقار، وخربة الزرقاء، وبيت جيزان، وفي العام 1945م ارتفع عدد سكان حلحول إلى (3380) نسمة.(مسودي والقيق،1987).

مرحلة حكم الأردن (1948 – 1967) .

بعد خروج بريطانيا من فلسطين عام 1948 خضعت مدينة الخليل للإدارة الأردنية وقد بلغ عدد سكان **مدينة الخليل** حسب تعداد عام 1961م (37,868) نسمة، وقد شهدت مدينة الخليل في هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل النمو السكاني مقارنة بمعدل النمو في المحافظة، ويعود السبب في ذلك إلى الهجرة القسرية باتجاه المدينة بعد حرب عام 1948 م وهجرة السكان من القرى للعيش في المدينة. (مسودي والقيق،1987) .

بلغ عدد سكان **مدينة دورا** عام 1961م (3,852) نسمة مما يعني انخفاضا ملحوظاً في عدد السكان عن العام 1931 م وقد يرجع السب في ذلك إلى هجرة عدد كبير من سكان دورا إلى المدينة الأم والى بعض الدول العربية نتيجة حرب عام 1948 م . (مسودي والقيق،1987) .

بالنسبة لحلحول فقد بلغ عدد سكانها حسب إحصائية عام 1961م (5387) نسمة، هذا يعني أن عدد سكان حلحول تضاعف في الفترة بين1931-1961.

مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1994)

لم تجري سلطات الاحتلال سوى تعدادا واحداً بعد احتلال الضفة الغربية بوقت قصير ولم تشهد الضفة الغربية برمتها تعداداً شاملاً للسكان والمساكن والمنشآت إلا بعد عودة السلطة الفلسطينية حيث قدر عدد سكان مدينة **الخليل** عام 1982م (49,364) نسمة. وبحسب المسح الشامل الذي أجراه مركز الأبحاث التابع لرابطة الجامعيين عام 1985م فقد بلغ عدد سكان المدينة حوالي (70,000) نسمة . (مسودي والقيق،1987)

قدر سكان **دورا** في العام 1982 م بحوالي (4,900) نسمة. أما **حلحول** فقد قدر عدد سكانها عام 1982م بحوالي (6040) نسمة أي أن عدد السكان زاد حوالي (700) نسمة خلال 21 عام ويرجع السبب في هذه الزيادة المتدنية إلى الظروف السياسية التي مرت بها حلحول كما باقي مدن الضفة الغربية. (مسودي والقيق،1987)

مرحلة السلطة الفلسطينية (1994 – 2012) .

لم تشهد الضفة الغربية طوال الفترة التي سبقت قدوم السلطة الفلسطينية سوى تعداداً واحدا أجرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلال الضفة الغربية بوقت قصير وبعد قدوم السلطة الفلسطينية قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء تعداداً شاملاً للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997م حيث بلغ عدد سكان مدينة **الخليل** حسب هذا التعداد (119,401) نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء 2000)، كما بلغ عدد السكان في المحافظة آنذاك (390,272) نسمة وقد شكل سكان مدينة الخليل ثلث سكان المحافظة، ويعود السبب في ارتفاع معدل النمو السكاني في المدينة بشكل ملحوظ إلى تمكن بعض أبناء المدينة ممن هجروها عام 1967م من العودة إليها وحصول بعض السكان على تصاريح لم الشمل .

في العام 2007 م أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعداد الثاني للضفة الغربية وقطاع غزة وقد بلغ عدد سكان المدينة حسب هذا التعداد (168,700) نسمة، حيث شهدت هذه الفترة انخفاضاً في معدل النمو السكاني بسبب ظروف الانتفاضة وما تبعها من ظروف اقتصادية صعبة شهدها السكان، كما يقدر عدد سكان المدينة في العام 2012 بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حوالي (189,444) نسمة .

بلغ عدد سكان **دورا** عام 1997م،(15,503) نسمة ويرجع السبب في ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة الخصوبة، وعودة بعض العائدين إلى دورا، وفي العام 2007 م بلغ عدد سكان دورا حسب التعداد الثاني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء (22,155) نسمة، كما يقدر عدد سكان المدينة عام 2012م بحسب الإحصاء حوالي(32,852) نسمة.

أما **حلحول** فقد بلغ عدد سكانها عام 1997م (15682) نسمة، كما أن حلحول تأثرت كما باقي مدن الضفة بانتفاضة الأقصى عام 2000م إلا أن النمو السكان ظل في ازدياد وقد بلغ عدد سكان حلحول حسب التعداد الذي اجري عام 2007م (22413)، كما ويقدر سكان المدينة عام 2012م بحوالي (25695) نسمة .

2.2.3 التركيب العمري للسكان

تعتبر دراسة التركيب العمري للسكان من أهم الدراسات التي تساعد الباحث على فهم القدرة الإنتاجية للسكان ومعرفة اتجاه نموهم العام ، ومعرفة معدلات البطالة، والإعالة، والسكان في سن الزواج، ودور ذلك كله في عمليات التنمية والتخطيط للمستقبل .ويمكن تقسيم سكان تجمعات الدراسة إلى ثلاثة فئات:-

* فئة صغار السن (صفر – 14) سنة: تشمل هذه الفئة الأطفال غير المنتجين الذين يعيشون على نفقة الفئة الثانية، حيث بلغ مجموع أفراد هذه الفئة في تجمعات الدراسة (523 ,90) فرد بحيث تشكل 44% من مجموع سكان تجمعات الدراسة البالغ (205,055) نسمة .

* فئة متوسطي السن (15 - 64) سنة : وتضم هذه الفئة الشباب وتمثل القوة الإنتاجية في المجتمع وتتحمل أعباء إعالة الفئة الأولى والثالثة حيث بلغ مجموع أفرادها (109,093) نسمة، وتشكل 53% من مجتمع الدراسة .

* فئة كبار السن (65 +): تشمل هذه الفئة الشيوخ غير المنتجين حيث تعد الفئة غير المنتجة اقتصاديا وتضم عدد كبير من الإناث والأرامل ويبلغ مجموع أفراد هذه الفئة(5,439) نسمة وتشكل حوالي 3% من مجموع سكان منطقة الدراسة .(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009)

3.2.3 التركيب النوعي لسكان تجمعات الدراسة

يقصد بالتركيب النوعي نسبة الذكور إلى الإناث في مختلف الأعمار، ويساعد معرفة التركيب النوعي على التخطيط والتنمية للمستقبل، يقاس التركيب النوعي بما يعرف بنسبة النوع وهي عدد الذكور لكل مئة من الإناث حيث تصل نسبة النوع في تجمعات الدراسة إلى 105.9 ذكور مقابل كل 100 أنثى.

هناك عوامل تؤثر على التركيب النوعي للسكان كالهجرة والحروب وتباين معدلات المواليد والوفيات، لكن عامل الهجرة والحروب في تجمعات منطقة الدراسة قليل التأثير مقارنة بتباين معدلات المواليد والوفيات التي لها اكبر الأثر في التأثير على اختلاف نسبة النوع، كما تختلف نسبة النوع من فئة إلى أخرى حيث بلغت أقصى نسبة نوع في سكان الفئة 95 سنة فأكثر وقد بلغت 118.2 ذكر لكل 100 أنثى، أما أدنى مستوى لنسبة النوع فكانت في سكان الفئة 80 – 84 سنة حيث بلغت 82.8 ذكر لكل 100 أنثى، كما يلاحظ بشكل عام أن نسبة النوع بين الفئات من 65 – 84 سنة قد شهدت أدنى نسبة ويمكن إرجاع ذلك إلى حرب عام 1948 وارتفاع نسبة الوفيات من الذكور كما أن معدل أمد الحياة للمرأة اكبر من الرجل. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009)

4.2.3 التركيب الاجتماعي لسكان تجمعات الدراسة

1.4.2.3 الحالة الزواجية .

الحالة الزواجية هي التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج والسكان المتزوجين، والمترملين، والمطلقين، حيث تساعد معرفة الحالة الزواجية في التعرف على مدى قدرة المجتمع على إحلال نفسه، ويمكن حسابها بقسمة عدد السكان في سن الزواج (12 سنة فأكثر) على عدد السكان * 100، وتساعد معرفة الحالة الزواجية على التخطيط العمراني للمستقبل.

*االمتزوجين: السكان 12 سنة فأكثر الذين لم يتزوجوا أبدا والذين عقدوا لأول مرة ولم يتزوجوا وقد بلغ عددهم في تجمعات منطقة الدراسة (56,865) عازب ، وتقدر نسبتهم في تجمعات الدراسة بحوالي 43.7 % كما ترتفع نسبة العزاب من الذكور عن الإناث في تجمعات الدراسة نتيجة لزواج الإناث المبكر.

* المتزوجين : وقد بلغ عددهم في تجمعات الدراسة (69,364) فرد وتشكل نسبتهم 53.4 % من سكان تجمعات الدراسة الذين تزيد أعمارهم عن 12 سنة .

* المطلق : بلغ عدد المطلقين في تجمعات الدراسة (576) مطلق وتشكل نسبتهم حوالي 0.4%، مع العلم أن عدد المطلقين من النساء (470) مطلقة، ومن الرجال (106) مطلق.

* الأرامل: بلغ عددهم (3, 189) أرمل وتشكل نسبتهم حوالي 2.5 %، مع العلم أن نسبة الأرامل من النساء في تجمعات الدراسة بلغت 93% ، و 7% عند الرجال. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009)

رسم بياني (5) :السكان الفلسطينيون في تجمعات الدراسة (12 سنة فأكثر) حسب الجنس والحالة الزواجية 2007

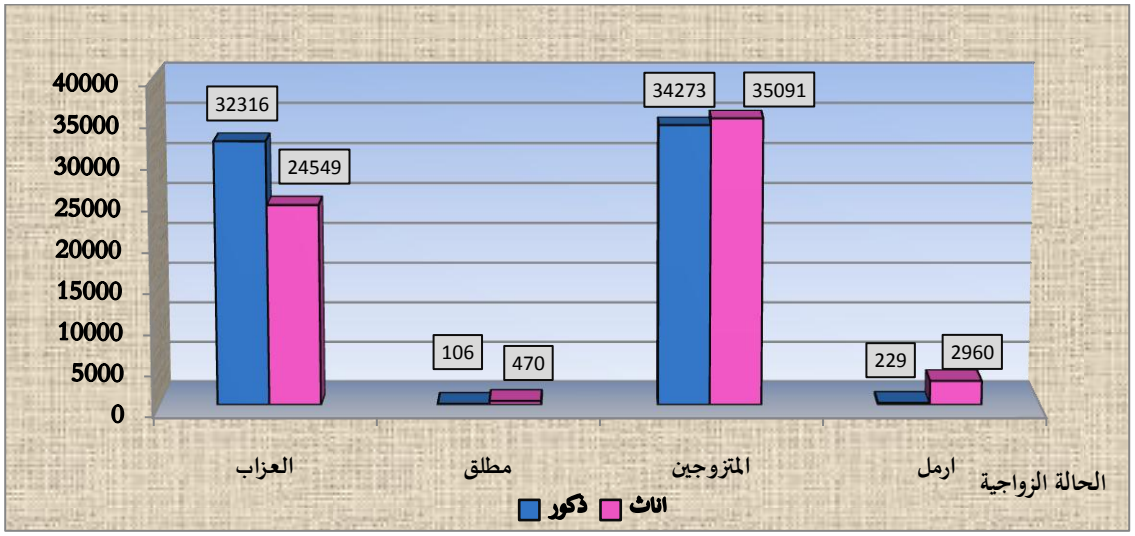

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، بتصرف

2.4.2.3 الحالة التعليمية

تعتبر الحالة التعليمية من أهم المؤشرات المؤثرة في عملية التنمية في المجتمع، فكلما قلت نسبة الأمية في المجتمع دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية فيها والعكس صحيح، كما أن للحالة التعليمية تأثير غير مباشر على معدلات الخصوبة لدى النساء حيث أن تفرغ النساء للتعليم يقلل من معدل الخصوبة لديهن بالمقارنة مع اللواتي يتفرغن لأعمال المنزل، كما يؤثر التعليم على خصوبة المرأة من ناحيتين: الناحية الأولى الانشغال بالتعليم وبالتالي تقليل الإنجاب والجانب الثاني يتعلق بالوعي الذي يترتب عليه إتباع أساليب علمية في الإنجاب مثل تنظيم النسل، كما تؤثر الحالة التعليمية على سن الزواج خصوصا لدى المرأة فيلاحظ أن النساء اللواتي يتفرغن للتعليم يتزوجن في سن متأخرة مقارنة مع قريناتهن من غير المتعلمات.

تناثر الحالة التعليمية في فلسطين على وجه العموم وفي تجمعات الدراسة على وجه الخصوص بعدة عوامل وظروف سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، حيث تلعب العوامل السياسية التي تعيشها فلسطين والمتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي تحديداً دوراً في التأثير على التعليم، حيث أن الكثير من الفلسطينيين منعوا من التعليم خصوصا

في الخارج لأسباب سياسية وأمنية، أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فقد أدت الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها الفلسطينيون عامة وسكان تجمعات الدراسة على وجه الخصوص إلى التقليل من الاتجاه نحو التعليم وخاصة التعليم العالي بسبب ارتفاع تكاليفه، أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية التي كان لها تأثير كبير على تجمعات الدراسة خاصة والتي تعتبر من التجمعات المحافظة، فقد أثرت الجوانب الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد التي عملت على الحد من الحصول على التعليم وخصوصا التعليم العالي للنساء على وجه التحديد، كما أن الزواج المبكر خاصة لدى النساء حد من إكمال التعليم.

جدول (2) : السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية 2007

الحالة التعليمية / التجمع	الخليل			حلحول			دورا		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أمي	1444	2670	**4114**	246	624	**870**	288	776	**1064**
ملم	8187	6871	**15058**	875	786	**1661**	1072	1125	**2197**
ابتدائي	16599	12794	**29393**	1640	1541	**3181**	2196	1928	**4124**
إعدادي	16129	15992	**32121**	2473	2371	**4844**	2975	2770	**5745**
ثانوي	7425	8078	**15503**	1218	1166	**2384**	1627	1621	**3248**
دبلوم متوسط	1919	2242	**4161**	614	465	**1079**	510	457	**967**
بكالوريوس	2920	2799	**5719**	730	560	**1290**	981	933	**1914**
دبلوم عالي	71	30	**101**	23	10	**33**	19	12	**31**
ماجستير	366	92	**458**	70	23	**93**	126	30	**156**
دكتوراه	201	13	**214**	30	2	**32**	51	2	**53**
المجموع	**55,261**	**51,581**	**106,842**	**7,919**	**7,548**	**15,467**	**9,845**	**9,654**	**19,499**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

وكما أسلفنا سابقا فان نسبة الأمية تؤثر بشكل مباشر على مستوى التنمية ويمكن معرفة نسبة الأمية من خلال قسمة عدد الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة على عدد السكان 15 سنة فأكثر مضروبا في مئة حسب المعادلة التالية :

$$\textbf{نسبة الأمية} = \frac{\text{عدد الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة}}{\text{عدد السكان 15 سنة فأكثر}} * 100$$

وبتطبيق المعادلة على تجمعات الدراسة يتضح أن نسبة الأمية بلغت 5.3 %، وقد كانت النسبة لدى ذكور تجمعات الدراسة 3.4 % وعند النساء 7.3 % وهذا يعطي مؤشراً على أن نسبة الأمية لدى النساء حوالي ضعف نسبتها عند

الرجال، ويعود السبب في ذلك للعوامل أنفة الذكر، وبتفصيل أكثر على تجمعات الدراسة فقد بلغت نسبة الأمية في مدينة الخليل 4.8 % ، وكانت عند الذكور 3.2 % في المقابل بلغت 6.4 % عند الإناث، أما مدينة حلحول فقد بلغت نسبة الأمية فيها 6.8% وكانت عند ذكور حلحول 3.8 % وعند الإناث 10 %، أما مدينة دورا فقد بلغت نسبة الأمية فيها 6.8 %، عند الذكور 3.7 % وعند الإناث 10 % ، حيث يلاحظ أن نسبة الأمية في تجمعي حلحول ودورا متقاربة جدا، وتختلف عنها في مدينة الخليل حيث انخفاضها الملحوظ خصوصا عند النساء مقارنة بتجمعات منطقة الدراسة الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى العوامل الاجتماعية في المقام الأول حيث تعيش كل من حلحول ودورا بيئة القرى الفلسطينية المتمسكة بالعادات والتقاليد وارتفاع نسبة الزواج المبكر عند النساء فيهن مقارنة مع مدينة الخليل .

رسم بياني (6) : توزيع نسبة الذكور إلى الإناث ممن لا يجيدون القراءة والكتابة على تجمعات الدراسة

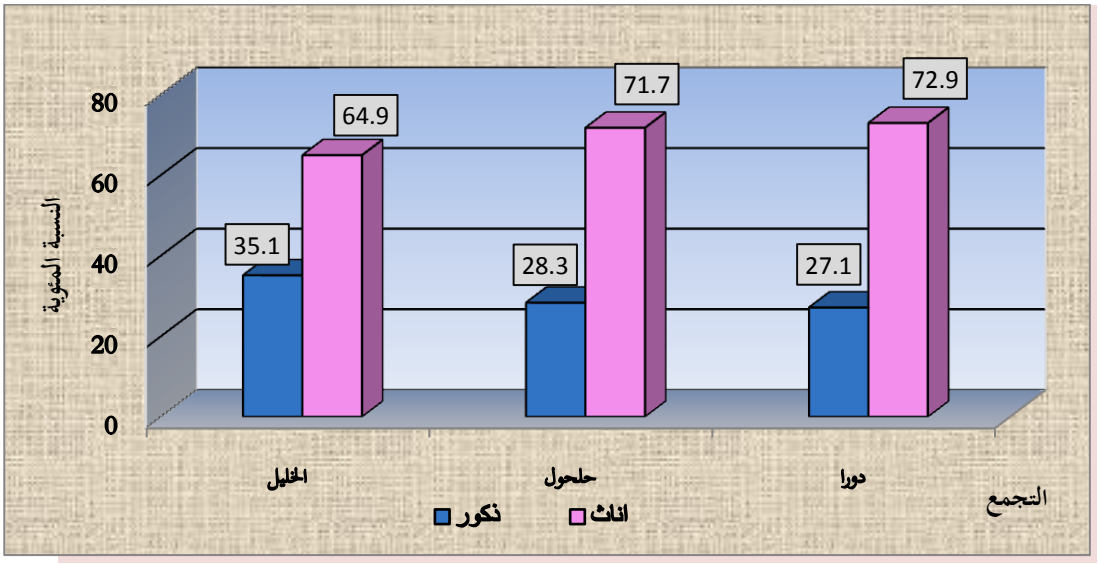

من الملاحظ أن هناك فجوة في نسبة حملة البكالوريوس فأعلى من الذكور عنها عند الإناث، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل أهمها العوامل الاجتماعية التي تحد من ذهاب المرأة إلى التعليم في المراحل العليا وتفرغها للعمل في المنزل ولإنجاب الأطفال في مجتمع الدراسة الذي يعد مجتمعا محافظا إلى حد ما ، كما تؤثر ظاهرة الزواج المبكر التي ترتفع نسبته عند النساء على نسبة التعليم في المراحل العليا حيث يؤثر التعليم في المراحل العليا على معدل الخصوبة ونسبة الأمية .

رسم بياني (7) : توزيع نسبة الذكور إلى الإناث من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى على تجمعات الدراسة

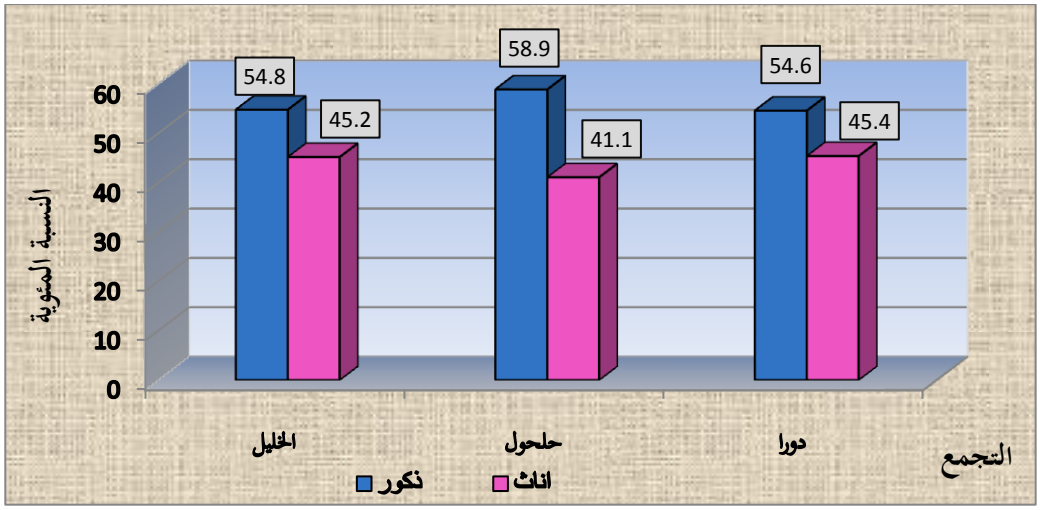

5.2.3 التركيب الاقتصادي للسكان في تجمعات الدراسة

يقصد بالتركيب الاقتصادي توزيع السكان حسب حالتهم العملية، والمهنة والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتساعد دراسة التركيب الاقتصادي على معرفة المؤشرات الاقتصادية للسكان كالبطالة، ونسبة الإعالة، ومعدل النشاط الاقتصادي ... الخ، وتمثل القوة العاملة القطاع الرئيس من السكقسمين: يؤثر على التنمية وهم السكان الذين يشتركون في العمل لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات كما تضم العاطلين القادرين على العمل والراغبين فيه ولكنهم لا يجدون العمل .

ويقسم السكان حسب الناحية الاقتصادية إلى قسمين :ـ

* السكان خارج سن العمل: وهم الأطفال اقل من 15 سنة وكبار السن الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر وهؤلاء غير نشيطين اقتصادياً.

*السكان في سن العمل: وهم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 64 سنة وهم من النشيطين اقتصادياً.

جدول (3) : توزيع سكان منطقة الدراسة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل 2007

التجمع/ الحالة العملية	النشيطون اقتصاديا		المجموع	غير النشيطين اقتصاديا		المجموع
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
الخليل	32838	32838	36819	22199	47554	69753
حلحول	4327	4327	5215	3579	6659	10238
دورا	5081	5081	6355	4760	8380	13140
المجموع	**42246**	**6143**	**48389**	**30538**	**62593**	**93131**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

يتضح مما ذكر سابقاً أن نسبة المشتغلين من الذكور تفوق بكثير نسبة المشتغلين من النساء في تجمعات الدراسة، كما أن معظم السكان غير النشيطين اقتصاديا من النساء، ويعود السبب في ذلك للأسباب الاجتماعية في المقام الأول حيث العادات والتقاليد التي تقيد المرأة وتجعلها تتفرغ لأعمال المنزل وتحد من خروجها للعمل ولكن هذه النسبة تتناقص مع الزمن بسبب التقدم العلمي والمعرفي والانفتاح الحضاري والعولمة .

6.2.3 الحركة العمرانية لتجمعات الدراسة في الفترة ما بين (1922- 2012م)

1.6.2.3 مدينة الخليل

تعتبر مدينة الخليل من اكبر مدن الضفة من حيث المساحة وعدد السكان، ونتيجة للتطور السكاني الهائل والتقدم التكنولوجي الذي يزداد يوما بعد يوم، وزيادة عملية البناء والتوسع العمراني، والتطور في أنماط الحياة، وازدياد عمليات بناء المنازل والمحال التجارية وشق الطرق وبناء المرافق الصحية والتعليمية، والذي يخلق معه متطلبات واحتياجات كثيرة وعديدة خلق ذلك صعوبات وتحديات أمام البلديات.

مرحلة الانتداب البريطاني ما بين: (1922– 1948 م)

شهدت هذه المرحلة زيادة عمرانية واسعة، وقد اقترن التوسع دائما بزيادة عدد السكان حيث تركز التوسع العمراني في البلدة القديمة ومحيطها وقد قدرت مساحة المدينة عام 1928م بحوالي (2,028) دونما، وبحسب إحصائية عام 1931م فقد بلغ عدد البيوت في المدينة (3,684) بيتاً، كما قدرت مساحة المدينة آنذاك (2,624) دونما حيث تركز التوسع العمراني في الشمال والجنوب، وفي عام 1944 بلغت مساحة المدينة حسب تقديرات بلدية الخليل بـ (12,282) دونماً

وكان التوسع في جميع الاتجاهات مع تركزه بشكل واضح في الشمال والغرب، كما اشتهر طراز البناء الحجري الذي امتد إلى أربعة طوابق وكان كثيفاً مما جعل البيوت تلتحم مع بعضها البعض بحيث يكون سقف البيت ساحة لبيتٍ آخر، ويكون الاتصال بين البيوت عبر ممرات داخلية، ولم تكن منحدرات الأودية عائقا أمام انتشار البيوت وتوسعها نحو الأطراف ولكن التطورات السياسية والاقتصادية كان لها اكبر الأثر في تبلور نمط الانتشار العمراني وتحديد المساحة المخصصة للبناء. (عبد الرحمن، 1990؛ بلدية الخليل، 2011)

مرحلة حكم الأردن ما بين: (1948 – 1967 م)

بعد انسحاب بريطانيا عام 1948 م، أصبحت الخليل تتبع السيطرة الأردنية عام 1950م واستمر حكم الأردن عليها حتى 8 حزيران عام 1967م حيث احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وقد توسعت الخليل عمرانيا فترة حكم الأردن وكانت في المرتبة الرابعة بالنسبة لمدن الضفة الغربية الثمانية وبحسب إحصائية عام 1961 م، وقد بلغ عدد البيوت في المدينة حسب الدباغ (4,378) مبنى، كما قدرت بلدية الخليل مساحة المدينة عام 1966م بحوالي (18,799) دونماً، وكان التوسع في جميع الاتجاهات ولكن بدا واضحا في الجهة الغربية والجنوبية الغربية، أما بالنسبة لمواد البناء المستخدمة فقد استخدمت الحجارة المنقوشة وغير المنقوشة واللبن المصنوع من الطين ولكن غالبية البناء كان من الحجارة غير المنقوشة، وقد بلغت نسبة الأسر في هذه المساكن حوالي 60 % من مجموع الأسر التي تسكن البيوت الثابتة كما أن حوالي 30% من الأسر كانت تسكن في بيوت مشيدة باستخدام الحجارة المنحوتة، وباقي الأسر كانت تسكن المباني المشيدة من اللبن والطين . (مسودي والقيق،1987؛ بلدية الخليل، 2011)

مرحلة الاحتلال الإسرائيلي ما بين: (1967 – 1994 م)

بعد نكسة عام 1967م وهزيمة الجيوش العربية دخل اليهود إلى مدينة الخليل، ومنذ اللحظة الأولى فقد استخدم الاحتلال الإسرائيلي القوة وأقام عددا من الأحزمة الاستيطانية استكمالاً لفكرة الخليل العليا التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية عام 1968 م، حيث أقاموا مستوطنة كريات أربع على موقع استراتيجي في المدينة، كما قاموا باحتلال قلب المدينة، وإقامة الحي اليهودي ومدرسة دينية، بالإضافة إلى احتلال مبنى الدبويا، وإقامة مركزين صناعيين، وقد أحيطت المدينة بالمستوطنات حيث كريات أربع وخارصينا من الشرق، ومستوطنتي هار مانوح وحجاي من الجنوب، وبذلك

طوقت المستوطنات الإسرائيلية المدينة واثر ذلك بشكل واضح على عملية البناء والتوسع العمراني، فقد توقف البناء في الجهة الشرقية حيث مستوطنتي كريات أربع وخارصينا، كما أن المستوطنات الإسرائيلية في الجهة الجنوبية حدت من التوسع العمراني للمدينة في هذا الاتجاه، ولم يبقى للمدينة متنفس سوى الجهة الغربية وجزءا من الجهة الشمالية، وقد قدرت بلدية الخليل مساحة المدينة عام 1984 بحوالي(25,691) دونما، وتراجعت حدود المدينة من جهة الشرق وفي المقابل توسعت المستوطنات باستمرار على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية.(فلاح،1987؛بلدية الخليل، 2011)

مرحلة قدوم السلطة الفلسطينية ما بين (1994 – 2012).

شهدت مدينة الخليل توسعا عمرانيا ملحوظاً في الفترة التي تلت قدم السلطة الفلسطينية حيث أن قدوم السلطة شجع الاستثمار في المدينة وتحسنت الأوضاع الاقتصادية في ظل عملية السلام وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين، وقد أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعدادا عاما للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997م، حيث بلغ عدد المباني (14,494) مبنى، كما بلغت مساحة المنطقة المبنية (6964) دونم، وكان توسع المدينة يتركز باتجاه الغرب والجنوب بشكل أساسي حيث أن وجود مستوطنتي كريات أربع وخارصينا حال دون توسع المدينة في المنطقة الشرقية، كما التقت مدينة الخليل بمدينة حلحول من الشمال وبالتالي توقف التوسع باتجاه الشمال، كما قدرت مساحة المدينة عام 2005 م حسب بلدية الخليل بحوالي (44,000) دونم، وانتشر نمط البناء العمودي على حساب البناء الأفقي في المدينة وذلك نتيجة قلة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير مما دفع المواطنين لاستغلال الأراضي بالشكل الأمثل وقد ساعدهم التطور التكنولوجي في ذلك، وفي العام 2007م قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء التعداد الثاني للسكان والمساكن والمنشآت حيث بلغ عدد المباني في المدينة حوالي (16.485) مبنى، تقدر المساحة الإجمالية للمدينة في عام 2011م بحوالي (53,098 دونم). (الجهاز المركزي للإحصاء، 2007 ؛ بلدية الخليل، 2011)

بنظرة شمولية إلى التوسع العمراني لمدينة الخليل يتضح أن التوسع كان في جميع الاتجاهات باستثناء المنطقة الشرقية حيث المستوطنات الإسرائيلية التي أعاقت ذلك كما يلاحظ أن مدينة الخليل التحمت مع مدينة حلحول من الشمال ومع يطا من الجنوب ومع مدينة دورا في الجنوب الغربي مما دفع أصحاب رؤوس الأموال في المدينة إلى التوجه إلى القرى المجاورة لشراء مساحات شاسعة وإقامة المشاريع الاستثمارية فيها.(صورة جوية 1)

خارطة (8) : المنطقة المبنية في مدينة الخليل، 1997

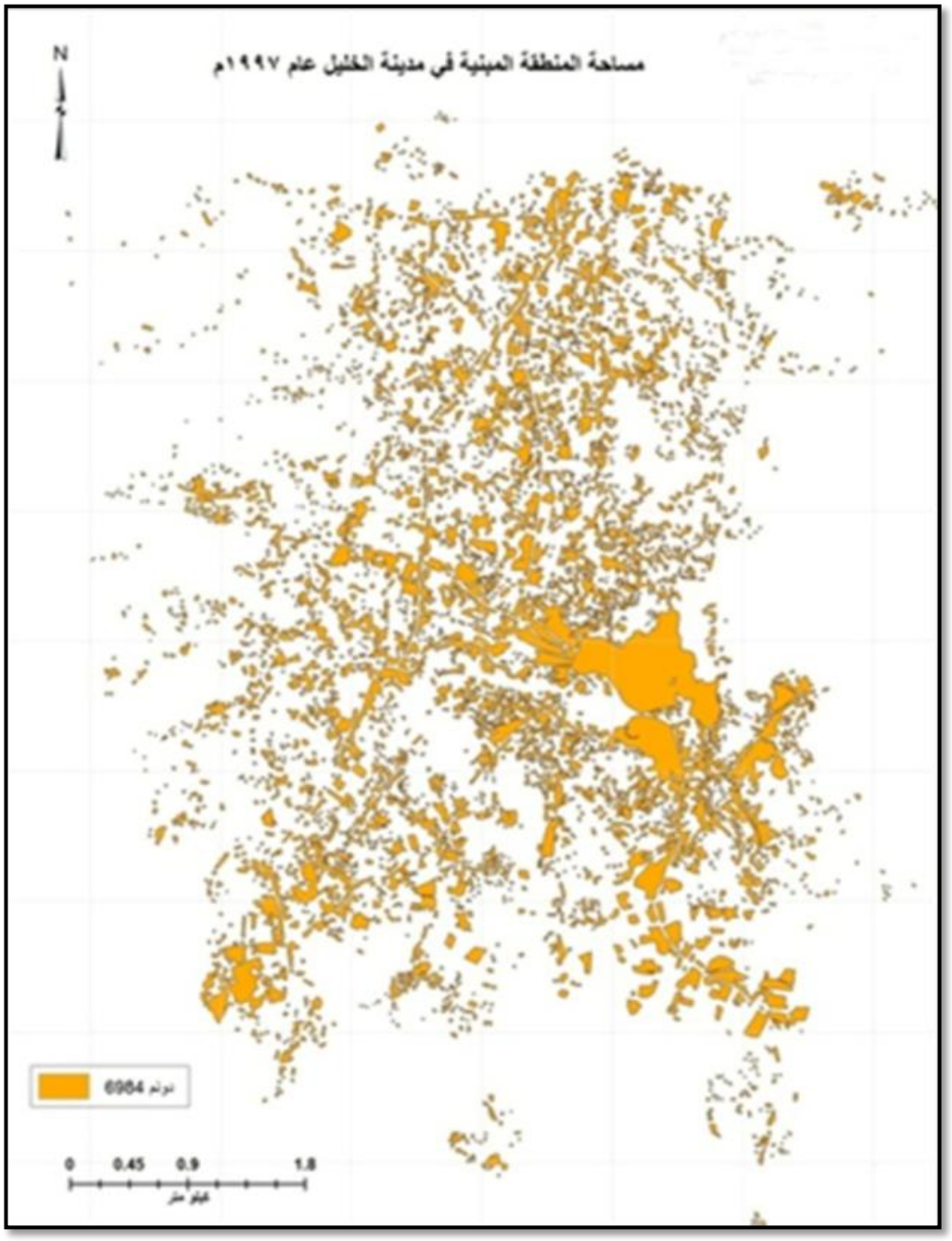

المصدر: صورة جوية للعام 1997 م بتصرف

صورة جوية (1) : مدينة الخليل بدقة 12.5 سم

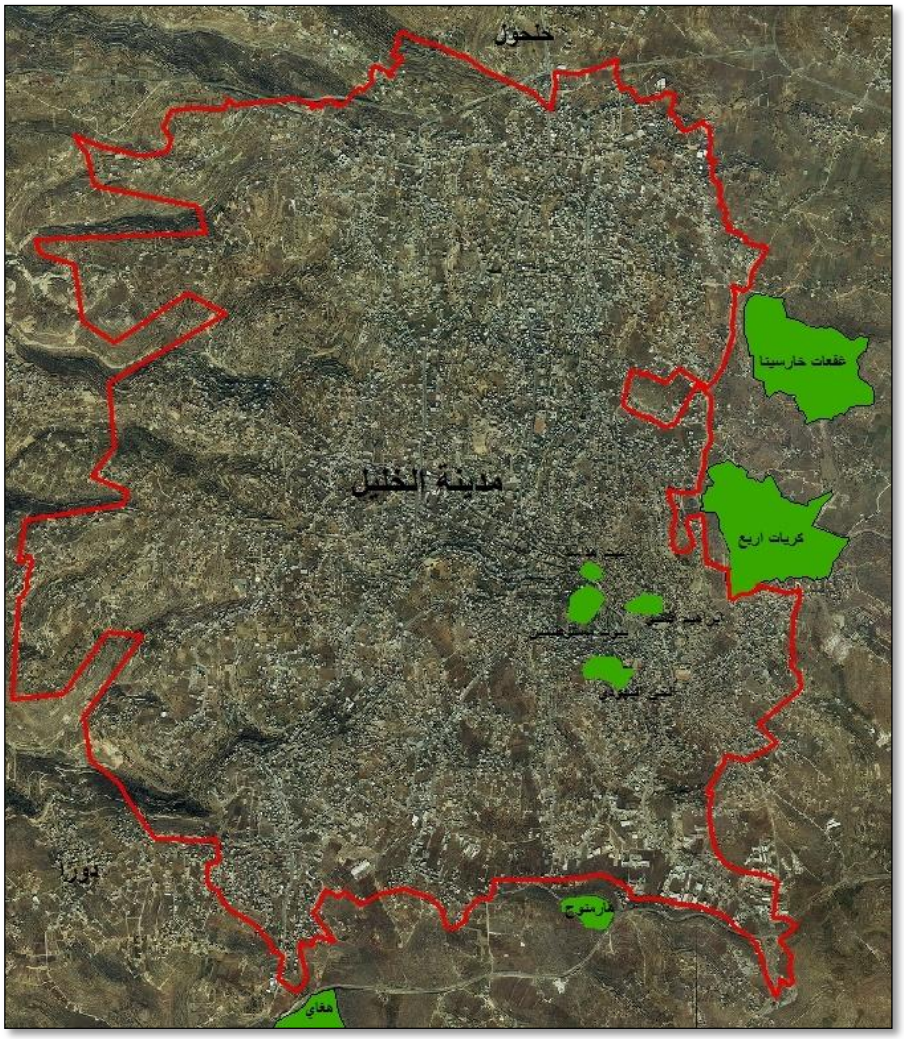

المصدر: بلدية الخليل

2.6.2.3 التطور العمراني لمدينة دورا عبر التاريخ

مرحلة الانتداب البريطاني ما بين: (1922– 1948 م)

أقيمت دورا على هضبتين مرتفعتين، وتملك مساحات شاسعة من الأراضي، وقد أسست الخرب الصغيرة التابعة للمدينة الأم بسبب المساحات الشاسعة حيث كان المزارعون يقيمون فيها بشكل موسمي ومع مرور الزمن أصبحت هذه الخرب مأهولة بالسكان بشكل دائم.

لقد بدأت الملامح العمرانية لمدينة دورا بالتشكل في عهد الانتداب البريطاني وقد قام الجيش البريطاني عام 1923 بإجلاء جميع سكان الخرب إلى دورا بسبب مقاومتهم الشرسة للانتداب البريطاني. (النمورة، 1997) .

مرحلة حكم الأردن ما بين (1948 – 1967 م).

تأثرت مدينة دورا بالاحتلال الإسرائيلي حيث توافد السكان من داخل الخط الأخضر بعد احتلال مناطق ألـ 48 وهجرة سكانها إلى الداخل والشتات، وقد استمرت عملية التطور العمراني والنمو السكاني بوتيرة بطيئة، لقد كانت دورا تعتبر مجلساً قروياً حتى العام 1966 حيث قررت السلطات الأردنية تشكيل أول مجلس بلدي ولجنة محلية للتنظيم والبناء، ولكن لم يكن لها مخطط هيكلي، وقد حاولت الحكومة الأردنية إجراء مسوحات للأراضي على مستوى الضفة الفلسطينية إلا أن حرب عام 1967 جاءت قبل إتمام ذلك .(دودين ، 2004)

مرحلة الاحتلال الإسرائيلي ما بين: (1967 – 1994 م).

تأثرت دورا كما باقي المدن والقربين:لسطينية بالاحتلال الإسرائيلي الذي صادر جزءاً كبيراً من أراضيها وقد كانت دورا تعتبر مجلساً قرويا قبل هذه الفترة حتى شكل لها أول مجلس بلدي بعد عام 1966 ، ولم يكن لها مخططاً هيكلياً حتى العام 1974 حيث بلغت مساحتها آنذاك (2,764) دونم، ثم تم توسيع حدود البلدية عام 1978 ليصبح (4,800) دونم، ولم يتم إجراء أي تعديلات على المخطط الهيكلي حتى العام 1992، حيث تم عمل مخطط جديد لها وقد أعدته شركة إسرائيلية تحت إشراف سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبلغت مساحة المدينة حسب المخطط الهيكلي آنذاك (7,331) دونم، لكن هذا المخطط واجه اعتراضات كثيرة من قبل المواطنين . (بلدية دورا، 2011)

فترة قدوم السلطة الفلسطينية ما بين : (1994 – 2012 م) .

عند قدوم السلطة الفلسطينية تم تعديل المخطط الهيكلي لمدينة دورا بحيث يلبي الاحتياجات الحقيقية للمدينة على أسس فنية وهندسية وتنظيمية، ولكن تم إيقاف المشروع بسبب سوء المخطط الأصلي في عام 2001 تم تجهيز مخطط هيكلي بعد حصول الموافقة من قبل وزارة الحكم المحلي بتوسيع حدود ها حيث أصبحت مساحة دورا حوالي (15,250) دونم، وقد حصل المخطط على الموافقة النهائية وأعلن للتنفيذ في كانون أول 2003، وفي تعداد عام 2007 بلغ عدد المباني في المدينة (4,144) مبنى، كما توسعت المدينة لتصل مساحتها إلى (16,960) دونم عام 2009، وتقدر المساحة الحالية لدورا بحوالي (19,520) دونم حسب البلدية، أما مساحة المنطقة المبنية فقد بلغت 976 دونم عام 1997م .(خارطة 9). (بلدية دورا، 2011)

خارطة (9): المنطقة المبنية في مدينة دورا عام 1997

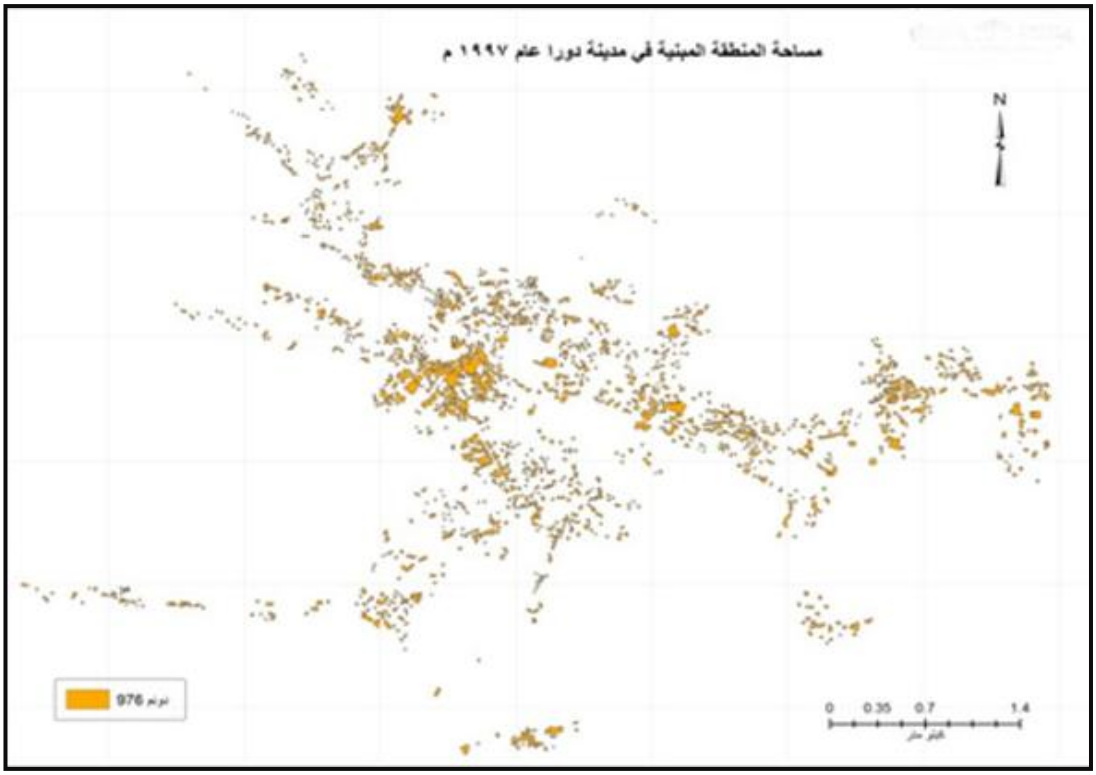

المصدر: صورة جوية للعام 1997، بتصرف

3.6.2.3 التطور العمراني لمدينة حلحول عبر التاريخ

تقع مدينة حلحول على هضبة جبلية ترتف1922- 19487 متر عن سطح البحر على بعد 6 كم شمال مدينة الخليل، كما يحد بلدة حلحول من الشرق بلدتي سعير والشيوخ ومن الشمال بلدة بيت أمر ومخيم العروب، ومن الغرب بلدتي خاراس ونوبا، ومن الجنوب مدينة الخليل وبيت كاحل.

مرحلة الانتداب البريطاني ما بين: (1922- 1948 م)

خضعت حلحول كما باقي المدن والقرى الفلسطينية للانتداب البريطاني، وتعرضت للعديد من الاعتداءات من قبل البريطانيين، وفي هذه الفترة تشكلت الملامح العمرانية للمدينة، وظلت تحت حكم الانتداب البريطاني حتى عام 1948 حيث الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وانسحاب بريطانيا وقد خضعت المدينة بعد هذه الفترة إلى الإدارة الأردنية .

مرحلة حكم الأردن ما بين (1948 – 1967 م).

بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 48 وخروج بريطانيا منها، خضعت حلحول للإدارة الأردنية وقد نمت المدينة عمرانيا في هذه الفترة، وظلت تحت الإدارة الأردنية حتى عام 1967 حيث الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية .

مرحلة الاحتلال الإسرائيلي ما بين:(1967 – 1994 م).

بعد نكسة عام 1967 م وخروج الأردن خضعت حلحول كما باقي مدن وقرى الضفة الغربية إلى الاحتلال الإسرائيلي، حيث عملت إسرائيل على إقامة المستوطنات حول التجمعات الفلسطينية وحدت من النمو العمراني لها، كما فرضت معيقات على ذلك. فقد أثرت مستوطنة كرمي تسور والطريق الالتفافي الذي شق حلحول إلى نصفين على النمو العمراني للمدينة، وظل التوسع العمراني في المدينة عشوائيا ولم يتوفر مخطط هيكلي للمدينة حتى عام 1978 م حيث تم عمل أول مخطط هيكلي للمدينة.

بلغت مساحة حلحول حسب المخطط الهيكلي عام 1978 م حوالي (9,189) دونم)، وفي العام 1982 صدر قرار عسكري إسرائيلي بتقليص المخطط الهيكلي لتتقلص مساحة حلحول إلى (4,981) دونم . (بلدية حلحول،2011)

خارطة (10) : المخطط الهيكلي لمدينة حلحول عام 1978 م

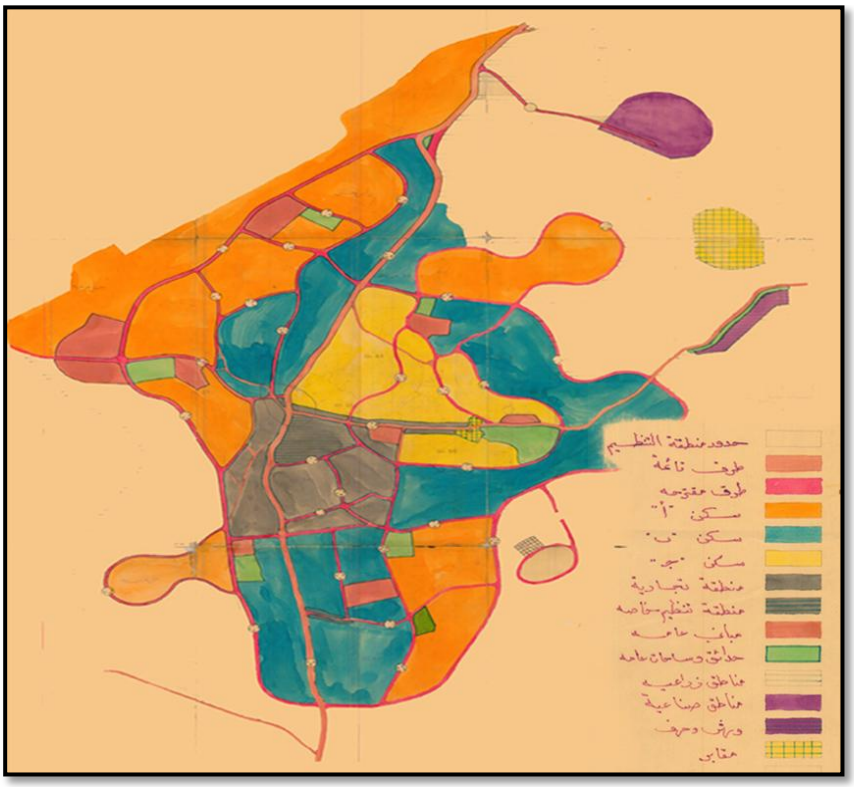

المصدر: بلدية حلحول

مرحلة السلطة الفلسطينية ما بين : (1994 – 2012) .

شهدت فترة قدوم السلطة الوطنية ازدهاراً عمرانياً في كافة المدن والقرى الفلسطينية ومن بينها حلحول التي شهدت تطوراً عمرانياً ملحوظاً، وشهدت هذه الفترة نهضة عمرانية واسعة وتوسعة للمخططات الهيكلية، كما بلغت مساحة المدينة في العام 2006 م حسب الحكم المحلي (14,830) دونم، وقد زاد توسع المدينة وزادت المساحات المبنية حيث بلغ عدد المباني في حلحول حسب التعداد الذي اجري عام 2007م (3.286) مبنى ، كما بلغت مساحة المنطقة المبنية عام 1997م حوالي(1414) دونم .

وقد استمرت المدينة في الازدهار والتطور في حلحول حيث تقدر مساحة حلحول الآن بحوالي (35,380) دونم منها أكثر من 9000 دونم مبني والباقي أراضي زراعية .

خارطة(11): مساحة المنطقة المبنية في مدينة حلحول فترة السلطة الفلسطينية

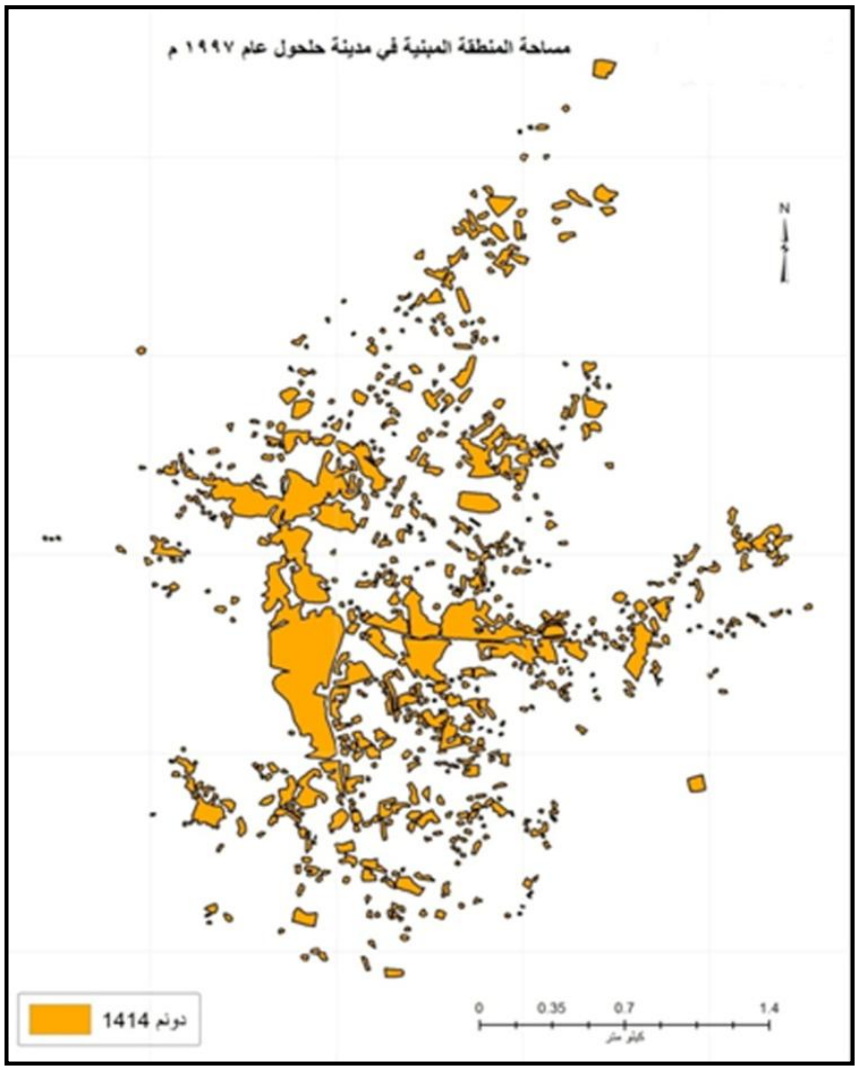

المصدر: صورة جوية لعام 1997، بتصرف

7.2.3 أثر الاستيطان الصهيوني على النمو الحضري

1.7.2.3 الاستيطان في الأيدلوجية الصهيونية

لقد تبنت الحركة الصهيونية إقامة وطن قومي لليهود على ارض فلسطين وكان ذلك واضحا في وعد بلفور عام 1917م، حيث ارتكز الفكر الاستيطاني الصهيوني على ثلاثة ركائز أساسية وهي : - (الاستيلاء على الأرض ومصادرتها من أصحابها . حركة الهجرة والتهجير، الاستيطان.

"هذه الركائز الثلاث التي تعتمد عليها الحركة الصهيونية ، أما بالنسبة للاستيطان والذي لا يكون إلا بانتزاع الأرض من أصحابها ويظهر ذلك من خلال تصريحات " رعنان فايس" رئيس الاستيطان سابقا " إن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاما المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية تبدأ كنقاط استيطانية، وتبدأ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض"" .(السيد احمد، 2001)

من الملاحظ أن الاستيطان يعد الركن الأساسي في عملية تهويد فلسطين حيث أن الأحزاب تتفق وتختلف على السياسة المتبعة في تطبيق ذلك فحزب العمل ركز على مناطق معينة منها إقليم الخليل بينما ساوى الليكود بين جميع المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 م . (اغريب، 2008)

2.7.2.3 الخليل في الفكر الاستيطاني الصهيوني

إن لمدينة الخليل على وجه الخصوص والمحافظة بشكل عام أهمية إستراتيجية في الفكر والايدولوجية الصهيونية حيث تحظى بمكانة مهمة وإستراتيجية في الفكر السياسي الصهيوني ، فالصهاينة يعتبرون أن الخليل هي مدينة الآباء والأجداد وفيها معبد إبراهيم عليه السلام ، كما يركزون على الخليل بصفتها مدينة مقدسة وعاصمة داود حيث يقول " يغئال ألون" وزير خارجية إسرائيل في السنوات الأولى لاحتلال الضفة " يجب أن نعيد رسم حقل الألغام في الخليل، وان نتذكر ونذكر ، فالخليل هي مدينة الآباء وعاصمة الملك داود ، وهي واحدة من المدن الأربع المقدسة لدى اليهود، وعلى مدى أجيال شتاتهم، إنها المدينة التي يرفرف فوقها ظل المجزرة التي ارتكبها عرب الخليل ضد اليهود..." (السيد احمد، 2001)

3.7.2.3 الاستيطان في محافظة الخليل ومنطقة الدراسة

من الملاحظ أن حوالي 90% من المستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل بنيت في عهد حزب الليكود تحديدا بعد معاهدة السلام مع مصر عام 1977م والتي ترافقت مع حكم الليكود، فمعظمها أقيم في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، أما البؤر الاستيطانية فقد أقيم معظمها بعد اتفاقية أوسلو (غريب، 2008)

تهدف المخططات الاستيطانية في الخليل وبقية الأراضي المحتلة إلى خلق أكبر قدر ممكن من وقائع استيطانية في أكبر عدد ممكن من المواقع التاريخية والإستراتيجية الهامة للشعب الفلسطيني لتغيير الوجه الحضاري لفلسطين وتهويدها بتغيير طابعها الديمغرافي والجغرافي العربي والإسلامي. (حسين، ب، ت، ن) حيث تشكل المستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل جزءا من الجيوبولتيكا الإسرائيلية التي ترمي إلى ابتلاع فلسطين ومصادرة الأراضي الفلسطينية ومحاصرة التجمعات، فعلى أثر الاحتلال الإسرائيلي ونكبة عام 1948 م، فقد خسرت محافظة الخليل، كباقي محافظات الضفة الغربية، أجزاء شاسعة من أراضيها الخصبة، حيث تفيد المصادر أن مساحة الخليل كانت قبل النكبة 2976كم^2 وتقلصت المساحة إلى حوالي 1000كم^2 (سليمية، 2006)، ثم إن التوسع العمراني بمحافظة الخليل لم يخضع لمخطط هيكلي وبقي توسع المحافظة حسب حاجة السكان بشكل عشوائي ودون وجود مخططات، في المقابل عملت إسرائيل على الضغط على المراكز الحضرية الفلسطينية والحد من توسعها.(سليمية، 2006)

لا بد من الفصل بين طبيعة النشاط الاستعماري والتطور العمراني الفلسطيني عند دراسة التطور العمراني في المحافظة حيث أن التطور العمراني الفلسطيني يأتي كضرورة ملحة للنمو الطبيعي للسكان في حين النشاط الإسرائيلي ومصادرة الأراضي والسيطرة على المصادر الطبيعية جاء لقطع أوصال الأراضي الفلسطينية . (أريج، 2005)

مدينة الخليل

لقد تم تقسيم مدينة الخليل بموجب اتفاقية طابا إلى H1,H2، حيث تمارس السلطة الوطنية السيطرة المدنية على الفلسطينيين في كلا الطرفين، وتحتفظ الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة الأمنية على H2 التي تضم جميع البؤر الاستيطانية والبلدة القديمة وتغطي ما يقارب 20٪ من مساحة الحدود البلدية لمدينة الخليل بحيث يطلب من الفلسطينيين الذين يعيشون داخل منطقة H2 التسجيل لدى الجيش الإسرائيلي للوصول إلى منازلهم خارطة.(مركز أبحاث الأراضي، 2002)

فقد أثر بناء المستوطنات والقواعد العسكرية وإقامة الطرق الالتفافية بعد احتلال الضفة الغربية بشكل سلبي على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي لصالح بناء جدار الضم والتوسع العنصري ، حيث عمل ذلك على تجزئتها وتحويلها إلى معازل سكنية منفصلة، كما أن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A,B,C,H1,H2 أدى إلى الإخلال بالنسيج العمراني الفلسطيني. (أريج، 2005)

لقد تمركز الاستيطان داخل مدينة الخليل في تل الرميدة والبلدة القديمة ومنطقة الحرم الإبراهيمي وبعض المناطق المصادرة التابعة لكريات أربع، كما أن بناء المستوطنات والقواعد العسكرية والطرق الالتفافية بعد احتلال الضفة الغربية أثر بشكل سلبي على الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى مصادرة الأراضي لصالح بناء جدار الضم والتوسع العنصري، حيث عمل ذلك على الإخلال بالنسيج العمراني الفلسطيني. (أريج، 2005)

مدينة دورا

لقد عانت محجاي:ورا كما مدن الضفة الغربية من الاستيطان، ولكن يمكن القول أن تجمع دورا لم يتأثر بالاستيطان من الداخل كما حدث في مدينة الخليل ولكن المدينة تأثرت من الأطراف فهي تعرف ببلد الماية قرية، وقد انتشرت المستوطنات حولها ومن المستوطنات المحيطة بمدينة دورا والتي أثرت على نموها الحضري من قريب أو بعيد وهذه المستوطنات هي :

* مستوطنة حجاي : وقد أقيمت في منطقة الحرائق ضمن أراضي دورا سنة1982 حيث منعت التواصل العمراني بين مدينتي دورا والخليل من الجهة الشمالية الشرقية.

*مستوطنة نيجهوت: تأسست سنة 1982 على أراضي خربة إفقيقيس التابعة لدورا وقد أنشأت في موقع لمنع الاتصال العمراني بين دورا وبيت عوا وخرب دورا الغربية.

* مستوطنة أدورا : تأسست سنة 1983 على أراضي خربة طاروسة على طريق دورا –دير سامت.

* مستوطنة أدورا يم : تأسست سنة 1983 بالقرب من خربة طرامة على أراضي معسكر سابق للجيش الأردني وقد تم إزالتها مع قدوم السلطة الوطنية ولكن بقيت في تلك المنطقة قواعد عسكرية وحواجز طيارة .

مدينة حلحول

لقد تأثرت مدينة حلحول كما باقي المدن والقرى الفلسطينية بالاستيطان، ولكن ليس بحجم استهداف مدينة الخليل، فقد تأثرت حلحول من الشمال بمستوطنة كرمي تسور الواقعة بين حلحول وبيت أمر، والتي تحول دون نمو هذه التجمعات كما تمنع التواصل الجغرافي بين هذه التجمعات، بالإضافة إلى وجود قاعدة عسكرية إسرائيلية تحد حلحول من الشرق، وطريق التفافي من الجنوب والشرق، كما أن الطريق الالتفافي الذي يحد المدينة من الجنوب والشرق حال دون توسعها هذا إذا علمنا أنه لا يجوز البناء لمسافة 150م على جانبي الطريق الالتفافي، بالإضافة إلى دوره في منع التواصل الجغرافي والإداري بين هذه التجمعات، (خارطة 12)

خارطة (12): تبين محددات النمو العمراني لمدينة حلحول

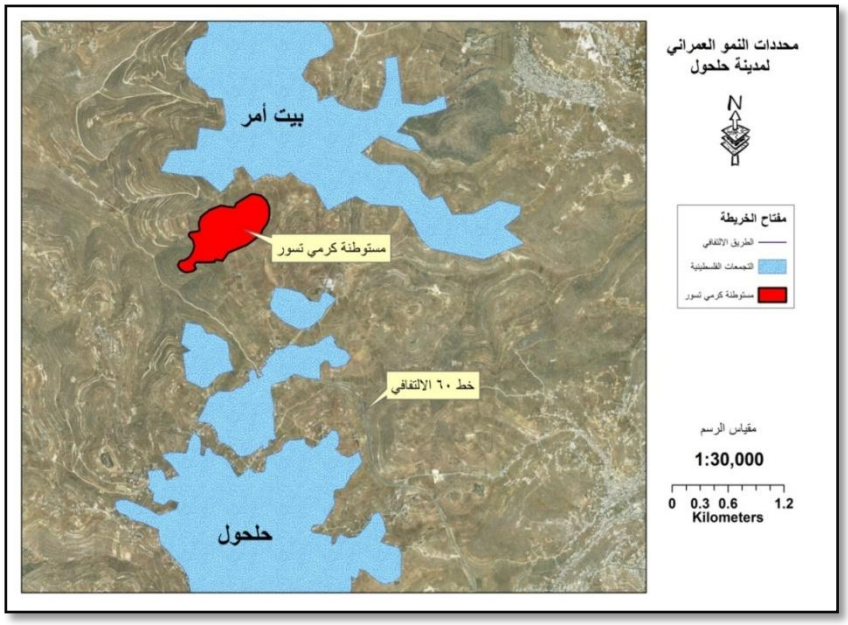

المصدر: وزارة الدولة لشؤون الجار والاستيطان، 2011، بتصرف

4.7.2.3 دور المستوطنات في التأثير على النمو الحضري

إن سياسة إسرائيل المتمثلة بربط المستوطنات والبؤر الاستيطانية ببعضها البعض من خلال الطرق الالتفافية ومن ثم بإسرائيل يعد خطوة لتحقيق الغلبة الجغرافية السكانية بالإضافة إلى التأثير على الحركة والانتشار بمختلف الأشكال داخل المحافظة، فتعتبر المؤسسة الاسرائيلية وأجهزة التخطيط هي المسئولة عن تغيير التنظيم المكاني لمنطقة الخليل من

خلال إصدار التراخيص للمستوطنات وشق الطرق الالتفافية والحد من نمو وتطور المدن والقرى الفلسطينية ومن خلال هدم البيوت بحجة خروجها عن المخطط الهيكلي .

لقد كان لإنشاء الطرق الالتفافية أثر على التهام جزء كبير من الأراضي الفلسطينية وضيقت الخناق على التجمعات العمرانية الفلسطينية، مما عمل على إعاقة نمو التجمعات الفلسطينية والحد من قدرة المجالس البلدية على توسيع خدماتها وإقامة مجالس خدمات مشتركة . (غريب، 2008).وقد عملت إسرائيل على إجبار المفاوض الفلسطيني بمنع استطالة البناء الفلسطيني بجوار المستوطنات وإيجاد فراغ بين البناء العمراني الفلسطيني والإسرائيلي تحت ذرائع الأمن، كما أن استطالة البناء داخل وسط المدينة يحتاج إلى تصاريح من السلطات الإسرائيلية.

لقد اختيرت أماكن المستوطنات في محافظة الخليل لتخدم أهدافا أمنية حيث تسيطر على المناطق الإستراتيجية وطرق المواصلات والتجمعات السكنية الفلسطينية، فقد فرضتها إسرائيل كأمر واقع وعملت على تجزئة التجمعات الفلسطينية والضغط عليها وإيجاد اكبر قدر ممكن من التجمعات اليهودية داخل محافظة الخليل .

فإسرائيل تعمل وبشكل واضح وممنهج على طمس المعالم الحضارية الفلسطينية من خلال العناصر:استيطاني وتمزيق الوحدة الجغرافية للتجمعات الفلسطينية، بالإضافة إلى التأثير السلبي على النمو الحضري في منطقة الخليل بشكل عام ومدينة الخليل بشكل خاص، حيث مالت المستوطنات باتجاه الموارد الطبيعية كما أنها تشكل مجموعة من التجمعات العمرانية المرتبطة فيما بينها بنظام حضري ووظيفي متناسق مع الإستراتيجية الإسرائيلية ومع النظرية الحضرية ونظرية المكان المركزي . (غريب، 2008)

هناك عدة عناصر مرتبطة بالاستيطان أثرت بشكل سلبي على النمو الحضري في محافظة الخليل ومن أهم هذه العناصر : –

* **الأرض:** حيث استولت إسرائيل على جزء كبير من أراضي المحافظة منها الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات والطرق الالتفافية والمحاجر اليهودية، وبالتالي التأثير السلبي وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشويه التنظيم الجغرافي للمحافظة.

* **العمران** : حيث تعمل المستوطنات الإسرائيلية على خنق التجمعات الفلسطينية وتشويه التواصل الجغرافي بينها والحد من النمو والتوسع العمراني، وتعد مستوطنة كريات أربع خير مثال على الحد من التوسع العمراني لمدينة الخليل من الجهة الشرقية، كما تعمل مستوطنة تيلم على الحد من توسع مدينة ترقوميا وبالتالي الحيلولة دون وضع خطط هيكلية لتوسيع التجمعات الفلسطينية

* **المياه** : تعتبر إسرائيل هي المسيطر الأوحد على مصادر المياه في محافظة الخليل سواء السطحية منها أو الجوفية، كما تتحكم بعمق الآبار وكمية المياه المستخرجة والحيلولة دون تطورها وبالتالي التأثير على نوعية وكمية الخدمات المقدمة للسكان واثر ذلك على النمو الحضري .

* **الزراعة** : تحاول إسرائيل إضعاف الزراعة في التجمعات الفلسطينية من خلال سيطرتها المطلقة على مصادر المياه، من جهة أخرى فان سيطرة المستوطنات على الأراضي الزراعية دفعت السكان الفلسطينيين إلى العزوف عن الزراعة وبسبب القيود التي تفرضها إسرائيل ، فان أقل من 50٪ من الأراضي في محافظة الخليل، يستطيع المزارعون الفلسطينيون استغلالها. (أريج، 2008البيئة:**أثر على التنمية** : تعمل إسرائيل على التأثير على عناصر التنمية التي تعد الأراضي والمياه أهمها بالإضافة إلى قطع التواصل الجغرافي والعمراني في المحافظة بواسطة الطرق الالتفافية والمستوطنات ، كما تعمل على منع استخدام البنية التحتية المرتبطة بإسرائيل مثل طريق فرش الهوى، كما أن العمل داخل إسرائيل خاصة في البناء والزراعة يعمق التبعية الاقتصادية والسياسية في محافظة الخليل . (غريب، 2008)

* **الأثر على البيئة** : لقد عمل الاستيطان على التأثير على البيئة الفلسطينية من خلال الممارسات الإسرائيلية والمخلفات الناجمة عن الاستيطان والتي تمثلت بما يلي:

المياه العادمة : حيث أن انسياب المياه العادمة من مخلفات المستوطنات أثر بشكل سلبي ومباشر على البيئة الفلسطينية وعلى الأراضي الزراعية، حيث يوجد العديد من مجاري المياه العادمة المنسابة من المستوطنات الموجودة في الخليل كما هو الحال بالنسبة لمستوطنة كريات أربع التي تعد اكبر مستوطنة في المحافظة، حيث تنساب المياه العادمة منها عبر مجرى يمر في الأراضي الزراعية العربية الواقعة على طريق الخليل – بني نعيم، بالإضافة إلى المياه العادمة المنسابة من مستوطنات ماعون، عتنائيل، كريات سيفر .

النفايات الصلبة: تقوم المستوطنات الإسرائيلية بتجميع النفايات الصلبة من مستوطنات ماعون، كرمل، كريات أربع، سوسيا، حجاي، شمعة، كريات سيفر، عتنائيل، وإلقاءها في منطقة قريبة من يطا، كما استخدم الإسرائيليون مقبرة لدفن المواد السامة حيث تسبب طمر هذه السموم بالقرب من التجمعات الفلسطينية إلى أمراض متعددة تمثلت بتكرار الإجهاض، وانتشار بعض الأمراض المعدية، والسرطان، وتشوهات في الثروة الحيوانية .

الكسارات والمحاجر : لقد شكل إنشاء الكسارات الإسرائيلية إلى أضرار بيئية هائلة مثل تلويث الهواء من خلال الغبار المتصاعد، والإزعاج الناجم عن حركة الآلات والمعدات ووسائل النقل، بالإضافة

لقد عمل الاستيطان على تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني على مستوى الأفراد والجماعات، حيث أن آثار الاستيطان تفوق حجمه على الأرض بكثير من خلال الهيمنة السكانية اليهودية ومن خلال الحد من النمو والتوسع العمراني والتحكم بالمجال الجغرافي والمياه بالإضافة إلى التأثير على التنمية الاقتصادية وذلك بجعل الاقتصاد الفلسطيني يتبع الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل ، حيث أن هناك سياسة ممنهجة تطال مجمل عناصر ومقومات الحياة في الضفة الغربية.

كما تعمل الطرق الالتفافية على عزل المناطق العمرانية الفلسطينية عن الأراضي الزراعية المحيطة بها، وتمنع الطرق الالتفافية الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية الخصبة (أريج، 2005)، بالإضافة إلى التأثير السلبي على النواحي البيئية حيث أن الطرق الالتفافية تمثل صورة من صور الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة في محافظة الخليل بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص فيعمل إنشاءها على مصادرة الأراضي وإزالة الأشجار والنباتات مما يهدد التنوع الحيوي ويقتل الكثير من النباتات البرية والحيوانات، هذا إذا ما أضفنا دورها في الحد من التوسع العمراني الفلسطيني كما حدث لمدينة الخليل من الجهة الشرقية وبالتالي الضغط على التجمعات الفلسطينية والحيلولة دون تواصلها مع بعضها البعض.

الفصل الرابع

النتائج والمناقشة

"واقع ومستقبل النمو الحضري في منطقة الدراسة"

1.4 تطور المخططات الهيكلية

2.4 تطور مساحة المنطقة المبنية لمدن الدراسة في الفترة بين 1922 – 2012

3.4 المباني في منطقة الدراسة

4.4 التطور العمراني المستقبلي والأراضي المتوفرة لذلك

5.4 الأماكن المتوقعة للتطور العمراني المستقبلي في منطقة الدراسة

1.4 تطور المخططات الهيكلية

1.1.4 تطور مساحة مدينة الخليل عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية

شهدت مدينة الخليل تطوراً ملحوظاً في مساحة مخططاتها الهيكلية عبر التاريخ، وقد أثرت الأوضاع السياسية التي شهدتها الضفة الغربية بشكل عام ومدينة الخليل على وجه الخصوص على هذا التطور، حيث بلغت مساحة المدينة حسب بلدية الخليل عام 1928 حوالي (2027) دونم، ثم تطورت مساحة المدينة بشكل طبيعي فبلغت عام 1936 (2624) دونم أي أن مساحة مدينة الخليل ازدادت بحوالي (600) دونم خلال ثماني سنوات .

في العام 1944 بلغت مساحة المدينة (12300) دونم مع العلم أن أول مخطط هيكلي بريطاني كان في هذه الفترة وهذا يعني أن مساحة المدينة زادت حوالي (9700) دونم في الفترة بين 1936 – 1944 حيث شهدت المدينة في هذه الفترة نموا ملحوظا، وقد بلغت مساحة مدينة الخليل في عام 1966 حسب البلدية (18897) دونم أي أن مساحة المدينة ازدادت بحوالي (6597) دونم خلال 22 عام في الفترة بين 1944- 1966م، مما يدل أن مساحة المدينة نمت بشكل بطيء خلال هذه الفترة وظلت المدينة تحت سيطرة الحكومة الأردنية حتى عام 1967، وقد قدرت بلدية الخليل مساحة المدينة عام 1984 بحوالي (25667) دونم أي أن مساحتها ازدادت خلال 18 عام وهي الفترة بين 1966 – 1984 حوالي (6770) دونم وهذا يشير إلى تباطؤ في نمو مساحة المدينة في هذه الفترة .

لقد عانت مدينة الخليل وما زالت تعاني حتى يومنا هذا من سياسات الاحتلال الإسرائيلي وقد اثر ذلك على نموها، ولكن قدوم السلطة الفلسطينية فترة التسعينات وعودة بعض أهالي المدينة ممن هجروها وتشجيع الاستثمار والاستقرار السياسي الذي شهدته تلك الفترة، ساهم بشكل ملحوظ في اتساع رقعة المدينة بالرغم من وجود محددات لتوسع المدينة من جهة الشرق والجنوب حيث مستوطنتي كريات أربع وخارصينا في الجهة الشرقية وحجاي وهار مانوح في الجهة الجنوبية، إلا أن هذه العوائق لم تمنع المدينة من التمدد خصوصا في الجهة الغربية، وقد شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية نموا ملحوظا أكثر من غيرها من الأراضي، وبالرغم من الأوضاع الصعبة التي عاشتها مدن الضفة الغربية بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 إلا أن المدينة استمرت في التوسع والازدهار إلى أن وصلت مساحتها في العام 2011 حوالي(53098) دونم .(خارطة 13)

خارطة (13) : تطور مساحة مدينة الخليل عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية

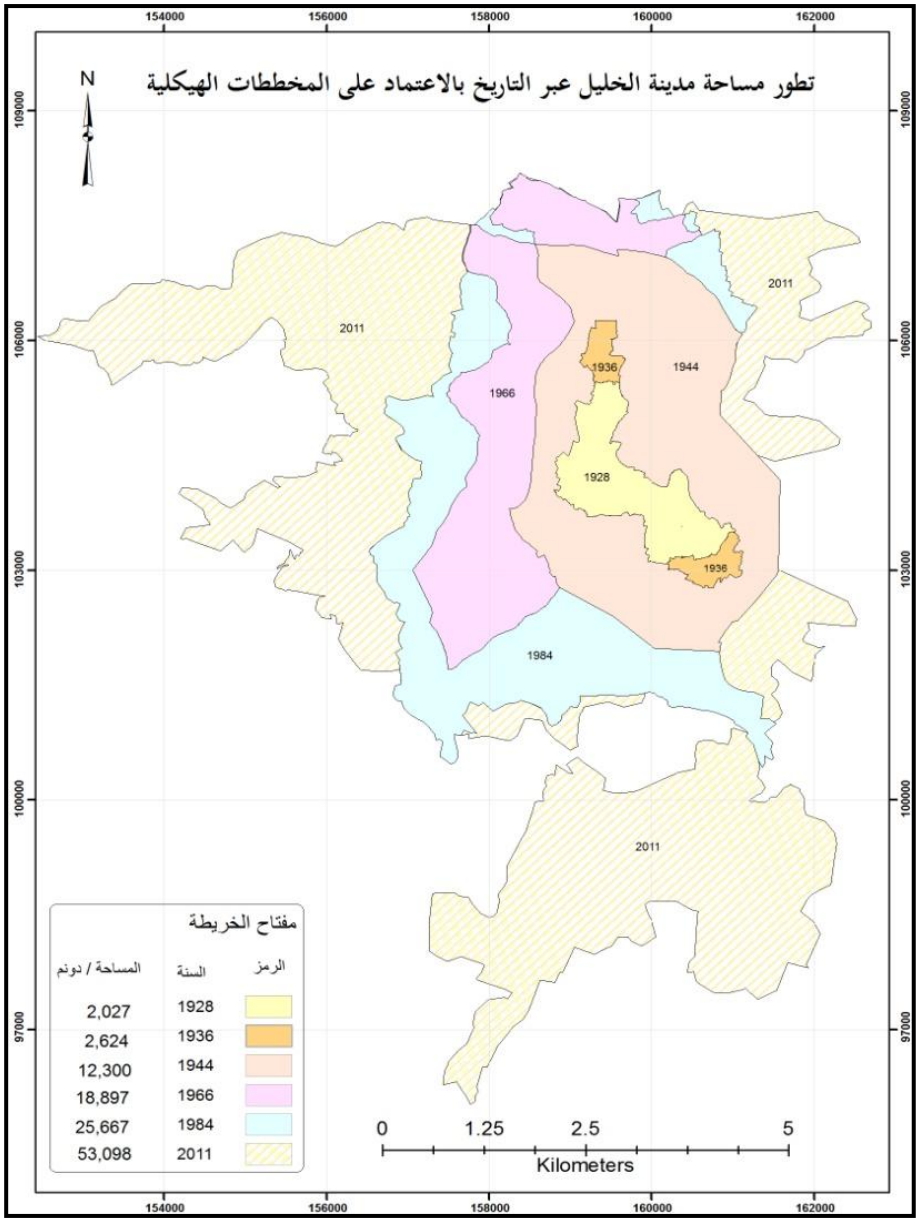

المصدر: بلدية الخليل، 2011، بتصرف

2.1.4 تطور مساحة مدينة دورا عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية

تفيد المصادر أن الملامح العمرانية لمدينة دورا بدأت بالتشكل في فترة الانتداب البريطاني، وقد تأثرت المدينة بالأوضاع السياسية التي مرت بها الضفة الغربية حيث تأثرت المدينة بعد حرب 48 ونزوح عدد من فلسطيني الداخل إلى مدينة دورا ، ثم تأثرت بعد ذلك كما باقي مدن الضفة الغربية بالاحتلال الإسرائيلي عام 1967 م حيث سياسات الإغلاق والهدم ومصادرة الأراضي، وقد شهدت المدينة نموا في مساحتها عبر التاريخ ولكن قلة المعلومات حول مساحة المدينة

فترة الانتداب البريطاني وفترة حكم الأردن حالت دون معرفة المساحة الحقيقية للمدينة آنذاك، لقد تم عمل أول مخطط هيكلي لمدينة دورا عام 1974 ، حيث بلغت مساحتها آنذاك (2764) دونم حسب المخطط الهيكلي، وفي العام 1992 بلغت مساحة المدينة (7331) دونم، هذا يعني أن مساحة المدينة زادت حوالي (4567) دونم خلال 18 عام، وحسب المخطط الهيكلي للبلدية عام 2001 فقد بلغت مساحة المدينة (15250) دونم، ومن الملاحظ أن مساحة المدينة تضاعفت خلال 9 سنوات وهي الفترة الممتدة من 1992 – 2001، وفي عام 2009 بلغت مساحة المدينة (16960) دونم أي أن مساحة المدينة زادت خلال 8 سنوات (1710) دونم ، وتقدر بلدية دورا مساحة المدينة عام 2011 بحوالي (19250) دونم .(خارطة 14)

خارطة (14) : تطور مساحة مدينة دورا عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية

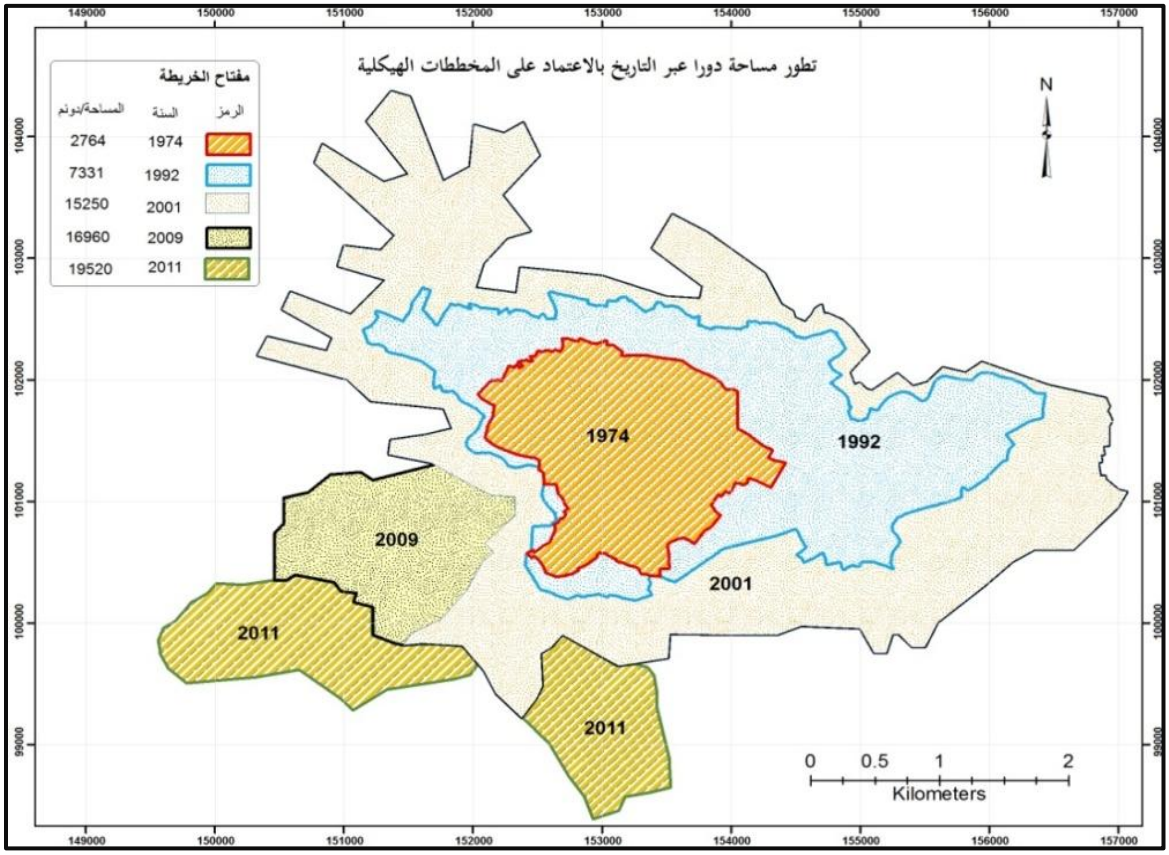

المصدر : بلدية دورا، 2011

3.1.4 تطور مساحة مدينة حلحول عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية

تراوحت مساحة مدينة حلحول بين الزيادة والنقصان بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها المدينة حيث كانت مساحة المدينة حسب أول مخطط هيكلي لها عام 1978 م 9198 دونم ، ولكن هذه المساحة تقلصت بناء على الأمر العسكري الصادر عام 1982 حيث تراجعت مساحة المدينة إلى النصف تقريبا لتصل إلى (4981) دونم ، وبالرغم من سياسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المدينة إلا أن المدينة نمت بشكل طبيعي لتلبي حاجة السكان إلى التوسع والبناء، وبحسب المخطط الهيكلي الصادر عن وزارة الحكم المحلي عام 2006 فقد بلغت مساحة المدينة (14830) دونم، أما اليوم فتقدر مساحة حلحول حسب البلدية بحوالي (35380) دونم.(خارطة 15)

خارطة (15) : تطور مساحة مدينة حلحول عبر التاريخ بالاعتماد على المخططات الهيكلية

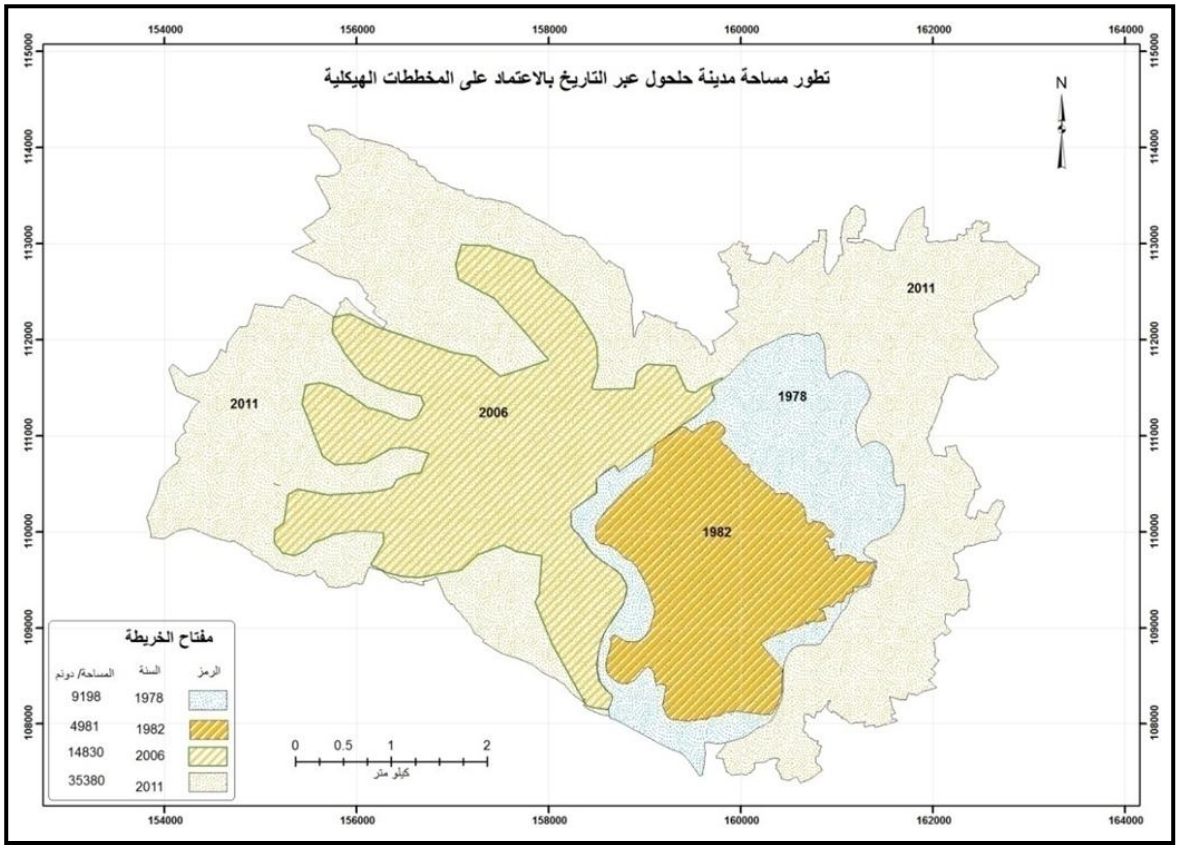

المصدر: بلدية حلحول، 2011، بتصرف

2.4 تطور مساحة المنطقة المبنية لمدن الدراسة في الفترة بين 1922 – 2012

1.2.4 مدينة الخليل

ذكرت مدينة الخليل في كتب الرحلات الغربية (صندوق اكتشاف فلسطين) على أنها تقع في منخفض وادي يأتي من الشمال الغربي في اتجاه الجنوب الشرقي، ويقسم المدينة إلى أربعة أقسام، حيث تقع المنازل في وسط ذلك الوادي وفي أجزاء من الهضاب الأدنى من الجبال المحيطة، حيث أن أول ما يواجه القادم من القدس باب الزاوية التي يعود أصل تسميتها إلى بعض فقهاء الإسلام الذين يقيمون فيها أشبه بالمدارس أو ما يسمى الزوايا، كما يقع وادي الشلالة في اتجاه الشمال الشرقي. (Tome Troisieme, 1969)

يتضح من خلال الخارطة رقم (16) أن مدينة الخليل شهدت نمواً في مساحتها المبنية عبر التاريخ، وقد تم احتساب مساحة مسطحات البناء للمدينة لفترات زمنية مختلفة، حيث بلغت المساحة المبنية للمدينة في فترة العشرينات حوالي(989)دونم، وقد قمنا بتحديد حدود المدينة آنذاك من خلال ما ورد ذكره في كتب الرحالة الفرنسيين وبالاعتماد أيضاً على المخططات التفصيلية للبلدية والتي أخذت في حينها من صور جوية غير متوفرة حالياً، وقد تم توقيع هذه المخططات على صورة جوية لعام 1997م، أما فترة السبعينات فقد تم ترسيمها بنفس الطريقة وقد بلغت مساحة المنطقة المبنية للمدينة حوالي (5062) دونم، أي أن الفترة بين العشرينات والسبعينات حوالي 50 سنة شهدت توسعاً عمرانياً بما مساحته حوالي (4073) دونم، وقد خضعت المدينة في هذه الفترة إلى عدة إدارات بداية فترة الانتداب البريطاني، ثم فترة حكم الأردن، فالاحتلال الإسرائيلي. بلغت مساحة المنطقة المبنية لمدينة الخليل عام 1997م حوالي (6984) دونم، وقد شهدت فترة التسعينات زيادة ملحوظة في المساحة المبنية عنها في السنوات التي سبقت هذه الفترة وكان لقدوم السلطة الفلسطينية وعودة بعض اللاجئين وتشجيع الاستثمار دورا كبيرا في اتساع مساحة العمران في مدينة الخليل، ولكن وتيرة البناء تراجعت قليلاً في الفترة التي تلت عام 2000 حيث انتفاضة الأقصى وما نجم عنها من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة أثرت بطبيعة الحال على حجم البناء ومع ذلك فقد استمرت عملية البناء ولكن بوتيرة بطيئة إلى حد ما ، ولكن مع مضي السنين وقلة آثار الانتفاضة على المواطنين عادت عملية البناء إلى سابق عهدها حيث بلغت مساحة المنطقة المبنية لمدينة الخليل عام 2011 م بناءا على الصور

الجوية (9800) دونم (خارطة 16)حيث شهدت هذه الفترة زيادة في مساحة المنطقة المبنية تقدر بحوالي (2780) دونم بالرغم من المعيقات والمحددات التي حددت النمو العمراني للمدينة خاصة من المنطقة الشرقية حيث وجود مستوطنتي كريات أربع وخارصينيا وقد لوحظ أن المناطق التي كانت تحت سيطرة السلطة الفلسطينية شهدت نموا عمرانيا ملحوظا، وقد كان توسع المدينة باتجاه الشمال الغربي والجنوب والغرب .

خارطة (16) : تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة الخليل

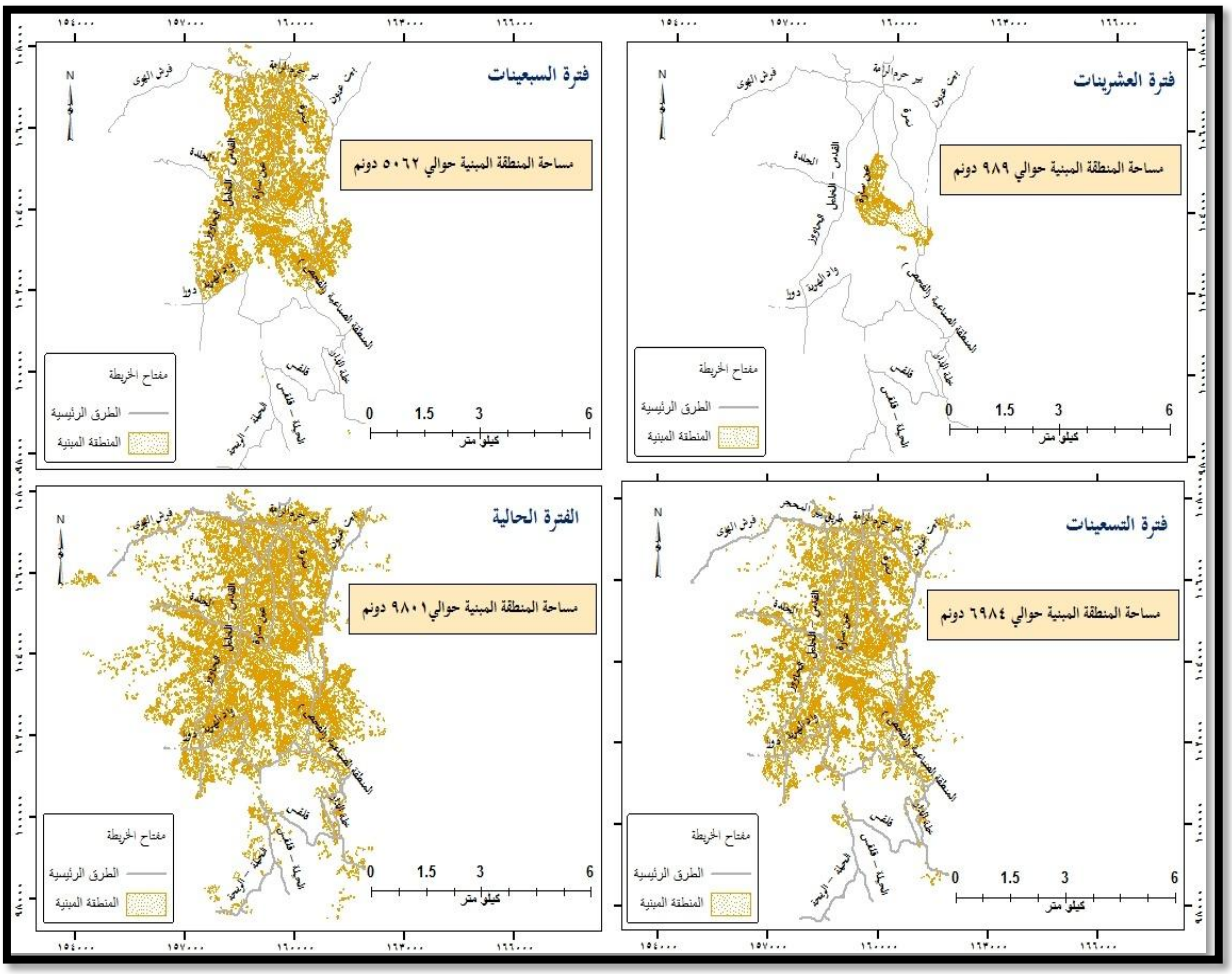

مصدر البيانات : تم ترسيم الخرائط لسنوات (العشرينات والسبعينات) بالاعتماد على المخططات التفصيلية للبلدية والتي أخذت في حينها من صور جوية غير متوفرة حالياً، وقد تم توقيع هذه المخططات على صورة جوية لعام 1997 وترسيمها، أما خرائط (التسعينات والفترة الحالية) فقد اعتمدت على الصور الجوية لعام 1997، 2011 م . وفقاً للصورة الجوية لعام 2011، بالاعتماد على الحدود البلدية لمدينة الخليل لسنوات مختلفة.

2.2.4 دورا

تقع دورا على هضبة مائلة تمتد إلى الشرق بمسافة ميل ، حيث تفيد كتب الرحالة أن شمال القرية كان يزرع بالزيتون وبعض المحاصيل الأخرى ، وهناك مباني من الصخر ، كما يقع مقام النبي نوح في الجهة الغربية خارج حدود القرية ، كما تزود القرية بالمياه من ثلاثة ينابيع في الجهة الشرقية ونبع في الجهة الجنوبية، ويمكن من خلال ذلك معرفة حدود القرية آنذاك . (Condr and Kitchener, 1970)

خارطة (17) : تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة دورا

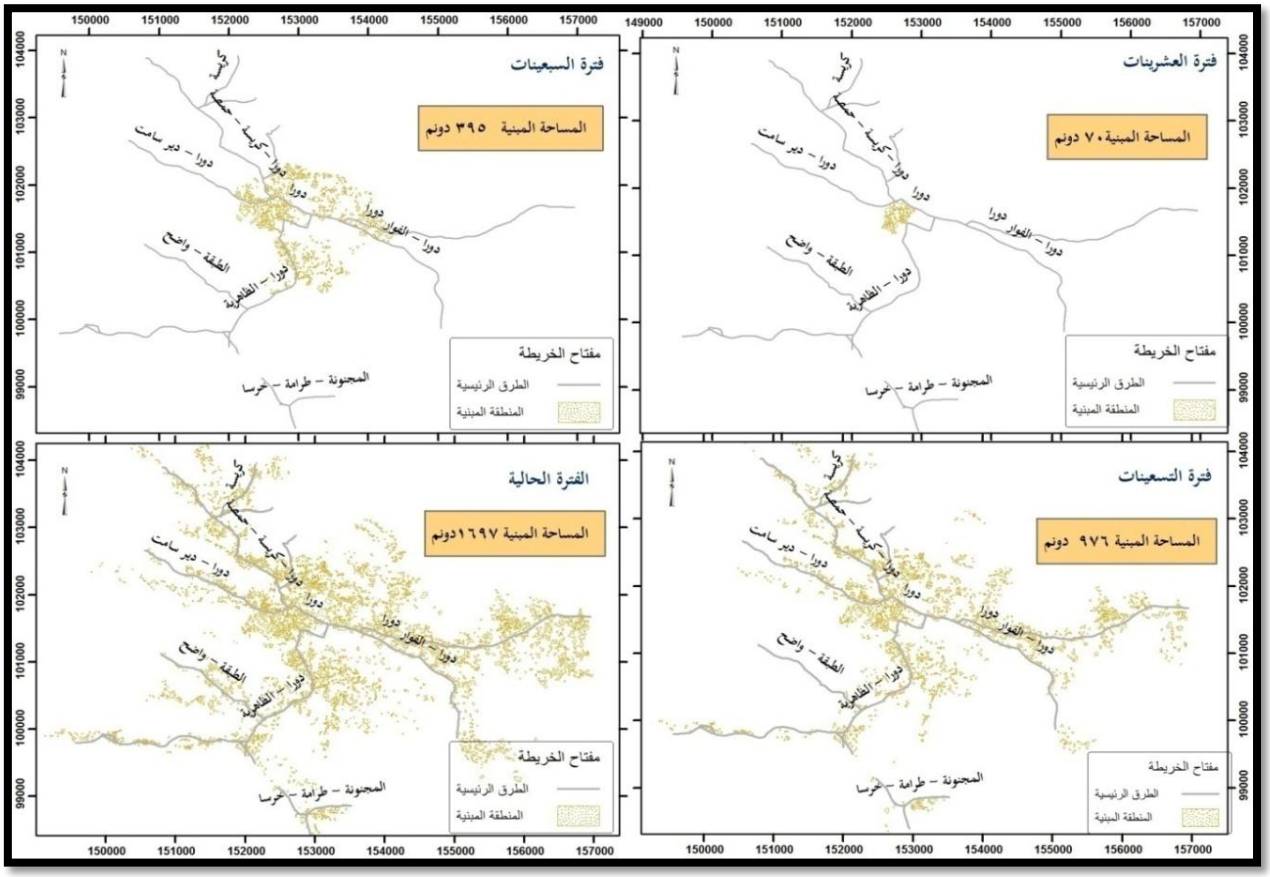

مصدر البيانات : تم ترسيم الخرائط لسنوات (العشرينات والسبعينات) بالاعتماد على المخططات التفصيلية للبلدية والتي أخذت في حينها من صور جوية غير متوفرة حالياً، وقد تم توقيع هذه المخططات على صورة جوية لعام 1997 وترسيمها، أما خرائط (التسعينات والفترة الحالية) فقد اعتمدت على الصور الجوية لعام 1997، 2011 م . وفقاً للصورة الجوية لعام 2011، بالاعتماد على الحدود البلدية لمدينة دورا لسنوات مختلفة.

يتضح من خلال الخارطة رقم (17) أن مساحة المنطقة المبنية لمدينة دورا تطورت بشكل ملحوظ عبر التاريخ، وقد تم احتساب مساحة مسطحات البناء للمدينة لفترات زمنية مختلفة كما أسلفنا سابقاً، حيث بلغت المساحة المبنية للمدينة في فترة العشرينات حوالي(70)دونم، وقد اقتصرت حدود المدينة آنذاك على البلدة القديمة حيث وصف

الرحالة الغربيين أن مقام النبي نوح كان خارج حدود المدينة آنذاك في الجهة الغربية، وهذا يبين حدود مدينة دورا في تلك الفترة وقد تم احتساب المساحة المبنية كما أسلفنا بالاعتماد على المخططات التفصيلية للبلدية والتي أخذت في حينها من صور جوية غير متوفرة حالياً وقد تم توقيع هذه المخططات على صورة جوية لعام 1997م، أما فترة السبعينات فقد بلغت مساحة المنطقة المبنية للمدينة حوالي (395) دونم، أي أن الفترة الممتدة بين العشرينات والسبعينات شهدت تطوراً في المساحة المبنية بحوالي (325) دونم، كما شهدت الفترة التي تلت قدوم السلطة الفلسطينية نموا عمرانيا ملحوظا حيث بلغت المساحة المبنية في المدينة عام 1997 م (976) دونم ثم استمر النمو العمراني في المدينة لاستيعاب الزيادة السكانية المطردة والحاجة الماسة للبناء لسد احتياجات المواطنين للمساكن، وقد وصلت مساحة المنطقة المبنية في مدينة دورا عام 2011 (1697) دونم(خارطة 24)، وهذا يعني أن الفترة الواقعة بين 1997 – 2011 والتي بلغت 14 عام شهدت زيادة في المساحة المبنية وصلت إلى(721) دون، وقد كان التوسع في الشمال الغربي والجنوب والجنوب الغربي.

3.2.4 حلحول

عند الحديث عن حلحول في كتب الرحالة الغربيين فقد وصفت على أنها قرية تقع على هضبة وتحتوي على 700 نسمة وبعض منازلها مبنية من منازل عتيقة بالإضافة إلى وجود المقابر المنحوتة داخل الصخر" يتزود السكان بالمياه من عين تقع أسفل القرية من الجهة الجنوبية وتسمى عين أيوب، وعلى مقربة منها تقع مجموعة من البيوت تقوم على هضبة منبسطة حيث يوجد بها جامع النبي يونس " وتشرف حلحول على مدينة قديمة حلت محلها وتسمى بالعبرية واليونانية حلحول وباللاتينية هلهول. (Tome Troisieme, 1969)، من خلال الخارطة رقم (18) يتبين أن مساحة المنطقة المبنية لمدينة حلحول في فترة العشرينات حوالي(40)دونم، حيث يتضح من خلال كتب الرحالة الغربيين أن عدد سكان حلحول بلغ آنذاك حوالي 700 نسمة بالإضافة أن مقام النبي موسى كان يقع خارج حدود المدينة من الجهة الغربية وهذا يعطى تصورا واضحا على حدود المدينة آنذاك. أما فترة السبعينات فقد بلغت مساحة المنطقة المبنية للمدينة حوالي(1032) دونم، وهذا يعني أن الفترة الممتدة بين العشرينات والسبعينات شهدت تطوراً في المساحة المبنية بحوالي(382) دونم، لقد شهدت مدينة حلحول زيادة في المساحة العمرانية واتساعا ملحوظا في مساحة مسطحات البناء ويرجع السبب في ذلك إلى النمو السكاني الحاصل وما نتج عنه من متطلبات لسد حاجات

السكان إلى البناء وكان للأوضاع السياسية والاقتصادية دورا مهما في زيادة مساحة العمران في المدينة خصوصا في الفترة التي لحقت قدوم السلطة الفلسطينية حيث بلغت مساحة المنطقة المبنية في مدينة حلحول بالاعتماد على صور الأقمار الصناعية عام 1997 م حوالي (1414) دونم، وقد مرت المدينة بمرحلتين من النمو العمراني تمثلت المرحلة الأولى بقدوم السلطة الفلسطينية وازدهار العمران والفترة الثانية التي تلت انتفاضة الأقصى وما نجم عنها من أوضاع اقتصادية وسياسية أثرت على سير عملية النمو العمراني وقد بلغت مساحة المدينة عام 2011 م (2016) دونم ((خارطة 25) أي أن الفترة بين 1997 -2011 شهدت زيادة في المساحة العمرانية بلغت (602) دونم وقد كان التوسع باتجاه الغرب والشمال الغربي .

خارطة (18) : تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة حلحول

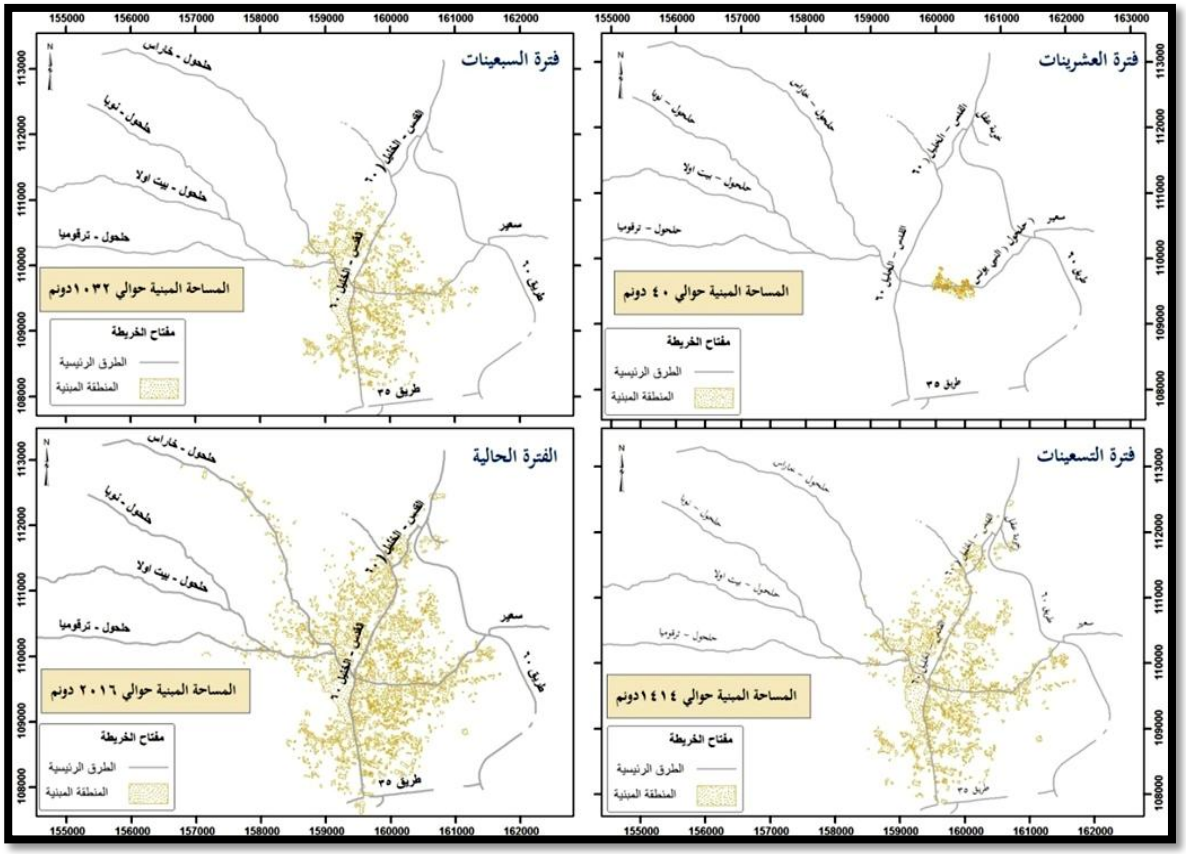

مصدر البيانات : تم ترسيم الخرائط لسنوات (العشرينات والسبعينات) بالاعتماد على المخططات التفصيلية للبلدية والتي أخذت في حينها من صور جوية غير متوفرة حالياً، وقد تم توقيع هذه المخططات على صورة جوية لعام 1997 وترسيمها، أما خرائط (التسعينات والفترة الحالية) فقد اعتمدت على الصور الجوية لعام 1997، 2011 م . وفقاً للصورة الجوية لعام 2011، بالاعتماد على الحدود البلدية لمدينة حلحول لسنوات مختلفة..

3.4 المباني في منطقة الدراسة

عرف المبنى حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه كل مشيد قائم بذاته ومثبت على الأرض أو على الماء بصفة دائمة أو مؤقتة ومحاط بأربعة جدران أو اكتمل به سقف واحد على الأقل بغض النظر عن الهدف من إنشاءه ومادة البناء وكيفية استخدامه.

1.3. 4 أنماط المباني

صنفت المباني حسب شكلها الخارجي بغض النظر عن الاستخدام الحالي إلى سبعة أنماط رئيسية وهي : فيلا، دار، عمارة، خيمة، براكية، منشأة، تحت التشييد. يلاحظ من خلال الجدول (10) أن حوالي 57 % من المباني في منطقة الدراسة تصنف تحت نمط الدار، وتشكل المباني من نمط عمارة ما نسبته حوالي 29% من مباني منطقة الدراسة حيث ترتفع نسبة المباني من نمط عمارة في مدينة الخليل لتشكل حوالي 47% من مجمل مباني المدينة ويعود السبب في ذلك إلى توجه المدينة نحو البناء العمودي على حساب البناء الأفقي نظرا لشح الأراضي وارتفاع أسعارها في المدينة، من جهة أخرى فان المباني من نمط عمارة في مدن دورا وحلحول تتراوح نسبتها بين 15- 17 % من مجمل المباني. تشكل المباني من نمط فيلا 2.8% من مباني منطقة الدراسة، حيث تنخفض نسبتها في مدينة الخليل عنها في مدن دورا وحلحول .أما باقي المباني في منطقة الدراسة فتصنف ضمن (خيمة، براكية، منشأة) وتشكل نسبتها مجتمعة حوالي 9.6 % من مباني منطقة الدراسة .(رسم بياني 8)

رسم بياني (8) : التوزيع النسبي للمباني المكتملة في منطقة الدراسة حسب نوع المبنى

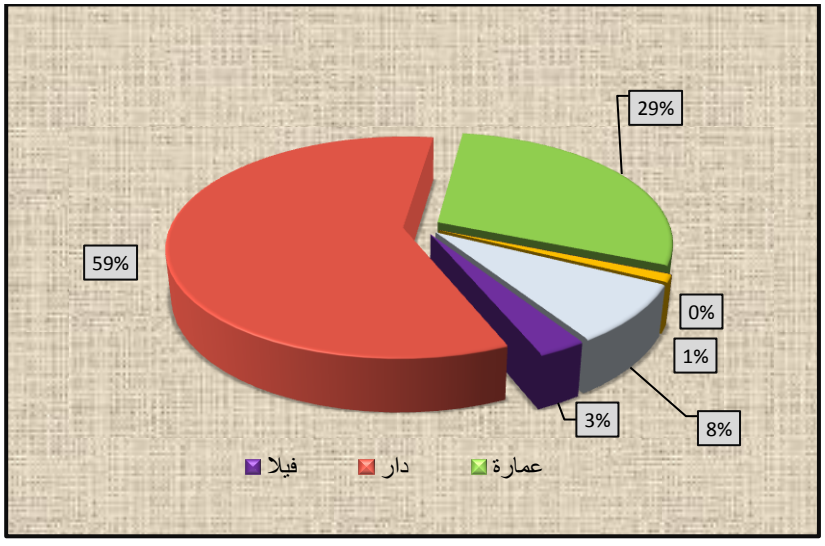

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 / عمل الباحث

2.3.4 نوع الوحدة السكنية

تشير نتائج بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2007 م إلا أن ما نسبته 67% من المساكن في منطقة الدراسة صنفت تحت نمط شقة كما أن حوالي 31% من المساكن صنفت على أنها دار وهذا يعني أن ما نسبته 98% من المساكن في منطقة الدراسة تصنف على أنها شقة أو دار ، في حين شكل نمط الفيلا ما نسبته 1.9 % من مجمل المساكن في منطقة الدراسة ولم تشكل الخيمة والغرفة المستقلة 1% من مساكن منطقة الدراسة .

بالنظر إلى الرسم البياني رقم (9) يتضح أن نسبة المساكن من نمط شقة ارتفع بشكل ملحوظ في مدينة الخليل حيث شكلت نسبتها حوالي 73% من مساكن مدينة الخليل في حين بلغت نسبتها 47% في حلحول و 43% في دورا ، في المقابل ارتفعت نسبة المباني المصنفة دار في دورا لتشكل 54 % من مساكن المدينة في حين بلغت نسبتها 49 % في حلحول ، أما مدينة الخليل فقد شكل نمط الدار فيها 24 % من مجمل المساكن وهذا يؤكد بوضوح أن مدينة الخليل ساد فيها البناء العمودي على حساب البناء الأفقي .

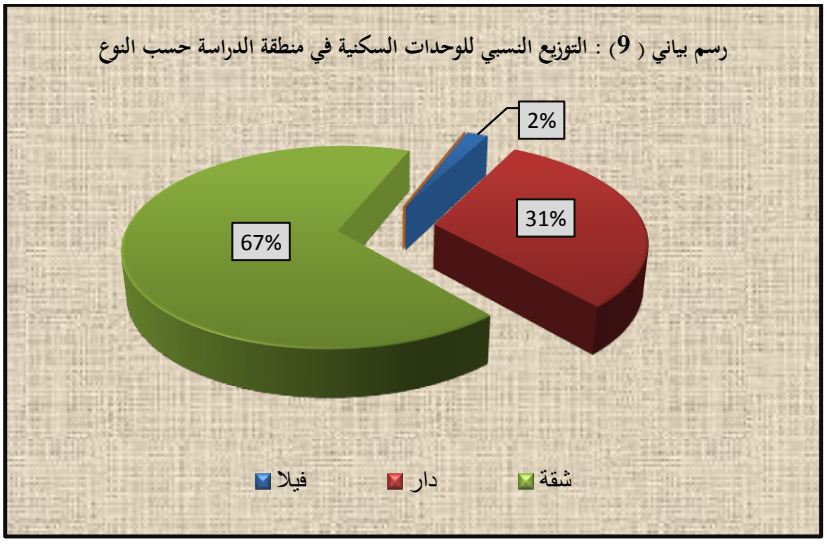

3.3.4 استخدام المبنى

يقصد به كيفية استخدام المبنى بغض النظر عن الهدف من إنشاءه، وقد تم تصنيفها حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ستة أصناف وهي: (للسكن فقط، للسكن والعمل، للعمل فقط، مغلق، خالي، مهجور).

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن حوالي 70 % من مباني منطقة الدراسة تستخدم للسكن فقط حيث بلغ عددها في تجمعات منطقة الدراسة (16764) مبنى، وترتفع نسبة المباني المخصصة للسكن فقط في

مدينتي دورا وحلحول عنها في مدينة الخليل ويرجع السبب في ذلك إلى تنوع استخدامات المباني في المدينة فنجد أن المبنى الواحد مقسم جزء للسكن والجزء الآخر قد يكون فيه مصنع كمصانع الأحذية في المدينة على سبيل المثال .

تشكل نسبة المباني المخصصة للسكن والعمل معا ما نسبته حوالي 13.4 % من مجمل مباني منطقة الدراسة حيث ترتفع نسبة المباني المخصصة للسكن والعمل معا في مدينة الخليل عنها في مدينتي دورا وحلحول إلى الضعف تقريباً، أما المباني المخصصة للعمل فقط فقد شكلت نسبتها حوالي 10.3 من مجمل مباني منطقة الدراسة وقد بلغت نسبة المباني المخصصة للعمل فقط 11% في مدينة الخليل، و 9.4 % في مدينة دورا، أما مدينة حلحول فقد بلغ نسبة المباني المخصصة للعمل فيها 5.5 % .

أما باقي مباني منطقة الدراسة فقد صنفت على أنها (مغلق، خالي، مهجور) وقد شكلت نسبتها مجتمعة حوالي 6.2 % من مجمل مباني منطقة الدراسة. (رسم بياني 10)

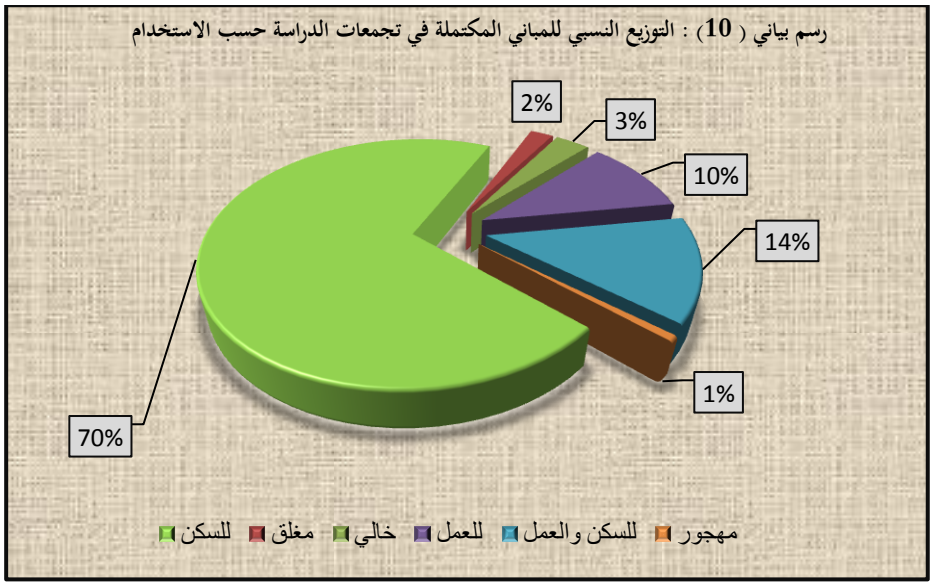

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء، 2012 / عمل الباحث

4.3.4 نوع مادة البناء

يقصد بمادة البناء المادة الأساسية الغالبة في هيكل بناء الجدران الخارجية للمبنى وقد صنفت حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى (حجر نظيف، حجر واسمنت، اسمنت مسلح، طوب إسمنتي، لبن طيني، حجر قديم).

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2007 أن حوالي نصف مباني منطقة الدراسة استخدم الحجر النظيف في بناءها وهذا يدل على التحسن في نوع مادة البناء وتحسن الأوضاع الاقتصادية، وقد ارتفعت نسبة المباني التي استخدمت الحجر النظيف في مدينة الخليل عن باقي تجمعات الدراسة حيث بلغت نسبتها 57 %

أما المباني التي استخدم الحجر والاسمنت في بناءها فقد شكلت ما نسبته 20 % من مجمل مباني منطقة الدراسة وقد ارتفعت نسبة المباني التي استخدمت الحجر والاسمنت في مدينة حلحول لتشكل 41% في حين بلغت نسبة هذه المباني 23 % في دورا ، و 14 % في مدينة الخليل.

بلغت نسبة المباني التي استخدمت الاسمنت المسلح في بناءها حوالي 8.2% من مجمل مباني منطقة الدراسة في حين بلغت نسبة المباني التي استخدم الطوب الإسمنتي في بناءها حوالي 4.9 %

أما باقي مباني منطقة الدراسة فقد تنوعت فيها مادة البناء بين (لبن طيني، حجر قديم، أخرى) وقد شكلت مجتمعة ما نسبته حوالي 18 % من مجمل مباني منطقة الدراسة. (رسم بياني،11)

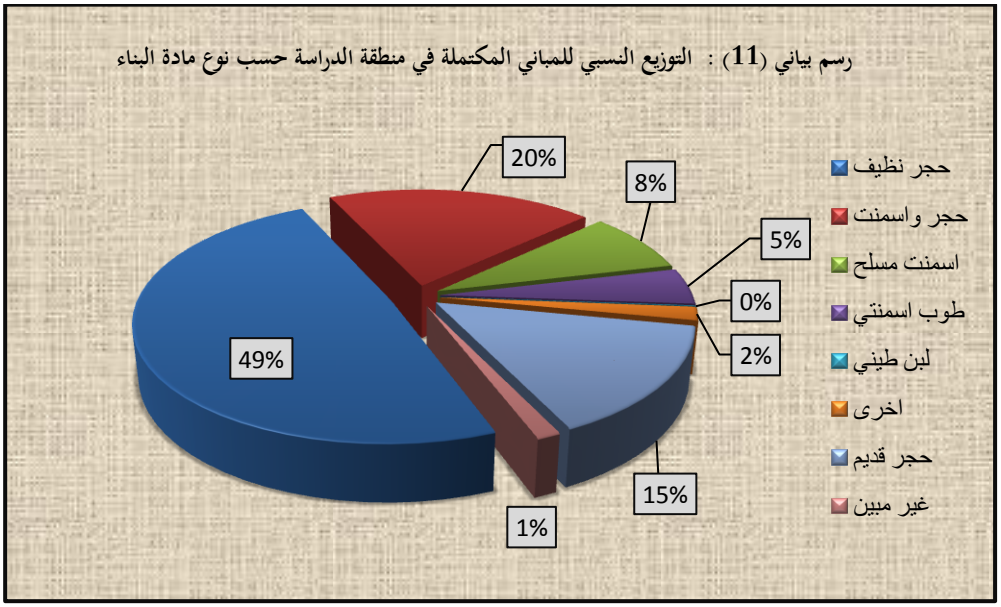

مصدر البيانات : المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012 ، عمل الباحث

5.3.4 عدد الطوابق

يقصد بها الأدوار أو الطوابق التي يتكون منها المبنى ، حيث يلاحظ أن المباني المكونة من طابق واحد بلغت نسبتها 29% في حين أن المباني المكونة من طابقين بلغت نسبتها 42% وهذا يؤكد أن غالبية مباني منطقة الدراسة مكونة من طابقين فأقل حيث بلغت نسبة المباني المكونة من طابقين فاقل 71% وذلك لان غالبية مباني منطقة الدراسة هي من نمط الدار .

تشكل نسبة المباني المكونة من ثلاثة طوابق 19.5 % في حين تشكل نسبة المباني المكونة من أربعة طوابق 6.7 % ومن الملاحظ أن نسبة المباني المكونة من 3- 4 طوابق ترتفع نسبتها في مدينة الخليل حيث بلغت 31 % في حين كانت نسبتها في دورا 16% وفي حلحول 13% .

شكلت المباني المكونة من خمسة طوابق فأكثر ما نسبته 2.6 % من مجمل مباني منطقة الدراسة وقد ارتفعت نسبة المباني المكونة من خمسة طوابق فأكثر في مدينة الخليل فبلغت 4% في حين بلغت نسبتها في دورا وحلحول 0.7 % فقط)، وهذا يفسر اتجاه مدينة الخليل نحو البناء العمودي على حساب البناء الأفقي والاستغلال الأمثل للأرض .

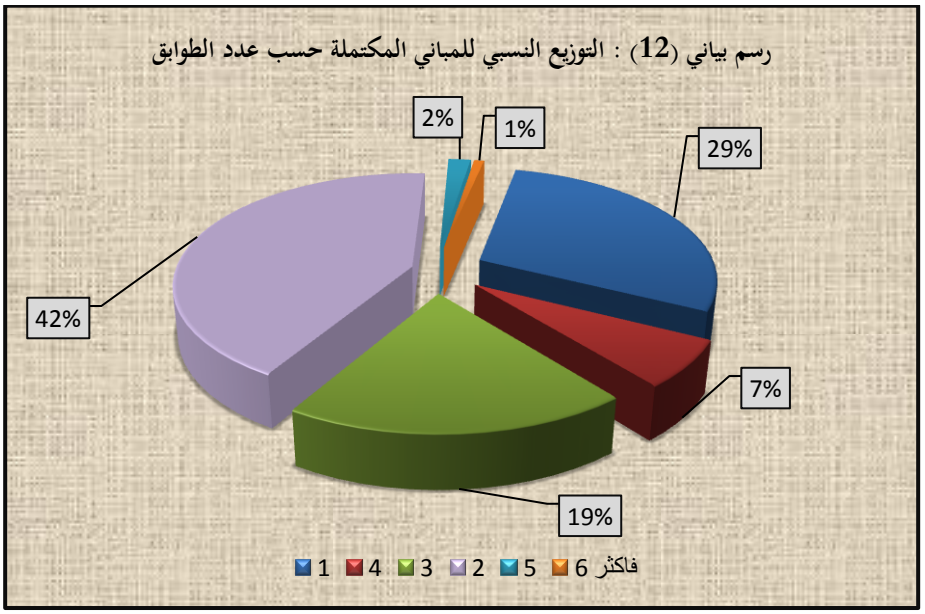

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، عمل الباحث

4.4 التطور العمراني المستقبلي والأراضي المتوفرة لذلك

لقد قامت الدراسة بالعمل على نمذجة الصور الجوية وفقا لعدة معايير لمعرفة اتجاهات التطور العمراني المستقبلي لمنطقة الدراسة وتحديد المناطق الأكثر ملائمة للتوسع العمراني المستقبلي وقد تم الاعتماد على عدة عوامل يعتقد أن لها تأثير على مستقبل النمو العمراني واتجاهه ومن أهم هذه العوامل : -

1.4.4 التصنيف الجيوسياسي للأراضي كمناطق (A، B, C – H1, H2)

إن استخدام هذا التصنيف يهدف إلى إظهار القيود السياسية على النمو العمراني حيث انه حسب اتفاقية أوسلو فقد تم تصنيف مناطق الضفة الغربية إلى مناطق (A) والتي تخضع بشكل كامل لسيطرة السلطة الفلسطينية وتعد كأفضل مناطق ملائمة للتطور العمراني المستقبلي، و مناطق (B) حيث تتمتع السلطة الفلسطينية فيها بصلاحيات مدنية فقط أما الصلاحيات الأمنية فتتبع لقوات الاحتلال وتعد هذه المناطق متوسطة الملائمة للنمو العمراني المستقبلي، أما المناطق المصنفة (C) والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية والتي يحد البناء فيها وتعتبر مناطق اقل ملائمة للتوسع العمراني. مع العلم أن المنطقة (C) تحتوي على أكبر مساحة من احتياطي الأراضي المتوفرة للتطوير الفلسطيني بالإضافة إلى الكم الأكبر من الأراضي الزراعية والرعوية الفلسطيني، كما أنّها المنطقة الفلسطينية الوحيدة التي تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وبالتالي، فإنّ أي مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق (كالطرق، وشبكات المياه والكهرباء وغيرها)تتطلب العمل في المنطقة (C).

2.4.4 المخططات الهيكلية (مناطق التنظيم العمراني)

تقوم وزارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية بعمل مخططات هيكلية لحدود التجمعات السكنية الفلسطينية، حيث يمكن اعتماد المناطق داخل المخططات الهيكلية مناطق ملائمة للتوسع العمراني المستقبلي.

3.4.4 طبيعة الأرض

تعتبر الأرض الزراعية غير ملائمة للتطور العمراني المستقبلي بينما تعطى الأراضي الأخرى أهمية اكبر من حيث صلاحيتها للبناء والتوسع العمراني المستقبلي خصوصا الأراضي البور، وقد تم إعطاء هذا العامل أهمية كبيرة في توقع الأراضي الصالحة والملائمة للتطور العمراني واتجاهاته.

4.4.4 المستوطنات والبؤر الاستيطانية والطرق الالتفافية

إن وجود المستوطنات الإسرائيلية يحد من النمو العمراني داخل وبالقرب من حدود المستوطنة إذ تعتبر مناطق مخصصة لتوسع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل ويتم تحديدها من خلال المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية، حيث تعمل هذه المستوطنات على الحد من النمو العمراني كما هو الحال بالنسبة لمدينة الخليل حيث حال وجود مستوطنتي كريات أربع وخارصينا من توسع المدينة في الجهة الشرقية، كذلك الحال بالنسبة للطرق الالتفافية حيث تعمل كعائق أمام التطور العمراني خصوصا انه يمنع البناء على مسافة 150 م على جانبي الطريق وقد تم اعتبار هذا العامل كمحدد للبناء الفلسطيني والتوسع العمراني.

5.4 الأماكن المتوقعة للتطور العمراني المستقبلي في منطقة الدراسة

1.5.4 الأماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة الخليل

لقد قامت الدراسة باستخدام الصور الجوية من خلال العمل على نمذجة المناطق المبنية وكذلك نمذجة المناطق الملائمة للتطور العمراني المستقبلي في المدينة، وقد تم اخذ العوامل آنفة الذكر بعين الاعتبار خلال عملية النمذجة (التصنيف الجيوسياسي، طبيعة الأرض، المستوطنات والبؤر، المخططات الهيكلية).

لقد تم ترسيم المناطق الملائمة والمتوقعة للنمو العمراني المستقبلي حيث تم استثناء المنطقة الشرقية من الأراضي الملائمة للتوسع بسبب وقوعها ضمن الأراضي المصنفة C ووجود مستوطنتي كريات أربع وخارصينيا اللتان حدتا من التطور العمراني سابقا وسيحد وجودهما من التطور في المستقبل، كما أن خصوصية الوضع السياسي لمدينة الخليل المقسمة إلى

(H1,H2) حسب اتفاقية طابا عام 1995م حيث تمارس إسرائيل السيطرة الأمنية على H2 وتمارس السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية فقط على المنطقتين، وهذا يعني الحد من البناء والتوسع في المنطقة H2 .

إن طبيعة الأرض تعد من أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند توقع الأماكن الملائمة للتوسع المستقبلي حيث أن الأراضي الزراعية غير ملائمة للنمو العمراني المستقبلي، في حين تعد الأراضي غير الزراعية أكثر ملائمة للنمو، بالإضافة أن المناطق المبنية تستثنى من الأراضي المتوقعة للتوسع ، وبناء على كل هذا فقد عملت الدراسة على نمذجة المناطق الملائمة للتوسع بناءا على المعايير السابقة وقد بلغت مساحة الأراضي الملائمة والمتوقعة للتوسع في مدينة الخليل حوالي (8133) دونم، والذي يشكل 83% من مساحة مسطحات البناء الحالية.

إن توقع الأراضي الملائمة للتوسع تفيد في معرفة اتجاه التوسع المستقبلي للمدينة بشكل عام حيث أظهرت النتائج أن التوسع المستقبلي للمدينة سيكون في الجهة الشمالية الغربية وفي الجهة الجنوبية بشكل أساسي بالإضافة إلى استغلال الأراضي الملائمة للبناء داخل حدود البلدية.

خارطة (19) : الأماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة الخليل

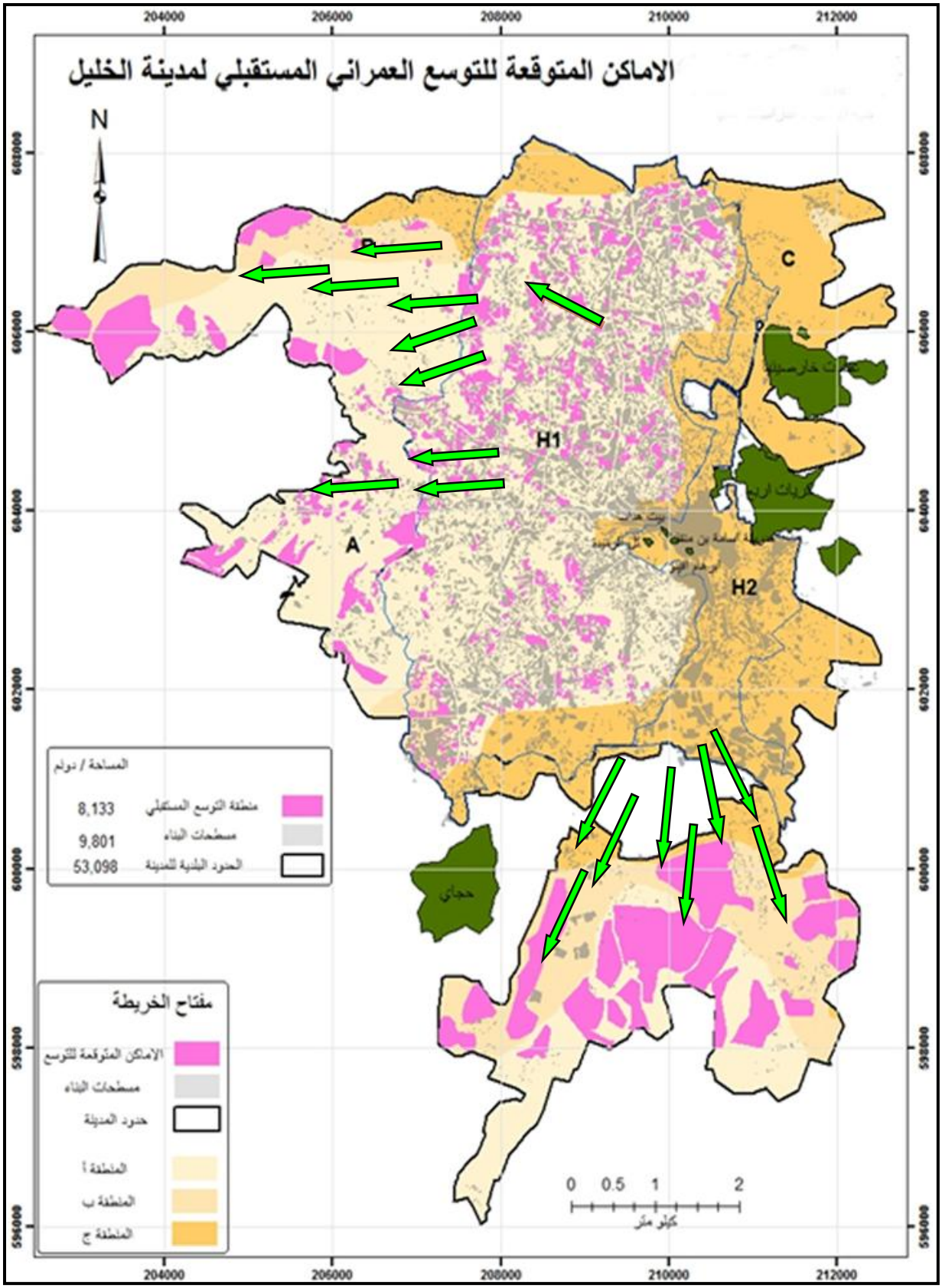

المصدر: صور جوية لعام 2011، بلدية الخليل، الحكم المحلي، بتصرف

2.5.4 الأماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة دورا

لقد تم توقع الأراضي الملائمة للتوسع العمراني المستقبلي لمدينة دورا باستخدام الصور الجوية من خلال نمذجة مناطق البناء والمناطق الملائمة للتوسع مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة، وقد أظهرت النتائج أن مدينة دورا لا تشهد محددات للبناء والتوسع بحجم ما تشهده مدينة الخليل حيث تصنف معظم أراضيها على أنها A و B بالإضافة إلى توفر مساحات من الأراضي الملائمة للتوسع، وبناء على ذلك فقد تم حساب مساحة الأراضي المتوقعة للنمو والتوسع فبلغت (4497) دونم، والذي يشكل حوالي 255% من مساحة مسطحات البناء الحالية. كما تشير النتائج أن النمو العمراني المستقبلي سيكون باتجاه الشمال، والشمال الغربي والجنوب والجنوب الغربي .

خارطة (20) : الأماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة دورا

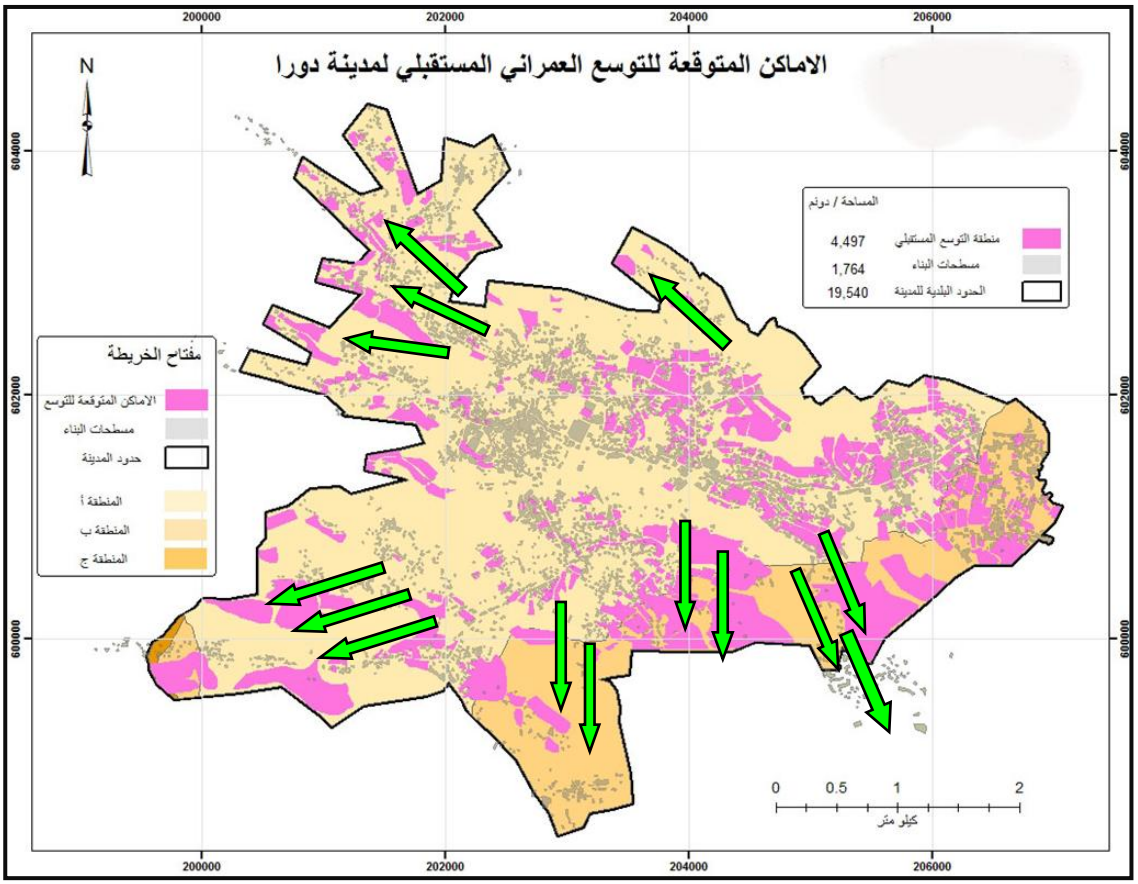

المصدر: صور جوية لعام 2011، بلدية الخليل، الحكم المحلي، بتصرف

3.5.4 الأماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة حلحول

كما باقي تجمعات الدراسة فقد تم وضع تصور مستقبلي لاماكن التوسع العمراني في مدينة حلحول بالاعتماد على العوامل والمحددات المؤثرة في عملية النمو، حيث يمكن تقسيم المدينة إلى ثلاثة مناطق وهي : المنطقة الشرقية والتي تصنف أراضيها على أنها C وبالتالي هناك محددات لعملية البناء والنمو، ومنطقة مركز المدينة (CBD) والتي تصنف أراضيها على أنها (A) وتعد أكثر ملائمة للتوسع لكنها أصبحت مكتظة بالمباني ، في حين أن المنطقة الجنوبية تصنف ضمن أراضي (B) ، كما أن المدينة يغلب على أراضيها الطابع الزراعي خاصة المناطق القريبة من وسط المدينة وبالتالي تعد هذه المناطق غير ملائمة للتوسع المستقبلي ، وأمام كل هذه المعطيات فقد تم عمل نمذجة للمناطق الملائمة للتوسع باستخدام برنامج (GIS) وقد بلغت مساحة الأراضي الملائمة للتوسع (4863) دونم، والتي تشكل 241% من مساحة مسطحات البناء الحالية، هذا يعني أن هناك مجالا واسعا للنمو والتطور العمراني وبناءا على العوامل سابقة الذكر فسيكون التوسع المستقبلي باتجاه الغرب والجنوب الغربي.

خارطة (21) : الأماكن الملائمة والمتوقعة للتطور العمراني المستقبلي لمدينة حلحول

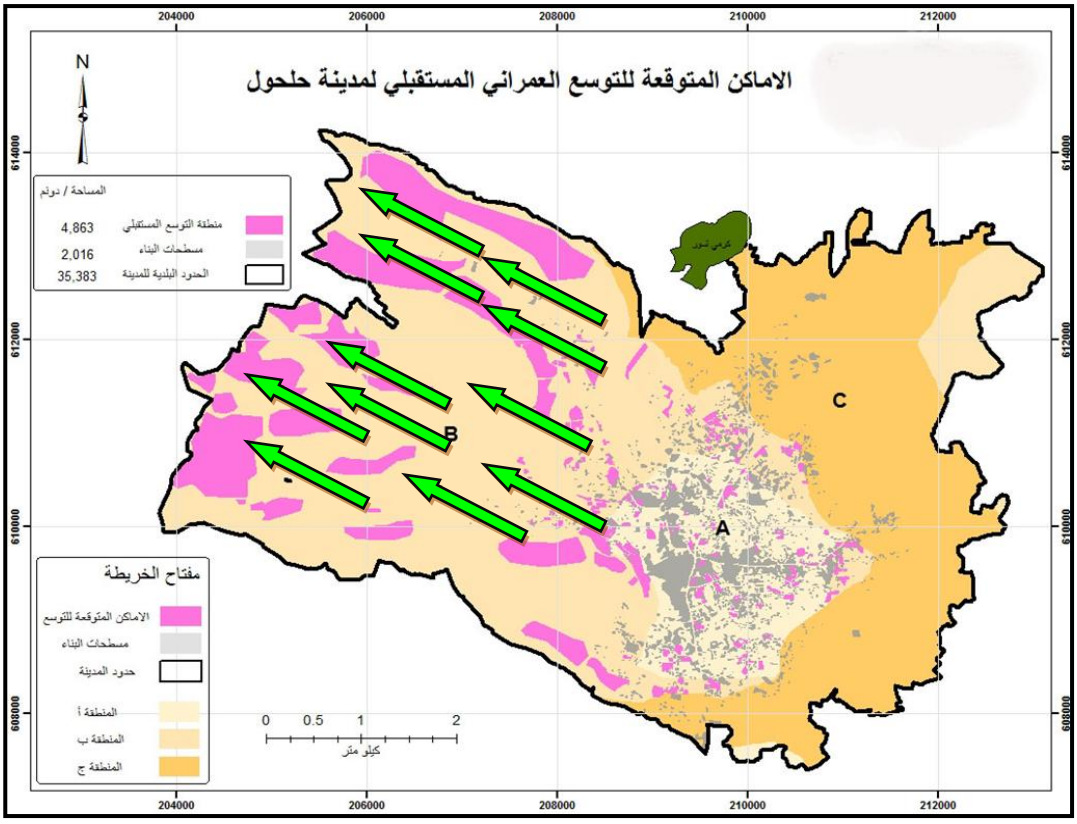

المصدر: صور جوية لعام 2011؛ بلدية الخليل؛ الحكم المحلي، بتصرف

الفصل الخامس

1.5 الخاتمة

2.5 الاستنتاجات

3.5 التوصيات

1.5 خاتمة

يعد موضوع النمو الحضري من المواضيع الهامة في هذه الأيام في ظل التقدم العلمي والتكنلوجي الحاصل وبفعل الانفتاح العلمي والمعرفي وتحسن ظروف الحياة، بالاضافة إلى الدور الكبير للدراسات الحضرية في التنمية والتخطيط بشكل عام، وعلى صعيد منطقة الدراسة فقد حاولت الدراسة مناقشة ظاهرة النمو الحضري في مركز جبل الخليل تحديداً في مدن (الخليل، دورا، ححلول) والتي شهدت خلال القرن العشرين نمواً حضرياً ملحوظاً حيث أدى التزايد السكاني المستمر وتضاعف عدد السكان إلى عشرة أضعاف خلال القرن المنصرم إلى نمو وتوسع عمراني هائل لم يكن من الممكن السيطرة عليه وضبطه في ظل ضعف الامكانيات السياسية والاقتصادية، رافق ذلك بطبيعة الحال تطور في المؤسسات الخدمية والاجتماعية، وقد كان لقدوم السلطة الفلسطينية دورا مهماً في التاثير على عملية النمو الحضري، حيث رجوع بعض العائدين الى مدن الدراسة، وتشجيع الاستثمار وبالتالي كان هناك عوامل فاعلة أدت الى نمو مدن الدراسة بهذا الشكل من أهمها الزيادة الطبيعية، والهجرة، حيث اصبحت منطقة الدراسة تحديداً مدينة الخليل مركزاً للنشاط الاقتصادي وأدى بطبيعة الحال إلى توسع في الرقعة العمرانية وازدهار البناء، وقد ترتب على ذلك مشاكل وآثار وضعت البلديات والاجهزة المختصة أمام ضغوط كبيرة في ظل غياب التخطيط السليم والممنهج، وفي ظل ضعف المخططات الهيكلية، ومما زاد من حدة المشكلة وجود الاستيطان الصهيوني تحديدا في قلب مدينة الخليل ومحيطها والذي اثر بشكل سلبي على عملية النمو الحضري في منطقة الدراسة حيث مصادرة الاراضي، ومنع التمدد العمراني في مناطق وجهات معينة، بالاضافة إلى اقامة الطرق الالتفافية وجدار الضم والتوسع العنصري والتي أثرت بشكل سلبي على عملية النمو الحضري .

على ضوء ذلك فقد خرجت الدراسة بعدة نتائج مهمة والتي انبثق عنها توصيات من الممكن أن تساهم في عملية التخطيط والتنمية، ويمكن الاعتماد عليها للوصول إلى واقع افضل وامثل لتجمعات الدراسة على وجه الخصوص، والتجمعات الفلسطينية الأخرى على وجه العموم .

2.5 الاستنتاجات

*من الملاحظ أن مدن الدراسة شهدت فترتين من التطور العمراني وهما الفترة التي سبقت قدوم السلطة الفلسطينية والفترة التي تبعت قدومها، حيث امتازت الفترة التي تبعت قدوم السلطة الفلسطينية بزيادة كبيرة في نسبة النمو الحضري في تجمعات منطقة الدراسة.

* لعب التصنيف السياسي لمدينة الخليل (**H1,H2**) دوراً كبيراً في الضغط على منطقة البناء في المنطقة **H1**، والتي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة، في المقابل عانت المنطقة **H2** التي تغطي ما مساحته 20 % من مساحة الحدود البلدية لمدينة الخليل من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ومن قيود التطور والنمو .

* لقد كان للوضع السياسي غير المستقر والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة على مدن الدراسة دورا كبيرا في التأثير السلبي على عملية النمو الحضري، كما أن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المصنفة ج خلقت صعوبة كبيرة في التخطيط وتنفيذ المخططات في هذه المناطق.

* لعبت المستوطنات الإسرائيلية دورا كبيرا في الحد من النمو والتوسع العمراني لمدن الدراسة خصوصا مدينة الخليل، حيث أن مستوطنتي كريات أربع وخارصينا حدتا من التوسع العمراني في الجهة الشرقية، وكذلك مستوطنتي حاجاي وهار مانوح في الجهة الجنوبية، كما منعت مستوطنة كرمي تسور من التوسع العمراني والتواصل بين مدينتي حلحول وبيت أمر .

* من الواضح أن صفة التوسع العمراني (أفقي، عمودي) اختلفت بين مدن الدراسة حيث أن البناء العمودي في مدينة الخليل طغى على نمط البناء الأفقي وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والاتجاه نحو الاستغلال الأمثل لها ، في حين كان التوسع الأفقي هو السائد في مدينتي دورا وحلحول ولكن نظرا لشح الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أسعارها في هذه الأيام جعل هذه المدن تتجه نحو البناء العمودي .

* أدت القيود والاستراتيجيات الإسرائيلية في منع توسع مدن الدراسة وقد نتج عن ذلك الضغط على البنية التحتية وزيادة الكثافة السكانية في مناطق البناء القائمة.

* تعد كل أنواع صخور منطقة الدراسة صالحة للبناء وقد شكلت المادة الأساسية التي بنيت منها البيوت على مر التاريخ، كما أن تحلل صخور منطقة الدراسة عبر ملايين السنين أنتج تربةً حمراء وبنية وحوارية صالحة للزراعة.

* إن غياب إستراتيجية واضحة في التخطيط أدى إلى البناء والتوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية القيمة، بالإضافة إلى انتشار البناء غير المرخص والتمدد غير المنتظم .

* ساهم توزيع شبكات الطرق والمناطق الزراعية والتركيبة الوظيفية في صياغة نمط المناطق العمرانية في مدن الدراسة تحديدا في مدينة الخليل، كما يلاحظ أن العمران امتد على شكل نطاقات طويلة أو على شكل أشرطة على جانبي الطرق الرئيسية كما هو الحال بالنسبة لامتداد البناء على جانبي شارع عين سارة شمالاً، وشارع السلام، وشارع واد الهرية في مدينة الخليل .

* أدت ظاهرة النمو والتوسع غير المخطط إلى بروز مشكلات كبيرة واجهت السلطات البلدية وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى جعل الأجهزة المختلفة أمام ضغوط كبيرة لتوفير الخدمات .

* تعاني تجمعات منطقة الدراسة بشكل عام من مشكلة قدم وضعف المخططات الهيكلية، حيث أن المخططات الهيكلية لا تستوعب النمو السريع الذي يتطلب تحديث وتوسيع هذه المخططات بشكل دوري لاستيعاب هذه الزيادة المطردة، فعلى سبيل المثال ما زالت بلدية الخليل تعتمد على المخطط البريطاني لعام 1944 بشكل أساسي .

* يمكن اعتبار مجتمع الدراسة مجتمع فتي، حيث أن فئة الشباب تشكل أكثر من نصف المجتمع، وهذا يجب أخذه بعين الاعتبار عند التخطيط للتنمية في المستقبل.

* يلاحظ وجود اختلاف في نسبة النوع من فئة إلى أخرى من فئات مجتمع الدراسة حيث بلغت أقصى نسبة نوع في سكان الفئة 95 سنة فأكثر وقد بلغت 118.2 ذكر لكل 100 أنثى، أما أدنى مستوى لنسبة النوع فكان في سكان الفئة من 80 -84 سنة وقد بلغت 82.2 ذكر لكل 100 أنثى مما يتطلب اخذ هذا بعين الاعتبار في التخطيط المستقبلي للنمو الحضري .

* من الملاحظ وجود اختلاف في طبيعة ونمط بناء الوحدات السكنية في تجمعات الدراسة حيث يطغى على مدينة الخليل نمط بناء الشقق السكنية حيث بلغت نسبتها 74%، في حين بلغت نسبة نمط الدار 24 %، كما أن اغلب الوحدات السكنية في كل من دورا وحلحول تصنف ضمن نظام الدار، ويرجع السبب في ذلك إلى توجه مدينة الخليل إلى البناء العمودي بسبب قلة الاراضي وغلاء اسعارها من اجل الاستغلال الأمثل للأراضي .

* تعاني مدن الدراسة من العديد من المشكلات الناجمة عن النمو الحضري مثل ضعف البنية التحتية، ومشكلة التلوث البيئي والازدحام المروري، والنمو العمراني العشوائي، كذلك مشكلة قدم وضعف المخططات الهيكلية.

* هناك نمطان من التطور العمراني في فلسطين بشكل عام وفي الخليل بشكل خاص، وهما تطور طبيعي وتطور صناعي، حيث أن التطور العمراني الطبيعي للتجمعات الفلسطينية يأتي كحاجة ملحة لتلبية النمو الطبيعي للسكان، في حين أن النشاطات التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية تأتي ضمن سياسة التطور الصناعي و تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتمزيق وحدتها وبالتالي الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في المستقبل .

*تطورت مساحة المخططات الهيكلية لمدينة الخليل منذ العام 1922 – 2011 بحوالي 51000 دونم، كما تطورت مساحة الحدود البلدية لمدينة دورا منذ العام 1974 – 2011 بحوالي 16756 دونم، أما مساحة الحدود البلدية لمدينة حلحول فقد تطورت منذ عام 1978 حتى 2011 بحوالي 26182 دونم .

* بلغت مساحة الحدود البلدية لمدينة الخليل حسب المخططات الهيكلية حوالي 53000 دونم، منها حوالي 10000 دونم مبنية وباقي المساحات تعتبر صالحة للبناء، وبالرغم من ذلك تعد هذه المساحة غير كافية على المدى البعيد لاستيعاب النمو السكاني السريع، كما أن البناء اتجه نحو الجنوب والغرب بشكل أساسي.

* بلغت مساحة الحدود البلدية لمدينة دورا حسب المخططات الهيكلية حوالي 20000 دونم ، منها حوالي 1764 دونم مبنية وباقي المساحات تعتبر صالحة للبناء، كما أن حوالي 4500 دونم تعتبر ملائمة بشكل كبير للتوسع المستقبلي ، كما أن البناء اتجه نحو الجنوب والجنوب الغربي والشمال الغربي.

* بلغت مساحة الحدود البلدية لمدينة دورا حسب المخططات الهيكلية حوالي 35000 دونم ، منها حوالي 2016 دونم مبنية وباقي المساحات تعتبر صالحة للبناء، كما أن حوالي 4900 دونم تعتبر ملائمة بشكل كبير للتوسع المستقبلي ،كما أن البناء والتوسع الذي حصل ويتوقع أن يحصل في المستقبل كان في الجهة الغربية .

* زادت مساحة المنطقة المبنية (مسطح البناء) لمدينة الخليل خلال الـ (15) عام الماضية تحديداً من 1997م – 2011 حوالي 2780 دونم، كما زادت المساحة المبنية لدورا لنفس الفترة بحوالي 721 دونم، في حين زادت مساحة حلحول المبنية بحوالي 602 دونم .

* تطورت مساحة المنطقة المبنية لمدينة الخليل منذ العشرينات حتى الفترة الحالية بحوالي 8812 دونم، أما مدينة دورا فقد تطورت المساحات المبنية فيها لنفس الفترة الزمنية بحوالي 1620 دونم ، في حين زادت المساحة المبنية في حلحول ب حوالي 1976 دونم .

* بلغ عدد مباني مدن الدراسة (الخليل، دورا، حلحول) 23868 مبنى ، 69% منها في مدينة الخليل، و 17% في دورا، 14 % في حلحول .

* بلغت نسبة المباني من نمط الدار في مدن منطقة الدراسة 59 %، كما أن نسبة المباني من نمط العمارة بلغت 29%، أما باقي الأنماط(فيلا، خيمة، براكية، منشأة) فقد بلغت نسبتها 12 % فقط .

* إن حوالي 70% من مباني منطقة الدراسة تستخدم للسكن فقط، و 13% للسكن والعمل، و 10 % للعمل.

* إن حوالي 49 % من مباني منطقة الدراسة بنيت من الحجر النظيف، و 20% من الحجر والاسمنت، وقد ساعدت طبيعة صخور المنطقة وتحسن الوضع الاقتصادي على ذلك.

3.5 التوصيات

*ضرورة العمل على تشكيل لجنة وطنية من كافة الوزارات والمؤسسات ذات الاختصاص من اجل دعم موضوع التنمية الحضرية ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لاستيعاب النمو الحضري المستقبلي .

* دعم صمود السكان الفلسطينيين بالقرب من المستوطنات والبؤر الاستيطانية من اجل منع مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح التوسع الاستيطاني، والعمل على توفر دعم اكبر للسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة الذين يواجهون أبشع الاعتداءات اليومية من قبل قطعان المستوطنين لحماية البلدة القديمة من التهويد.

* العمل على تطوير المخططات الهيكلية لتجمعات منطقة الدراسة بحيث تستوعب النمو العمراني المتوقع، وعمل تسوية للأراضي للحد من المشكلات الناجمة عن النمو العشوائي، والعمل على تخصيص ارض لاستيعاب النمو الحضري المستقبلي.

* هناك حاجة لوضع سيناريوهات وخطط مستقبلية للتنمية بحيث تكون جاهزة للتنفيذ في حال الاتفاق على ما يسمى بالحل النهائي، أو في حال إخلاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية كما حدث في قطاع غزة، ووضع خطط لتنمية الأراضي المصنفة ج.

* يجب العمل على حماية الأراضي الزراعية القيمة والمناطق الخضراء من خلال سن القوانين والتشريعات لحمايتها ومنع التمدد العمراني على حساب هذه الأراضي للتقليل من الآثار السلبية للعمران على هذه الأراضي.

* على البلديات العمل على تنظيم عملية إصدار رخص البناء لكي يتم الحد من التوسع العمراني العشوائي.

* يجب أن تعمل الجهات الحكومية على تشجيع البناء في المناطق الفلسطينية المحتمل استهدافها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اجل حمايتها من المصادرة لأغراض الاستيطان.

* العمل على وضع قوانين وأنظمة وإرشادات لتنظيم النمو العمراني المستقبلي، ونشر الوعي بين السكان بأهمية وضرورة تنظيم البناء للمستقبل.

*تطبيق سياسة التوازن في توزيع المرافق الخدماتية كالمستشفيات، والجامعات وجعل إمكانية الوصول إليها أكثر سهولة ويسر .

* تشجيع إقامة الضواحي السكنية للحد من أزمة السكن الحضاري.

* العمل على تحسين الأوضاع السكنية لسكان ذوي الدخل المحدود في مجتمع الدراسة، خصوصا في البلدة القديمة في الخليل التي تواجه أوسع عملية تهويد مبرمجة بهدف دعم صمود سكانها .

* وضع الخطط التنموية من اجل تشجيع الإنتاج والصناعات المحلية لدعم الاقتصاد الوطني وتشغيل اكبر عدد ممكن من القوة العاملة والحد من مشكلة البطالة في مجتمع الدراسة.

* نشر الوعي بين السكان بضرورة الاهتمام بالبيئة وتشجيع المحافظة عليها وسن التشريعات والعقوبات القاسية للمتسببين في الإضرار بالبيئة والتلوث البيئي.

* العمل على إنشاء منطقة صناعية في كل من مدينتي دورا وحلحول على غرار المنطقة الصناعية في مدينة الخليل، ومراعاة الشروط البيئية وسلامة العمال، كما يجب العمل على وضع قوانين صارمة للتقليل من التلوث البيئي الحاصل في المنطقة الصناعية بالخليل حيث شبكات المجاري المكشوفة ومخلفات المصانع على جانبي الطريق ... الخ .

* ضرورة العمل على فتح أسواق تجارية خارج المنطقة المركزية (**CBD**)، لحل مشكلة الازدحام داخل المدينة وتخفيف العبء عنها.

* ضرورة وضع الميزانيات اللازمة من اجل تحسين البنية التحتية والمرافق العامة في منطقة الدراسة، والعمل على تحقيق بعض التوازن في توزيع الخدمات كالمياه، والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي.

* ضرورة العمل على إنشاء مكب صحي للنفايات بحيث يخدم محافظة الخليل ككل على غرار مكب زهرة الفنجان بمدينة جنين، ونقترح إقامة المكب في الشرق الاقصى لمحافظة الخليل حيث المقومات المناسبة لإقامة هكذا مشروع في تلك المنطقة.

المصادر والمراجع

إبراهيم، بلال محمد صالح(2010) : " الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية " ، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

أبو الرب، صلاح حسن محمود (2005) : " الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967 – 2000 م " رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

أبو بكر، أمين مسعود (1994):" قضاء الخليل1864- 1918 م"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان – الأردن.

أبو حسان، صالح احمد صالح(2004):" المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة دورا(محافظة الخليل)"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

أبو خرمة، سليمان (2005) : " نظريات النمو الحضري دراسة حالة : مدينة اربد – شمال الأردن " ، مجلة أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 21، العدد 3(ب)،(ص 865 – 899)، آب 2005 .

أبو سرية، عبد الحافظ (1995): " زلزال الخليل"، الطبعة الأولى، نادي شباب الخليل، الخليل – فلسطين.

أبو عيانة، فتحي محمد (1995): " جغرافية السكان أسس وتطبيقات "، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة، الإسكندرية – مصر .

اغريب، احمد عبد القادر(2007) : " الحركة السكانية في إقليم الخليل خلال القرن العشرين (دراسة جغرافية تطبيقية) " ، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 3 ، العدد 1 ، ص (141 – 160)، الخليل – فلسطين .

بركات، علي عبد الغني (1975) : " مشاكل تنظيم المدن في الضفة الغربية والمشروع الهيكلي لمدينة حلحول "، نقابة أصحاب المهن الهندسية فرع الضفة الغربية، اليوم الهندسي الثالث، 1975/8/29، القدس – فلسطين.

الجطيلي، إبراهيم بن عبد العزيز ب، (إبراهيم (1439 هجري):" النمو الحضري لمدينة الرياض في ضوء نماذج ونظريات نمو المدن، دراسة في جغرافية المدن" رسالة دكتوراه، قسم الجغرافية، جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012):" التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007".

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2008): سجل السكان، وزارة الداخلية، نسخة محدثة لغاية 2008/2/28م، بيانات غير منشورة) .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2009): النتائج النهائية للتعداد -ملخص -(السكان، المباني، المساكن، المنشآت) - محافظة الخليل .رام الله - فلسطين.

الحجاج، حنان عبد الحميد أحمد (2001): " التوسع العمراني لمنطقة شفا بدران خلال النصف الثاني من القرن العشرين"، رسالة ماجستير في الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

حسين، غازي : " (الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية " . بدون تاريخ نشر.

الحمامدة، فرج غنام جبر (2003): " اثر المناخ والسطح على النبات الطبيعي في منطقة الخليل (دراسة في دينامية البيئة)" ، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

الحوامدة، عبد النبي، ومحمود الرجوب (1992) :" الزراعة في محافظة الخليل" ، الطبعة الأولى، مطبعة رابطة الجامعيين، الخليل – فلسطين .

دائرة الإحصاء العامة في المملكة الأردنية الهاشمية(1963): " خصائص وتوزيع السكان في لواء الخليل"، أول تعداد عام للسكان والمساكن 1961، التقرير الأولي، مكتبة دائرة الإحصاءات العامة، عمان – الأردن.

دائرة الأرصاد الجوية 2006): : "بيانات الأمطار والحرارة في الخليل للفترة 1955 - 2011 " ، رام الله – فلسطين

الدباغ، مصطفى مراد (2006) : " بلادنا فلسطين . ديار الخليل "، الجزء الخامس، القسم الثاني، دار الهدى، كفر قرع – فلسطين.

دودين، محمد فؤاد مصطفى(**2004**): " اتجاهات التطور العمراني لمدينة دورا في ضوء العلاقات الإقليمية بالتجمعات المحيطة"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

روابحي، سناء (**2009**): " النمو الحضري وعلاقته بمشكلة النقل الحضري"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر- باتنة – الجزائر .

السعايدة، محمد إبراهيم خليل (**2003**): " مدينة الخليل (دراسة في جغرافية المدن)" ، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

سليمية، محمود عبد الله محمد (**2006**): " المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل" ، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

صافي، سمير خالد و خليل مقداد (**2009**): " دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزوجية والتعليمية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله – فلسطين.

صلاح، محمد عبد الهادي محمود (**1999**): " أثر التغير السكاني على التخطيط العمراني لمدينة سلفيت"، رسالة ماجستير في الجغرافيا ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

عبد الحق، منتهى عبد1990):**سن**(**2006**) :" تطور الاستيطان البشري وأنماط المعيشة في التجمعات المائية ، واحة أريحا " ، رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، رام الله – فلسطين .

عبد الرحمن، محمد (**1990**) : " قصة مدينة الخليل " ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

عبد الهادي، طه عبد القادر حمد (**2005**): " اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس" ، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

العدرة، نزيه علي محمد (**2007**): " جيومورفولوجية حوض التصريف النهري الأعلى من وادي الخليل" ، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين .

عطال، مسعودة، (**2009**):" النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، دراسة ميدانية بحي طريق حملة بمدينة باتنة"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر- باتنة – الجزائر .

عمرو، بشائر احمد طالب (**2006**) : " استعمالات الأراضي الزراعية في جبال الخليل"، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة بيرزيت، رام الله – فلسطين .

عمرو، خليل مطاوع وعثمان شركس (**2003**):" خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية " ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة التقارير الوصفية، رام الله – فلسطين.

عواد، عبد الحافظ عبد الفتاح (**1997**): " الجغرافية الإقليمية لمحافظة الخليل"، الخليل – فلسطين.

الفساطنة، عبد الحميد أيوب سالم (**2006**): " النمو السكاني والتوسع العمراني في مدينة معان. 1950 – 2004"، رسالة ماجستير في الجغرافية، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

فلاح، غازي، وتيسير جبارة ويوسف النتشة وعيسى بيضون (**1987**) : " مدينة خليل الرحمن، دراسة تاريخية وجغرافية" ، الفصل الأول والثالث، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل – فلسطين .

القباني، هبة فاروق (**2007**): " المدينة (التعريف والمفهوم والخصائص) دراسة التجمعات الحضرية في سوريا"، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط العمراني والبيئة، دمشق – سوريا.

كتانة، محمد تيسير (**20091998**):" دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي في مدينتي رام الله والبيرة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد" ، بيرزيت ، رام الله – فلسطين .

محمد، عصام الدين مصطفى(**1998**) : " عوامل النمو الحضري في مدينة كسلا، دراسة تحليلية في جغرافية المدن وتخطيطها"، رسالة ماجستير في الجغرافية، جامعة البصرة – بغداد .

مركز أبحاث الأراضي (**2002**) : " محافظة الخليل ، الأرض والسكان " ، دائرة التربية ونظم المعلومات الجغرافية ، حلحول – فلسطين .

مسودي، تيسير، وعبد الرحمن القيق(**1987**) :" سكان محافظة الخليل، دراسة ديمغرافية" ، رابطة الجامعيين، الخليل – فلسطين.

المصري، عماد محمد (2002): " الانتهاكات الاستيطانية الصهيونية البيئية في محافظتي بيت لحم والخليل" رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت– فلسطين.

مصطفى، رشاد محمد رشاد (1996):" التطور العمراني في مدينة الزرقاء والمؤثرات المختلفة التي ساهمت في صياغة تشكيل الفراغ العمراني، حالة دراسية / شارع الملك حسين (السعادة)"، رسالة ماجستير في هندسة العمارة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

معهد الأبحاث التطبيقية – أريج (2009) : " دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة الخليل " ، بتمويل من التعاون الاسباني وبرنامج أزهار ، القدس – فلسطين .

معهد الأبحاث التطبيقية– أريج (22002):تحليل النمو العمراني الفلسطيني واتجاهاته وواقع استخدام الأرض في قطاع غزة للسنوات 2001 – 2005 "، بيت لحم – فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية" أريج" (2002) :" أثر النشاطات العمرانية المختلفة على التجمعات الفلسطينية المحلية في محافظتي بيت لحم والخليل"، بيت لحم– فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية" أريج" (2005):"أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية"، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، بيت لحم– فلسطين.

ملز (1932) : " إحصاءات نفوس فلسطين لعام 1931 م"، مطبعة دير الروم وكولدريك، القدس – فلسطين .

منظمة التحرير الفلسطينية (1990): " موسوعة المدن الفلسطينية "، دائرة الثقافة، الطبعة الأولى، دمشق – سوريا.

نزاري، جهيدة(2009) : عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة، دراسة ميدانية لمدينة العلمة – ولاية سلطيف" ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر– باتنة – الجزائر .

النمورة، محمود طلب(1997):" موسوعة ناحية دورا الأرض والتاريخ والإنسان والتراث" ، الطبعة الأولى، مطبعة بابل الفنية، حلحول – فلسطين .

هوبت، آرثر (1945) : " دليل السكان"، مكتب مرجع السكان، حقوق النشر محفوظة للأعوام 1980 – 1994 – 1998، الطبعة الثالثة، عمان – الأردن .

الوذينابي، حنان حامد حمود (2010): تباين النمو العمراني في المخططات السكنية، دراسة تطبيقية على جنوب مدينة مكة المكرمة"، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية .

وناسي، سهام، (2009):" النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الحاج لخضر- باتنة – الجزائر .

الوزارات والبلديات

بلدية الخليل (2011) : " أرشيف بلدية الخليل، مجموعة من الصور الفوتوغرافية لمدينة الخليل، البلدة القديمة، الحرم الإبراهيمي"

بلدية الخليل (2011) : " المخطط الهيكلي (البريطاني) لمدينة الخليل لعام 1944 م .

بلدية الخليل (2011) : " ملف رقمي بالتقسيمات السياسية لمدينة الخليل H1, H2 .

بلدية الخليل (2011) : " ملف رقمي لتطور مساحة مدينة الخليل عبر التاريخ " .

بلدية حلحول (2011): " المخطط الهيكلي لحلحول عام 1978 م .

بلدية حلحول (2011) : " الأمر العسكري الإسرائيلي بشان تقليص مساحة مدينة حلحول 1982 م .

بلدية حلحول (2011) : " المخطط الهيكلي المصادق عليه لعام 2006 م .

بلدية دورا (2011): المخطط الهيكلي لمدينة دورا المصادق عليه عام 1974.

بلدية دورا(2011): استعمالات الأراضي في مدينة دورا حسب المخططات الهيكلية 1974، 1992، 1999، 2001.

وزارة التخطيط (2011) : " ملف رقمي بتوزيع الترب في الضفة الغربية " .

وزارة التخطيط (2011): رقمي بطبوغرافيا الضفة الغربية ".

وزارة الحكم المحلي (**2011**) : " ملف رقمي بالتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية " .

وزارة الحكم المحلي (**2011**): " ملف رقمي بالأودية في الضفة الغربية ".

وزارة الدولة (**2011**) : " ملف رقمي بالمواقع الاستعمارية في الضفة الغربية " .

وزارة الدولة (**2011**) : " ملف رقمي بمسار جدار الضم والتوسع العنصري " .

وزارة الدولة (**2011**) : "صور جوية للأعوام 1997، 2011 ".

وزارة الدولة (**2011**) : "صورة جوية لمستوطنة كريات أربع للسنوات 1970، 2004،2009، 2010 " .

وزارة الدولة (**2011**) : " ملف رقمي بتصنيف مناطق الضفة الغربية (A,B,C) حسب اتفاقية أوسلو .

المراجع الأجنبية

Abu- Sitta,Salman H. (2010): " Atlas of Palestine 1917 – 1966 " , First published in 2010 by Palestine Land Society , 32 Store Street, Stratford, London, E15 1 PU.

Applied Research Institute - ARIJ (2002): "An Atlas of Palestine (The West Bank and Gaza), 2 nd Edition, Bethlehem – Palestine.

Barter, P. (2000), " Transportation Dilemmas in Dense Urban Areas: Examples from Eastern Asia". Jenks, M. & Burgess, R. "Compact Cities: Sustainable Urban Forms for Developing countries", Spoon Press.

Burgess, R. (2000). "The Compact city Debate: a Global Perspective". Jenks, M. & Burgess, R. "Compact Cities: Sustainable Urban Forms for Developing countries", Spoon Press.

Carmona, M. (2000), "The Regional Dimension of the Compact City Debate: Latin America". Jenks, M. & Burgess, R. "Compact Cities: Sustainable Urban Forms for Developing countries", Spoon Press. .

Condr and Kitchener (1970), "The Survey of Western Palestine. Memories of the Topography, Orography, Hydrography and Archeology", the Committee of the Palestine Exploration Fund, Adam Street, Adelphi, London, WC (1883). Kedem Publishing, 5, Karen Hayesod st. Jerusalem, Israel.

Faramand, G. (1996)," The Legal System for Planning and Zoning in the West Bank and Gaza Region". "Affordable Housing in Palestine", International Conference Proceeding, Birzeit University-Ministry of Housing, Palestine.

Hall, Tim (2006): " Urban Geography**,** 3rd edition**",** published by Rutledge 2 Park Square, Milton Park , Abigdom,Oxon OX 14 4 RN

Latham, Alan and Derek McCormack, Kim McNamara, Donald McNeill (2009): "Urban Geography"**,** first published 2009,London Ec1y15p.

Mather, S. (1986), "Land Use", Longman Group, UK.

Ministry of Planning and International Cooperation (1998): "The Regional Plan for the West Bank Governorates", Ramallah – Palestine.

Ministry of Planning and International Cooperation, Directorate for Urban and Rural Planning (1996):" Landscape Assessment of the West Bank Governorates", Emergency Natural Resources Protection Plan, Ramallah – Palestine.

Paul L. Knox and Linda McCarthy (2005), " Urbanization 2 nd Edition, An Introduction to Urban Geography", Pearson Education Ltd., London**.**

Salman, N. (1999)," Urban Development Challenges in The Middle East Arab Countries: Concepts and Spatial Strategies for a Sustainable City Development", PhD thesis, Bethlehem-Palestine.

Shadia, T. (1996), " Housing Renewal Policy in Palestine: Recycling Existing Assets". "Affordable Housing in Palestine", International Conference Proceeding, Birzeit University-Ministry of Housing, Palestine.

Tom Troisieme (1969), "Description Geographique, Historique Et Archeologique De La Palestine", Oriental Press, Amsterdam.

United Nations Office, for the Coordination of Humanitarian Affairs, occupied Palestinian territory (2011): "Displacement and Insecurity in Area C of the West Bank", East Jerusalem, Palestine.

World Bank (1993), "World Development Report 1993: Investing in Health", Oxford University Press.

الروابط والمواقع الالكترونية

http://proxy.arij.org/vprofile/hebron/ar/pdfs/dura_pro_ar.pdf

http://proxy.arij.org/vprofile/hebron/ar/pdfs/dura_pro_ar.pdf

http://proxy.arij.org/vprofile/hebron/ar/pdfs/Halhul_ar.pdf

http://proxy.arij.org/vprofile/hebron/ar/pdfs/Halhul_ar.pdf

http://proxy.arij.org/vprofile/hebron/ar/pdfs/Hebron%20City%20profile%20AR.pdf

http://proxy.arij.org/vprofile/hebron/ar/pdfs/Hebron%20City%20profile%20AR.pdf

http://www.palestineremembered.com/ar/DistrictOfHebronTownsPictures.html

http://www.palestineremembered.com/ar/DistrictOfHebronTownsPictures.html

http://www.palestineremembered.com/ar/DistrictOfHebronTownsPictures.html

http://www.palestineremembered.com/ar/DistrictOfHebronTownsPictures.html

http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Halhul_1162/ar/index.html#Pictures

http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Halhul_1162/ar/index.html#Pictures

http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Halhul_1162/ar/index.html#Pictures

http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Hebron_534/ar/index.html#Pictures

http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Hebron_534/ar/index.html#Pictures

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2253

www.dura.ps/atemplate.php?id=48

www.halhul-city.ps/site

www.hebron-city.ps

www.hebronrc.org

www.molg.pna.ps

www.most.pna.ps/portal

www.ochaopt.org

www.pcbs.gov.ps

www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2253

قائمة الملاحق

أولاً : ملحق الخرائط

ثانياً: ملحق الصور الجوية

ثالثاً: ملحق الصور الفوتوغرافية

رابعاً: ملحق الجداول

أولاً : ملحق الخرائط

خارطة (1) : تصنيف مناطق الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو

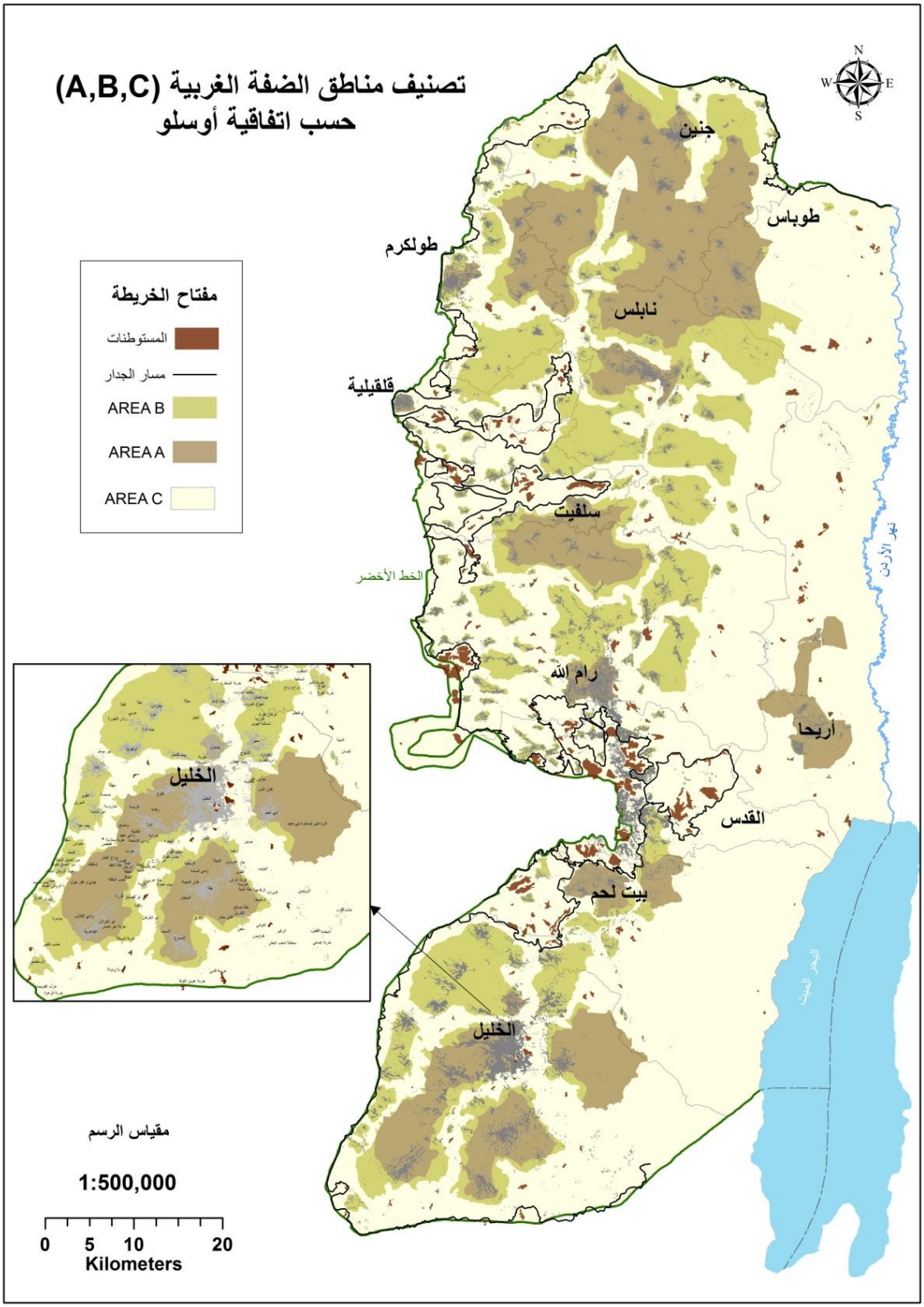

المصدر: عمل الباحث بتصرف من وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، 201

خارطة (2) جدار الضم والتوسع العنصري

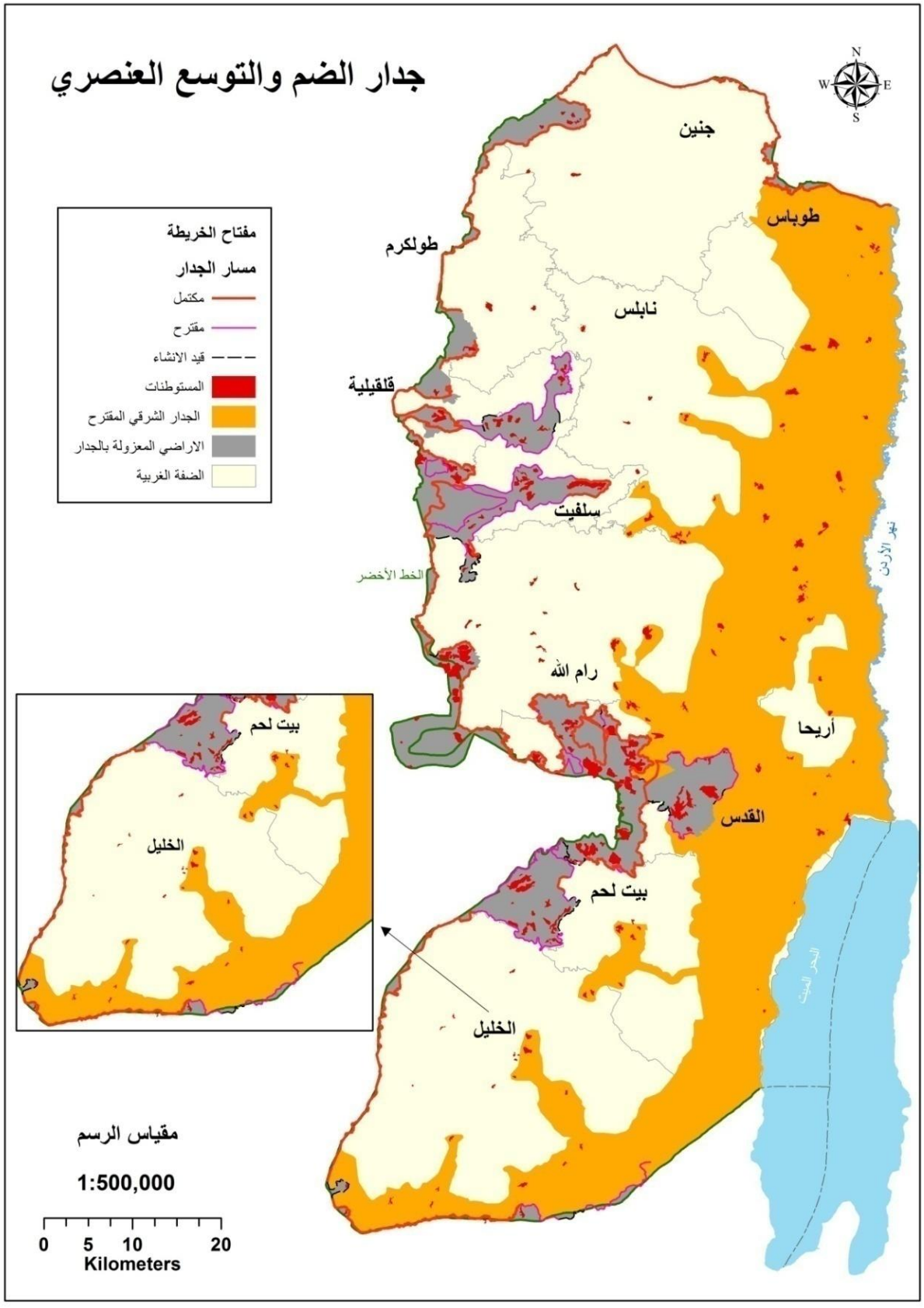

المصدر: عمل الباحث بتصرف من وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، 2010.

خارطة (3) تبين توزيع المستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل

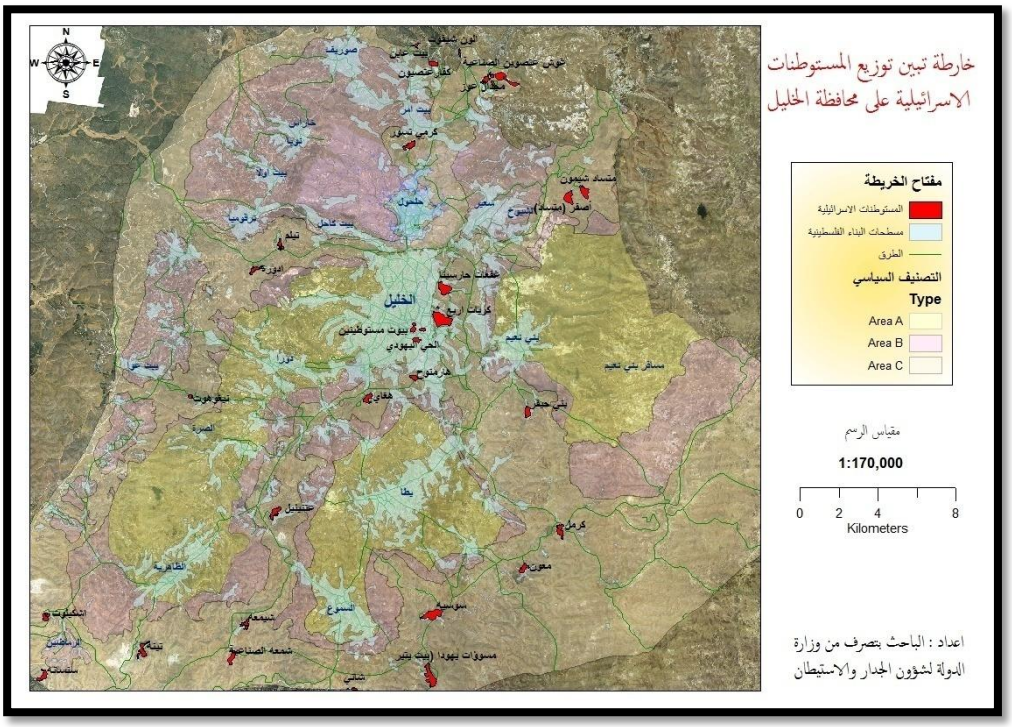

خارطة(4) :المستوطنات الإسرائيلية والتقسيم السياسي لمدينة الخليل

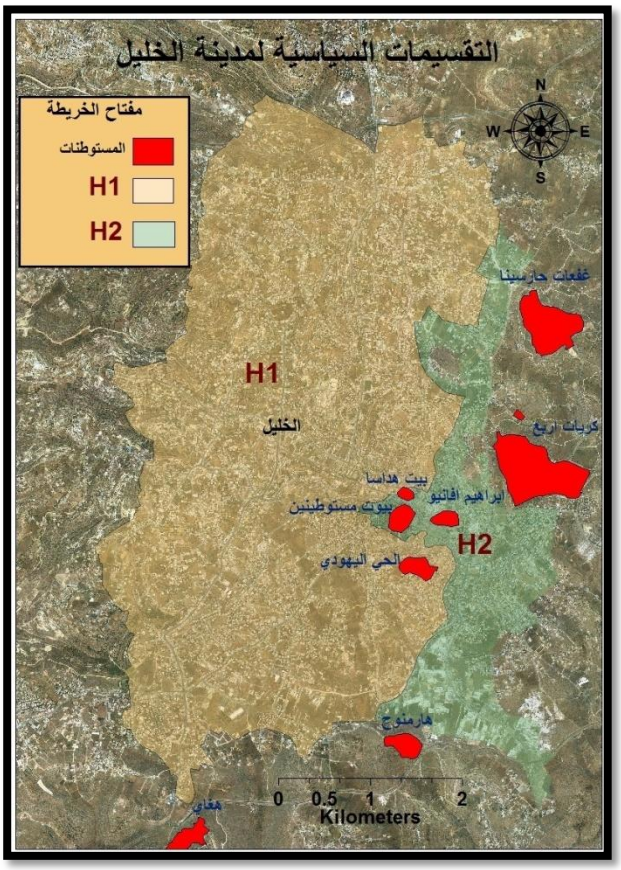

خارطة (5) : دور مستوطنة كريات أربع في الحد من توسع مدينة الخليل باتجاه الشرق

خارطة (6): المخطط الهيكلي لمدينة الخليل عام 1944

المصدر: بلدية الخليل

خارطة (7): المخطط الهيكلي لمدينة دورا المصادق عليه عام 1974

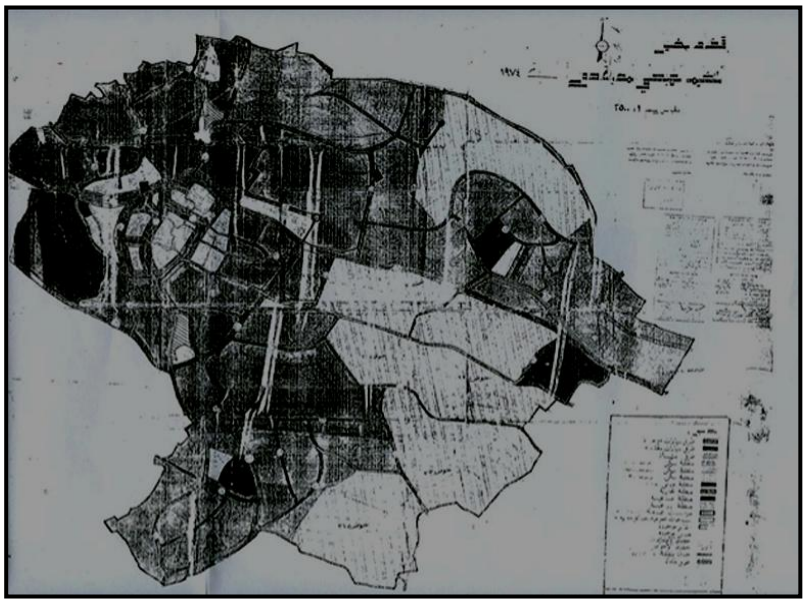

المصدر: بلدية دورا

خارطة (8): حدود توسعة المخطط الهيكلي لمدينة الخليل

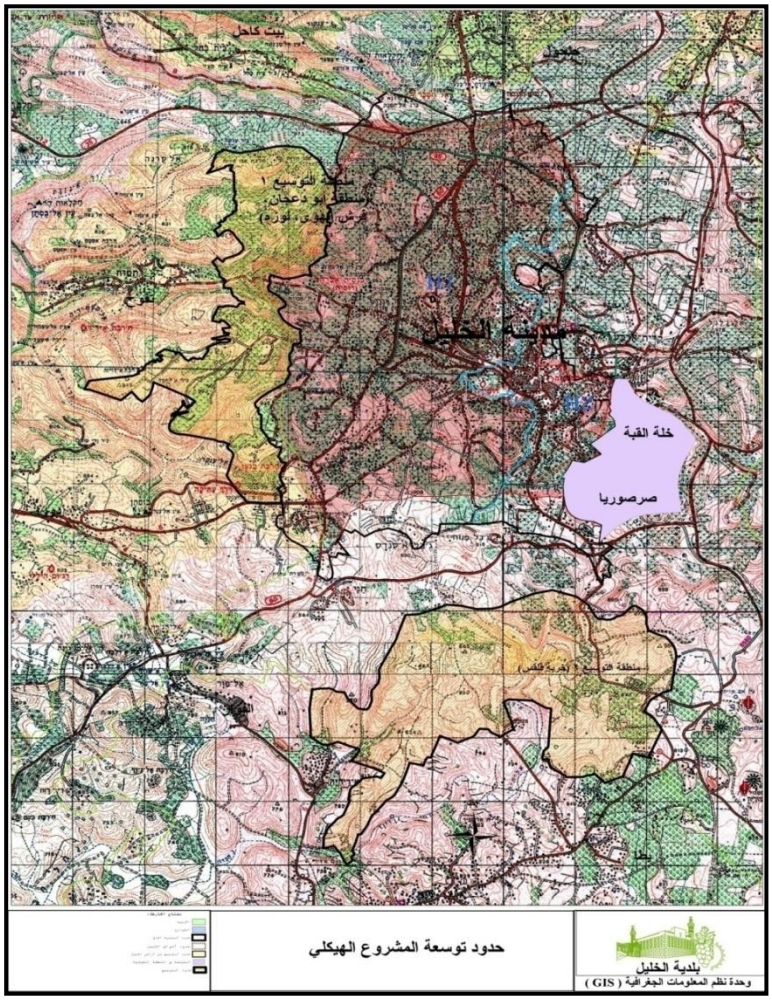

خارطة (9) المخطط الهيكلي لمدينة حلحول 2006

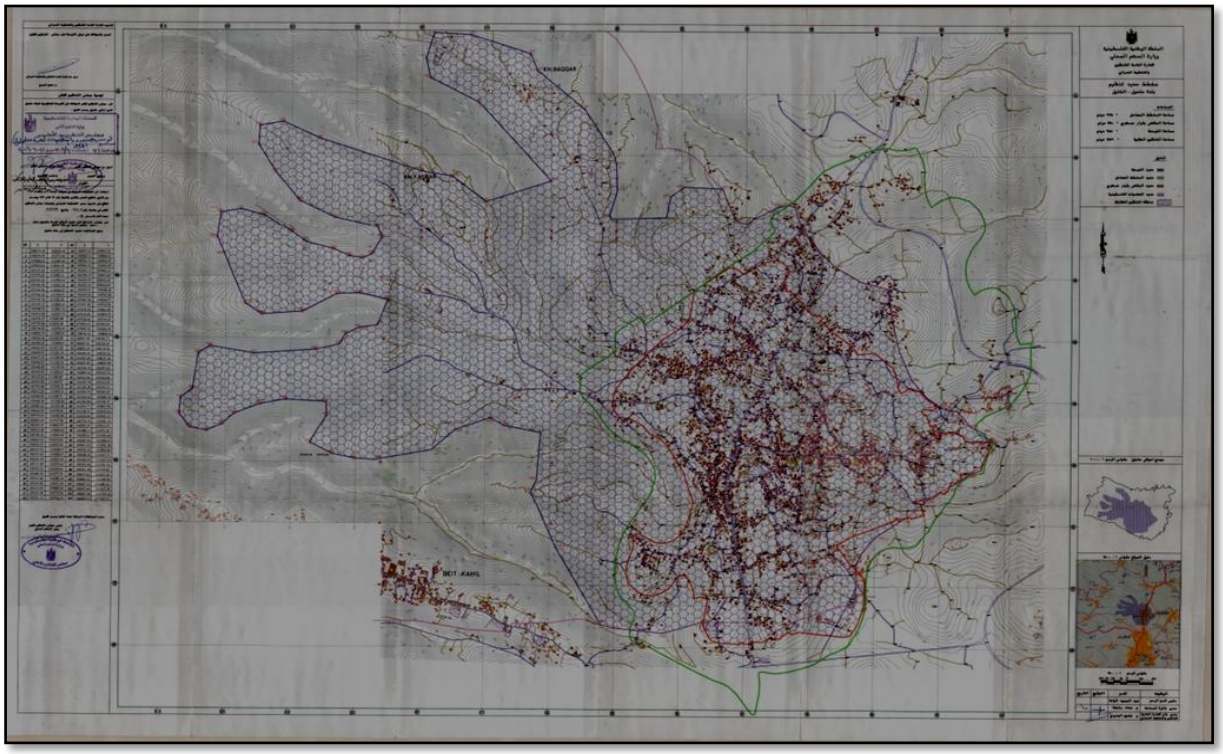

المصدر: بلدية حلحول

خارطة (10) : الأمر العسكري الإسرائيلي القاضي بتقليص حدود بلدية حلحول

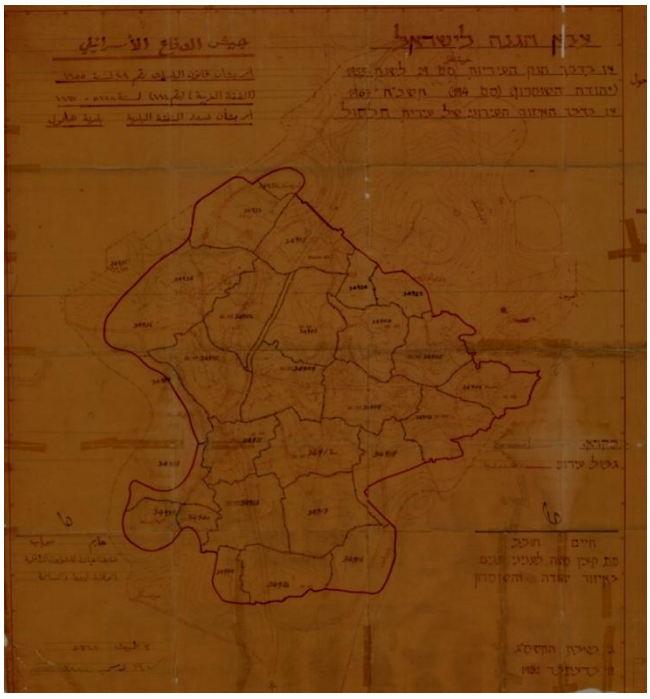

المصدر: بلدية حلحول

خارطة (11) : توزيع استعمالات الأراضي في مدينة دورا حسب المخطط الهيكلي لعام 1974

خارطة (12) : توزيع استعمالات الأراضي في مدينة دورا حسب المخطط الهيكلي لعام 1999

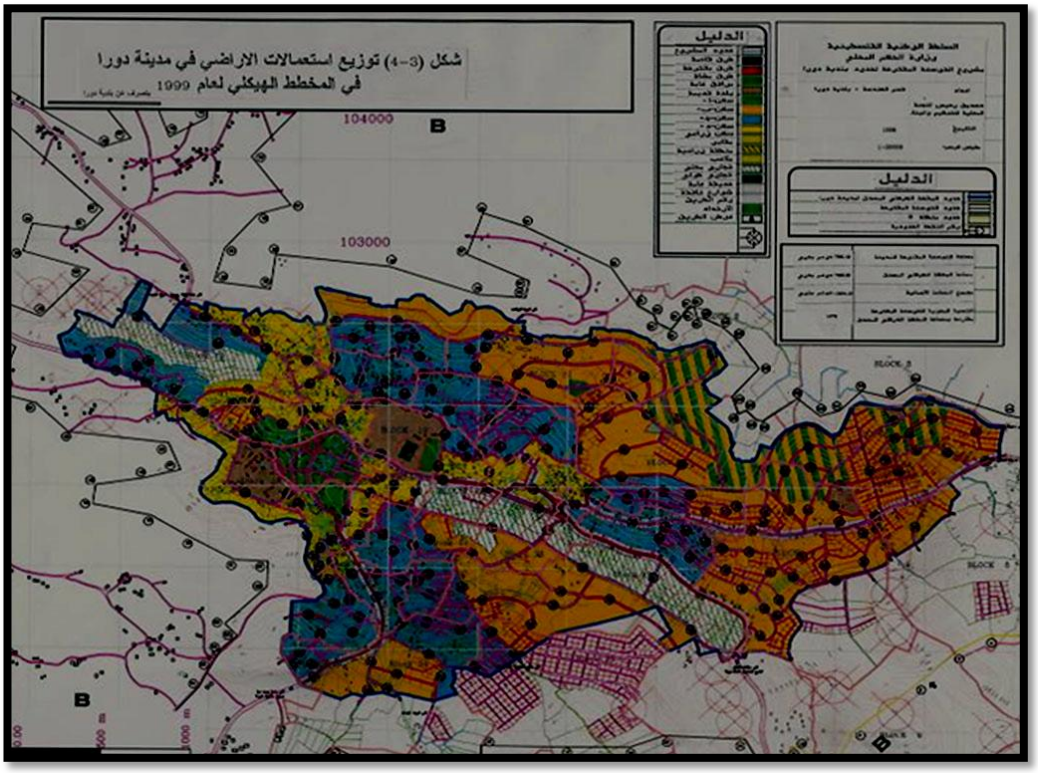

ثانياً: ملحق الصور الجوية

صورة جوية (1): توسع مستوطنة كريات أربع على حساب الأراضي الزراعية لسنوات مختلفة

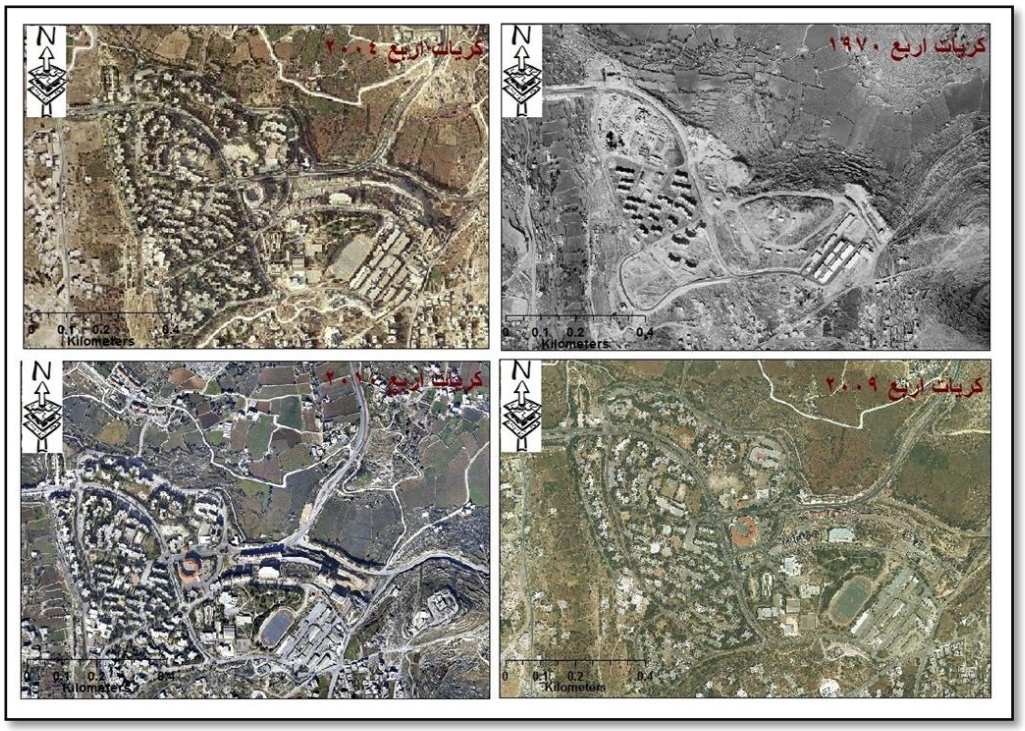

المصدر : وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان 2010، بتصرف

صورة جوية (2): مدينة الخليل عام 1918

Abu- Sitta,Salman H. (2010):

صورة جوية (3): مدينة الخليل عام 1967

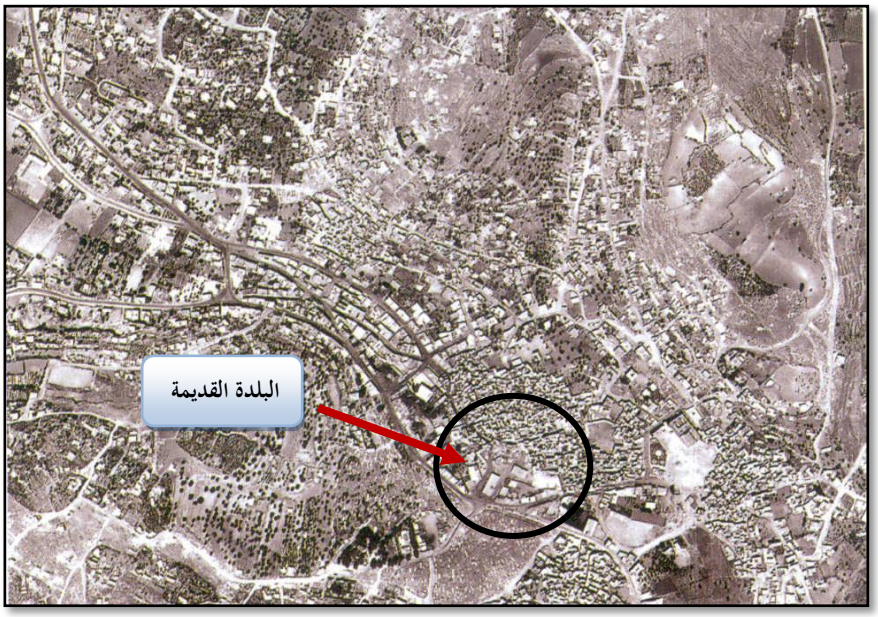

http://www.palestineremembered.com/ar/DistrictOfHebronTownsPictures.html

صورة جوية (4): مركز مدينة الخليل عام 1994

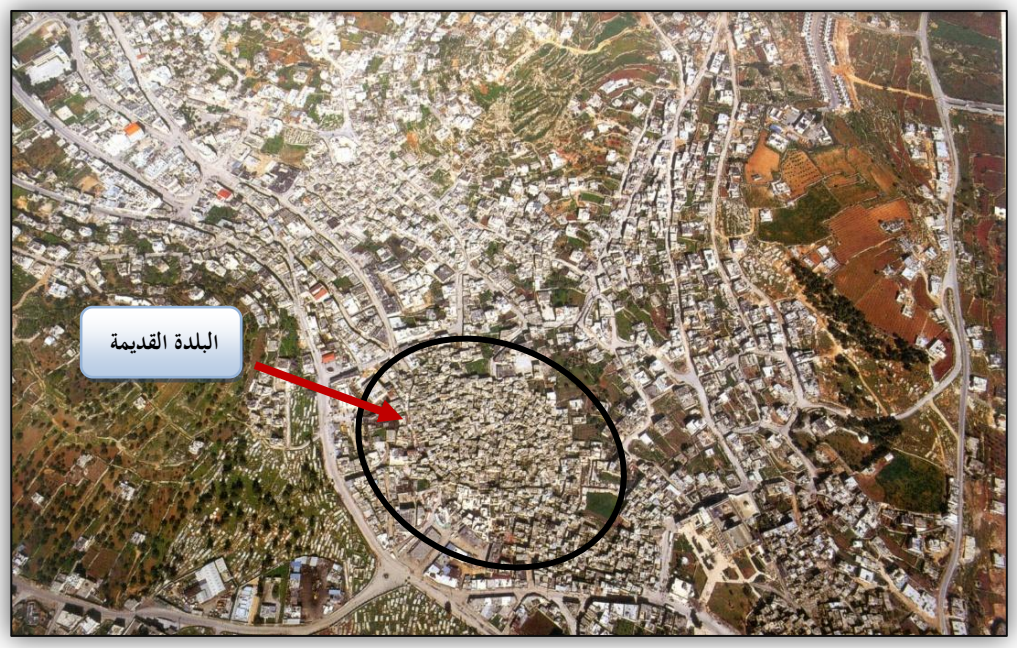

http://www.palestineremembered.com/ar/DistrictOfHebronTownsPictures.html

ثالثاً: ملحق الصور الفوتوغرافية

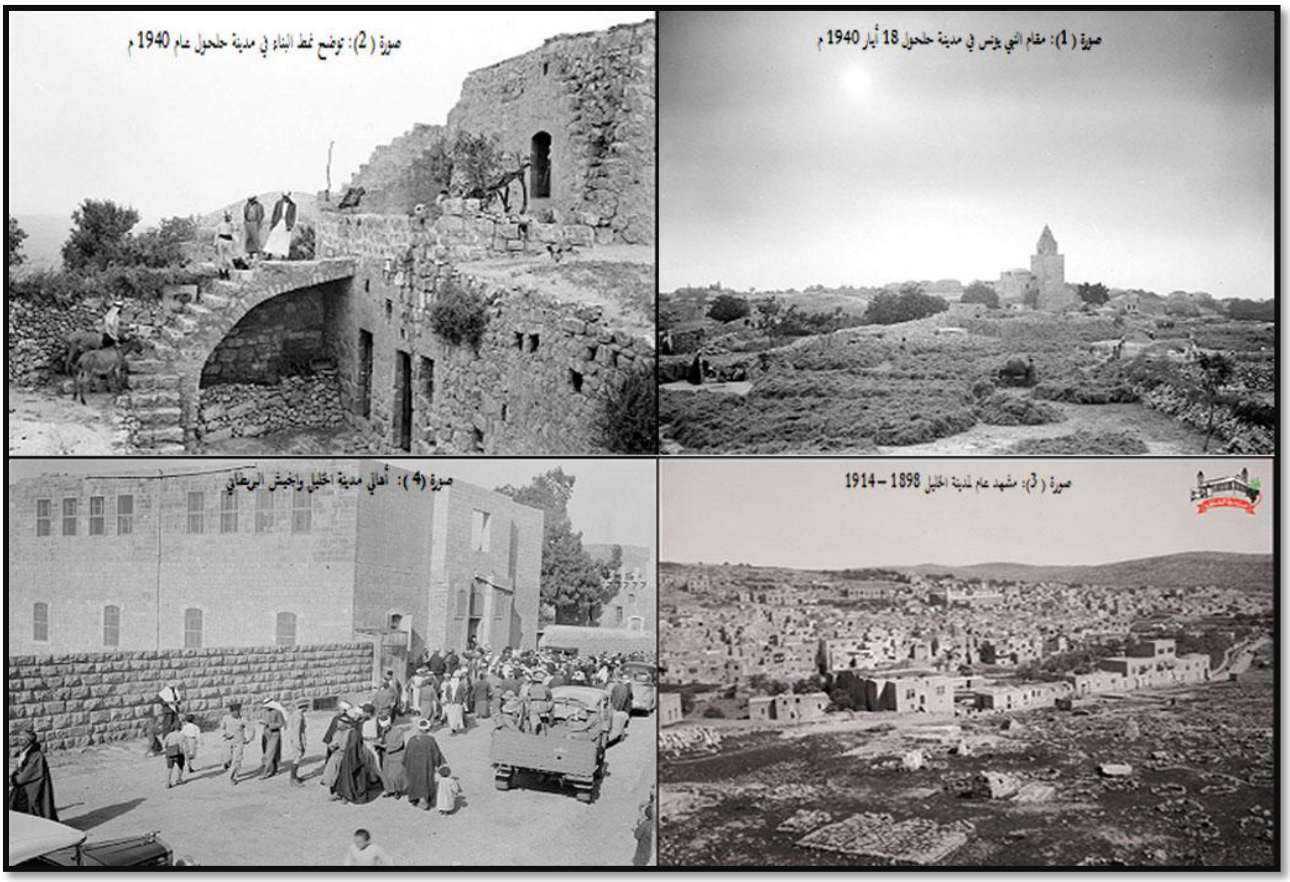

المصدر: موقع فلسطين في الذاكرة

صورة (5) : مشهد عام لمدينة الخليل للأعوام 1879 و 2011

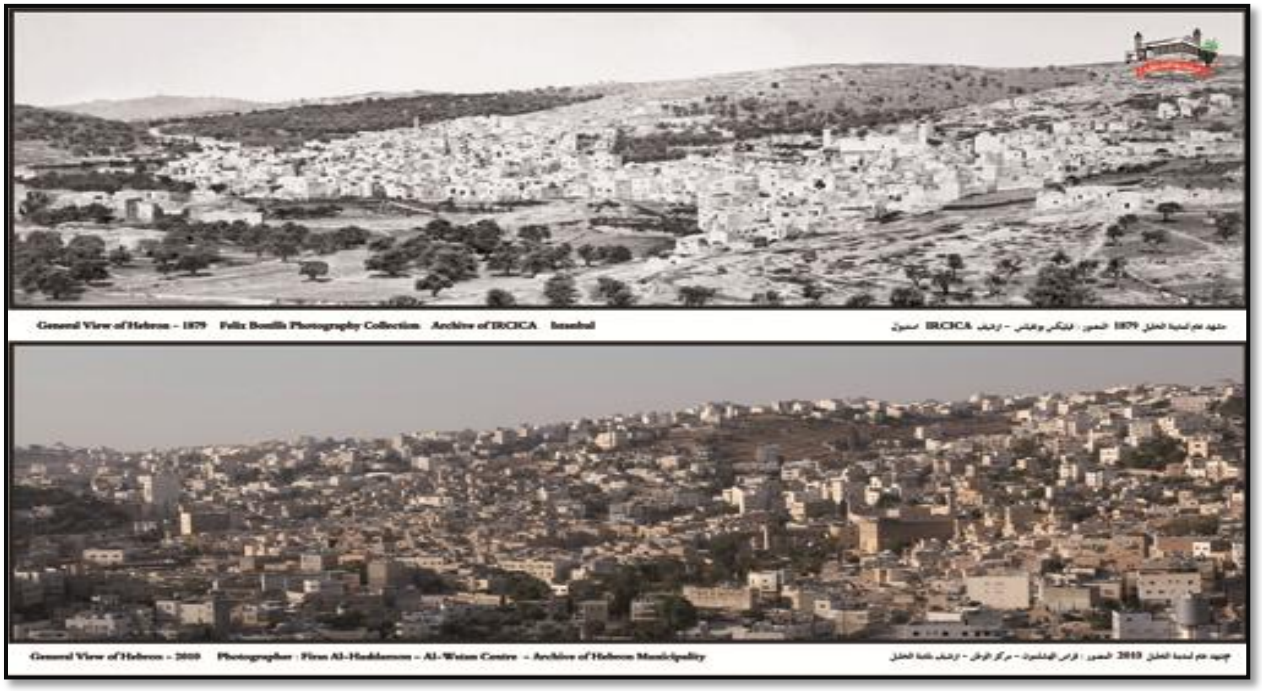

صورة (6): مشهد عام للحرم الإبراهيمي الشريف

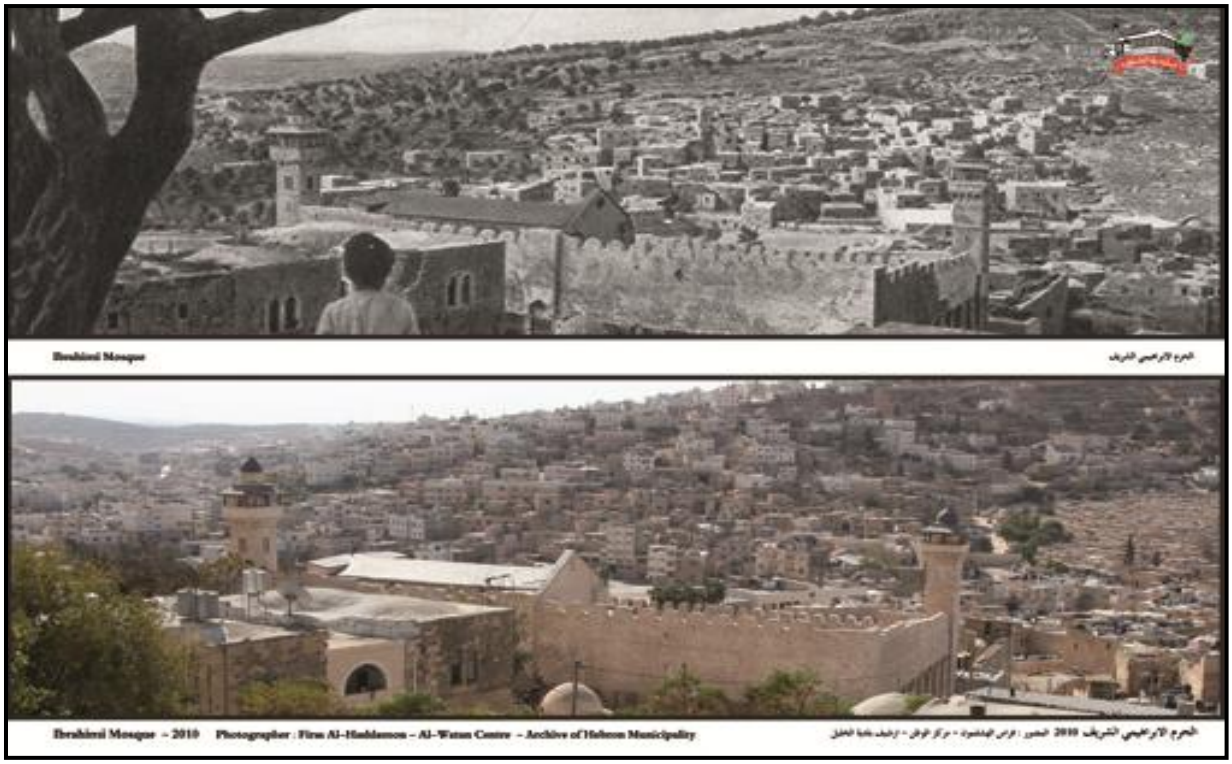

المصدر: وزارة الدولة لشؤون الجدار، 2010

صورة (12): نمط البناء الحديث في مدينة الخليل
06/10/2012 01:56
صورة (11) نمط البناء القديم في الخليل
06/10/2012 02:21
صورة(14): نمط البناء القديم في حلحول
المصدر: موقع فلسطين في الذاكرة
صورة (13): نمط البناء القديم في دورا
المصدر: موقع فلسطين في الذاكرة

صورة(16): منظر عام يظهر التمدد العمراني لمدينة الخليل من جهة الفحص، 2012
27/09/2012 21:25
صورة(15): منظر عام لمدينة الخليل، 2012
06/10/2012 02:50
صورة(18): التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية
06/10/2012 02:57
صورة(17): التوسع العمراني على حساب الاراضي القيمة
06/10/2012 01:58

رابعاً: ملحق الجداول

جدول (1):كميات الأمطار الساقطة على مدينة الخليل منذ عام 1955

السنة	الشهر												المجموع
	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	تشرين اول	تشرين ثاني	أيلول	كانون أول	
1955	17.1	31.0	71.9	22.5	2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	139.5	85.5	369.7
1956	145.7	30.3	163.7	29.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	43.6	136.7	549.5
1957	138.6	101.3	152.5	30.1	29.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	74.0	32.5	558.5
1958	207.0	18.0	4.0	13.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.7	1.0	250.7
1959	116.7	225.9	110.8	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	28.3	4.8	488.5
1960	54.1	24.4	98.7	12.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	74.4	25.2	289.6
1961	191.5	162.9	33.6	7.2	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.6	34.3	133.0	587.1
1962	53.3	112.8	0.8	19.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22.3	/	21.1	229.9
1963	7.4	160.2	51.8	14.7	17.4	0.0	0.0	0.0	0.0	23.5	63.3	285.2	623.5
1964	165.0	147.0	77.0	18.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	/	118.8	79.4	605.7
1965	368.7	84.4	3.0 9	80.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	128.1	33.5	49.4	744.5
1966	35.5	114.7	100.6	/	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.5	/	195.8	462.1
1967	188.8	109.2	145.5	0.3	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0	36.0	83.0	83.7	650.2
1968	228.5	93.3	18.5	38.6	19.6	0.0	0.0	0.0	0.0	11.0	15.2	133.2	557.9
1969	167.0	16.1	121.1	38.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.6	37.5	77.2	475
1970	103.5	44.7	115.3	28.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	11.2	29.9	36.5	369.2
1971	103.5	51.5	52.9	234.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	116.2	299.0	858.6
1972	98.3	100.0	132.1	17.6	2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	94.4	39.2	487.4
1973	207.9	18.2	55.5	3.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.3	93.2	51.3	438.2
1974	350.8	124.8	51.0	55.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	/	40.7	82.8	706
1975	65.4	239.4	69.0	17.4	0.0	0.0	0.0	0.0	20.7	2.5	32.9	90.2	537.5
1976	51.2	144.2	67.3	21.2	6.5	0.0	0.0	0.0	0.0	17.2	32.8	36.6	377
1977	244.5	66.6	106.3	155.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	38.4	35.9	197.4	844.2
1978	76.1	62.7	97.0	6.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.4	31.7	123.2	414.7
1979	153.7	33.8	100.3	13.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.4	124.6	286.4	732.7
1980	166.7	166.1	79.4	18.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.5	4.8	208.1	652.2
1981	101.7	91.6	106.4	27.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.5	48.8	8.1	387.3

659.1	52.4	117.0	16.1	11.8	0.0	0.0	0.0	11.0	7.4	121.6	207.1	114.7	**1982**
751.7	13.2	31.8	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.4	114.8	291.0	284.8	**1983**
434.2	50.2	27.4	38.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	34.8	127.0	20.0	136.1	**1984**
487.6	76.2	31.5	12.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	59.6	48.7	246.7	12.5	**1985**
634.5	78.5	219.1	28.5	2.6	0.0	0.0	0.0	13.3	53.8	6.6	145.6	86.5	**1986**
551.1	162.5	20.7	57.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	99.8	70.0	140.1	**1987**
699	139.6	38.8	9.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	13.9	101.3	233.5	162.4	**1988**
402.2	33.1	72.0	6.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	78.1	102.7	109.5	**1989**
414.1	4.0	16.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	87.8	57.0	95.0	152.3	**1990**
859.3	333.7	64.4	9.9	0.0	0.0	0.0	0.0	2.7	7.0	192.6	92.4	156.6	**1991**
911	158.1	132.4	0.0	0.0	0.0	0.0	9.7	14.5	1.1	63.1	335.3	196.8	**1992**
604.8	45.1	130.3	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	36.7	/	46.1	163.4	183.0	**1993**
880.4	241.9	238.3	12.9	1.8	0.0	0.0	0.0	0.4	16.9	72.3	116.5	179.4	**1994**
303.2	77.7	43.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	29.1	40.5	96.9	15.6	**1995**
465.4	48.6	18.8	29.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17.2	191.2	37.8	122.1	**1996**
600.3	145.1	3.9	6.9	0.0	0.0	0.0	0.0	12.6	10.5	88.9	200.0	132.4	**1997**
328.2	16.7	16.0	7.8	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	0.0	115.7	56.0	114.0	**1998**
243.4	21.4	5.0	4.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	44.0	19.0	69.0	81.0	**1999**
681.8	211.6	10.3	22.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	74.7	65.2	297.1	**2000**
520.3	136.5	53.6	8.5	0.0	0.0	0.0	0.0	53.9	5.1	24.8	92.2	145.7	**2001**
783.3	271.7	27.8	7.6	0.0	0.0	0.0	0.0	11.9	20.3	53.2	61.3	329.5	**2002**
538.7	144.5	2.7	12.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6	115.9	184.9	75.6	**2003**
571.2	49.6	211.2	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8	24.1	97.7	182.6	**2004**
475.9	84.2	48.3	10.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.7	49.0	118.3	153.0	**2005**
427.2	117.1	24.6	15.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	82.7	17.4	85.0	84.8	**2006**
448	43.9	23.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.8	9.4	103.2	109.0	153.1	**2007**
376.3	50.3	22.5	35.2	7.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	108.8	151.1	**2008**
418.2	73.6	38.6	17.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	12.3	83.9	189.8	1.2	**2009**
393.7	88.6	0.0	9.6	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2	14.9	146.8	131.2	**2010**
375.5	60.3	42.9	0.1	1.0	0.0	0.0	0.0	3.5	28.9	38.2	93.2	107.4	**2011**

/ **معلومات مفقودة** المصدر: دائرة الارصاد الجوية، 2012

جدول (2): معدل درجات الحرارة الشهرية (مْ) للسنوات من 1996 – 2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
8.7	11.7	9	5.7	8.0	8.3	8.6	7.8	9.7	5.1	8.6	6.1	8.8	6.9	9.2	7.7
9.1	12.0	9.8	7.4	9.1	9.9	8.1	8.6	6.1	10.6	8.2	6.8	9.0	8.2	5.5	8.9
11.5	14.3	9.9	15.2	20.2	12.0	12.1	13.8	8.1	12.3	14.9	8.9	11.3	8.6	7.7	9.1
14.4	16.7	15	17.2	14.6	14.6	15.9	15.7	14.7	13.1	15.8	16.1	14.4	16.1	12.9	13.1
17.9	19.7	19.1	18.0	20.2	19.0	18.2	28.3	21.6	17.4	18.3	18.1	19.9	19.0	20.8	20.2
20.2	22.0	23.1	23.1	22.6	21.9	21.0	21.5	24.7	21.4	23.0	21.4	20.2	20.8	21.0	20.3
24.5	23.2	23.8	23.7	23.8	/	24.2	24.3	22.6	24.6	24.9	25.5	22.2	23.5	22.0	22.9
22.6	26.2	23.5	24.5	23.4	/	24.4	22.9	23.3	22.1	23.5	21.8	23.4	24.8	20.5	22.5
21.5	22.7	21.3	22.4	21.1	/	21.9	22.2	20.7	21.6	21.5	20.4	21.2	22.0	19.5	21.3
17.8	21.6	22.1	18.7	20.2	/	18.5	20.8	20.0	19.4	18.3	17.3	18.2	19.3	18.9	16.9
11.4	19.2	14.1	15.3	15.2	/	13.8	14.4	15.2	15.3	12.9	14.7	14.5	16.2	13.9	14.5
9.9	12.3	11.8	11.3	10.1	/	13.3	9.2	9.5	8.4	9.0	9.2	11.8	10.7	9.6	10.8

المصدر: دائرة الارصاد الجوية، 2012

جدول (3) : توزيع سكان تجمعات الدراسة حسب الفئة العمرية والجنس ، 2007

الفئة	الخليل			حلحول			دورا		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4-0	13584	12759	26343	1567	1495	3062	2146	2024	4170
9 – 5	11612	11056	22668	1427	1436	2863	1969	1828	3797
14 – 10	10821	10156	20977	1387	1352	2739	2001	1903	3904
19 –15	9287	8825	18112	1297	1235	2532	1755	1647	3402
24–20	7352	6946	14298	1010	929	1939	1254	1191	2445
29–25	6012	5554	11566	801	797	1598	1007	1068	2075
34–30	4941	4791	9732	708	671	1379	863	860	1723
39–35	4273	4043	8316	625	630	1255	742	781	1523
44–40	3748	3261	7009	528	480	1008	667	613	1280
49–45	2795	2416	5211	473	380	853	497	473	970
54–50	1836	1588	3424	295	278	573	341	310	651
59–55	1444	1215	2659	242	209	451	218	218	436
64–60	1035	1012	2047	163	148	311	146	169	315
69–65	687	670	1357	119	132	251	115	134	249
74–70	523	528	1051	93	127	220	103	126	229
79–75	360	408	768	84	109	193	74	92	166
84–80	165	208	373	49	50	99	37	45	82
89–85	79	81	160	30	25	55	24	25	49
94–90	22	31	53	14	10	24	3	9	12
95+	14	9	23	6	5	11	6	8	14
65+	**1850**	**1935**	**3785**	**395**	**458**	**853**	**362**	**439**	**801**
المجموع	**80,590**	**75,557**	**156,147**	**10,918**	**10,498**	**21,416**	**13,968**	**13,524**	**27,492**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

جدول (4) : توزيع سكان تجمعات الدراسة الفئة ونسبة النوع ، 2007

الفئة	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكور	نسبة الإناث	الإجمالي	نسبة النوع
4–0	17297	16278	**33575**	51.5	48.5	16.4	106.2
9 – 5	15008	14320	**29328**	51.2	48.8	14.3	104.8
14 – 10	14209	13411	**27620**	51.4	48.6	13.5	15.9
19 –15	12339	11707	**24046**	51.3	48.7	11.7	105.4
24–20	9616	9066	**18682**	51.5	48.5	9.1	106
29–25	7820	7419	**15239**	51.3	48.7	7.4	105.4
34–30	6512	6322	**12834**	50.7	49.3	6.3	103
39–35	5640	5454	**11094**	50.8	49.2	5.4	103.4
44–40	4943	4354	**9297**	53.2	46.8	4.5	113.5
49–45	3765	3269	**7034**	53.5	46.5	3.4	115.2
54–50	2472	2176	**4648**	53.2	46.8	2.3	113.6
59–55	1904	1642	**3546**	53.7	46.3	1.7	116
64–60	1344	1329	**2673**	50.3	49.7	1.3	101
69–65	921	936	**1857**	49.6	50.4	0.9	98.4
74–70	719	781	**1500**	47.9	52.1	0.7	92
79–75	518	609	**1127**	46	54	0.5	85
84–80	251	303	**554**	45.3	54.7	0.3	82.8
89–85	133	131	**264**	54	46	0.2	101.5
94–90	39	50	**89**	43.8	56.2	0.05	78
95+	26	22	**48**	54.2	45.8	0.03	118.2
المجموع	**105,476**	**99,579**	**205,055**	**51.4**	**48.6**	**100**	**105.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد – ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

جدول (5) توزيع المباني في منطقة الدراسة حسب نوع المبنى

نوع المبنى / التجمع	الخليل	دورا	حلحول	تجمعات الدراسة	النسبة المئوية %
فيلا	398	159	106	663	**2.8**
دار	8,578	2,915	2,499	13992	*58.6*
عمارة	5,743	705	495	6943	*29*
خيمة	1	2	-	3	**0.01**
براكية	232	10	8	250	**1.1**
منشأة	1,501	344	172	2017	**8.5**
المجموع	**16,452**	**4,135**	**3,280**	**23868**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007.

جدول (6) : توزيع المساكن في منطقة الدراسة حسب نوع الوحدة السكنية 2007

الوحدة السكنية	الخليل	دورا	حلحول	تجمعات الدراسة	النسبة المئوية %
فيلا	467	96	116	679	1.9
دار	6,727	2,085	2,327	11,139	30.8
شقة	20,386	1,659	2,250	24,295	67.2
غرفة مستقلة	3	5	6	14	0.04
خيمة	2	-	2	4	0.01
براكية	7	-	1	8	0.02
المجموع	**27,592**	**3,845**	**4,702**	**36,139**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين

جدول (7) : توزيع المباني في منطقة الدراسة حسب نوع الاستخدام 2007

نوع الاستخدام	الخليل	دورا	حلحول	تجمعات الدراسة	النسبة المئوية %
للسكن	11,076	3,058	2,630	16,764	70.1
للسكن والعمل	2,603	334	262	3,199	13.4
للعمل	1,880	393	183	2,456	10.3
مغلق	308	102	116	526	2.2
خالي	506	219	76	801	3.3
مهجور	112	38	19	169	0.7
المجموع	**16,485**	**4,144**	**3,286**	**23,915**	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007.

جدول (8) : توزيع المباني على منطقة الدراسة حسب نوع مادة البناء 2007

نوع مادة البناء	الخليل	دورا	حلحول	تجمعات الدراسة	النسبة المئوية %
حجر نظيف	9,478	1,242	972	11,692	**48.9**
حجر واسمنت	2,455	969	1,354	4,778	**20**
اسمنت مسلح	846	749	358	1,953	**8.2**
طوب إسمنتي	328	757	77	1,162	**4.9**
لبن طيني	15	3	0	18	**0.1**
حجر قديم	2,714	363	472	3,549	**14.8**
أخرى	363	44	33	440	**1.8**
غير مبين	290	17	20	327	**1.3**
المجموع	**16,489**	**4,144**	**3,286**	**23,919**	**100**

): المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007.

جدول (9) : توزيع المباني في منطقة الدراسة حسب عدد الطوابق 2007

عدد الطوابق	الخليل	دورا	حلحول	تجمعات الدراسة	النسبة المئوية %
1	4,186	1,508	1,187	6,881	29.1
2	6,445	1,915	1,615	9,975	42.1
3	3,674	574	367	4,615	19.5
4	1,385	115	73	1,573	6.7
5	401	18	17	436	1.8
6 فأكثر	169	10	10	189	0.8
المجموع	**16,260**	**4,140**	**3,269**	**23,669**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007.

جدول (10) : السكان الفلسطينيون في تجمعات الدراسة (12 سنة فأكثر) حسب الجنس والحالة الزواجية 2007

التجمع	لم يتزوج أبدا		عقد قران لأول مرة		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
الخليل	23599	17452	408	357	26328	26968	80	345	164	2134	**97,835**
حلحول	3542	2797	38	32	3674	3709	10	60	41	388	**14,291**
دورا	4599	3779	130	132	4271	4414	16	65	24	438	**17,868**
المجموع	**31,740**	**24,028**	**576**	**521**	**34,273**	**35,091**	**106**	**470**	**229**	**2,960**	**129,994**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

جدول (11) : توزيع نسبة الذكور إلى الإناث ممن لا يجيدون القراءة والكتابة على تجمعات الدراسة

التجمع	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكور	نسبة الإناث
الخليل	1444	2670	4114	35.1	64.9
حلحول	246	624	870	28.3	71.7
دورا	288	776	1064	27.1	72.9
المجموع	**1978**	**4070**	**6048**	**32.7**	**67.3**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

جدول (12) : توزيع نسبة الذكور إلى الإناث من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى على تجمعات الدراسة

التجمع	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكور	نسبة الإناث
الخليل	3558	2934	6492	54.8	45.2
حلحول	853	595	1448	58.9	41.1
دورا	1177	977	2154	54.6	45.4
المجموع	**5588**	**4506**	**10094**	**55.4**	**44.6**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2009): النتائج النهائية للتعداد –ملخص – (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) – محافظة الخليل .رام الله – فلسطين.

جدول (13) توزيع المستوطنات الإسرائيلية في محافظة الخليل

الرقم	الاسم بالعربية	الاسم بالانجليزية	المساحة بالدونم	التجمعات المجاورة	سنة التأسيس
.1	إبراهيم افانيو	Abraham Afeno	39437	الخليل	-
.2	أدورا	Adora	90452	ترقوميا	1982
.3	متساد أسفر	Asfar(Meitsad(	198304	سعير، الشيوخ	1983
.4	بيت هداسا	Beit Hadasa (Ad daboya)	18328	الخليل	1979
.5	كرمل	Carmel	141822	بني نعيم، يطا	1981
.6	اشكيلوت	Eshkolot	101154	دورا، الظاهرية	1982
.7	هاجاي	Haggai	116785	الخليل	1984
.8	هارمنوح	Har Manouh	75183	الخليل	1982
.9	الحي اليهودي	Hebron Jewish Quarter	66053	الخليل	-
.10	بيوت مستوطنين	Houses Occupied by Settle	61190	الخليل	1984
.11	كرمي تسور	Karmei Tzur	142185	بيت أمر، حلحول	1984
.12	خارسينا	Giv"at Harsina	277868	الخليل	1979
.13	كريات اربع	Kiryat Arba	476246	الخليل	1969
.14	ماعون	Ma'on	116108	يطا	1983
.15	مجدال عوز	Megdal-Oz	88401	بيت امر	1977
16	متزاءوت يهودا	Metzadot Yehuda	327428	يطا، السموع	-
.17	متساد شيمون	Mitzad Shimon	179836	سعير	1984
.18	نيجوهوت	Negohot	33149	دورا	1984
.19	يتنائيل	Otniel	154198	دورا، يطا	1983
.20	بني حيفر	Pnei Hever	126535	بني نعيم	1983
.21	سنسانا	Sansana	128088	دورا	1997
.22	شاني (شاني لفنه)	Shani	169958	السموع	1982
.23	شيمعه	Shim'a	98679	السموع، الظاهرية	1988
.24	شمعة الصناعية	Shim'a Industrial	135371	خربة سنوتا، السموع، الظاهرية	-
.25	سوسيه	Susiya	339400	يطا	1983
.26	تيلم	Telem	83715	ترقوميا	1982
.27	تينه	Tene (Ma'ale Omraim)	173284	الظاهرية	1983
.28	بيت عين	Bat Ayin	420941	الجبعة، صوريف، نحالين	1989
.29	غوش عصيون الصناعية	Gush Etzyon Industrial Ar	363737	ام سلمونة، بيت فجار، مخيم العروب	-

المصدر: (سليمية،2006، المصري،2002، مركز ابحاث الاراضي،2002)

جدول (14) : جيولوجيا منطقة الدراسة حسب العصر الجيولوجي والمكونات الصخرية

التصنيف بحسب صخور جبال فلسطين الوسطى	المكونات الصخرية	سمك الطبقات	العصر الجيولوجي	الشكل
أبو ديس	طباشير صوان	160 متر	كامبانيان سينونيان	
القدس	دوليت حجر كلسي قاسي حوّر	230 متر	تورونيان	
بيت لحم – الخليل	حوّر، حجر كلسي قاسي حوّر ، صوان	300 متر	سينوماني أعلى	
بيت كاحل الأعلى يطا	دوليت حجر كلسي قاسي حوّر	330 متر	سينوماني أوسط	
بيت كاحل الأدنى	حجر كلسي قاسي حوّر،اشيري حوّر ، صوان	200 متر	سينوماني أدنى– البيان أعلى	
طمون	حجر كلسي حجر طباشيري حوّر صوان	670 متر	ألبيان أدنى	

المصدر : (USAID, 2002)